

# الحياة الاقتصادية في حياة في عصر سلاطين المماليك

٦٤٨ - ٥٩٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م

تأليف

حلي السري على محمود

استاذ تاريخ العصور الوسطى المساعد  
كلية التربية بالقبوم جامعة القاهرة

١٩٩١

المطبعة التجارية الحديثة  
٢٢ شارع ادريس راغب - القاهرة  
تليفون ٩٠٣٣٦٤ القاهرة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَلِثَلْ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ »  
صدق الله العظيم



## المحتويات

٧	المقدمة
٩	التمهيد
١٢	التطورات الاقتصادية وأثرها في ازدهار جدة في العصر المملوكي
٢١	أسواق جدة وارتباطها بالحياة اليومية
٣٨	الآثرات الاقتصادية وأثرها في حركة الأسواق
٤٢	المكايل والموازين
٤٣	المعاملات المالية
	علاقات جدة بأهم المراكز التجارية العالمية ، طرق التجارة البرية والبحرية وأهم السلع المتبادلة
٥٣	الجهارك في جدة والاجراءات الجمركية
٧٦	النشاط الزراعي والرعي في جدة
٨٧	النشاط الصناعي في جدة ، أهم الصناعات ومقوماتها
٩٧	صناعة بناء السفن
٩٨	صناعة دباغة الجلود
١٠٤	صناعة الصلوى
١٠٨	صناعة الحصير
١٠٩	صناعة المسابح
١١١	الصناعات الخشبية
١١٢	المشغولات المعدنية
١١٣	صناعة الأواني الفخارية
١١٤	أعمال الحفر على الرخام والجص
١١٥	الحواشي والتعليقات
١١٧	



## مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد  
صلى الله عليه وسلم وبعد ٠٠٠

فهذا بحث يتناول الحياة الاقتصادية في مدينة جدة في عصر سلاطين  
المماليك ، أى في الفترة من ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م ، وهى فترة  
أدت فيها جدة دورا هاما في تجارة العبور ، وعملت على جذب المتاجر اليها من  
كثير من بقاع العالم المعروف آنذاك ، بحيث غدت مركزا لنشاط تجارى واسع  
بين الشرق والغرب ، حيث تضافرت عدة عوامل سياسية واقتصادية خارجية ،  
الى جانب سياسة سلاطين المماليك التى كانت تهدف فى المقام الاول لجعل جدة  
الميناء الأول للسلطنة على البحر الأحمر ، فضلا عن أهمية ميناء جدة ، وارتباطه  
بمكة المكرمة حيث تقوم سوق عالمية نشطة فى مواسم الحج والعمرة ، مما كان  
له أثره الواضح فى أن تقوم جدة على تجارة عريضة مع الموانئ العالمية فى حوضى  
البحر المتوسط والبحر الأحمر ، والمحيط الهندى ، بحيث كانت تصلها سلع أوروبا،  
والهند والصين ، وشرق أفريقيا ، وبلاد الشام ومصر ، وبلاد المغرب العربى .

ومما لا شك فيه أن ازدهار الحياة التجارية كانت له آثاره الملموسة فى  
أن تصبح جدة بؤرة يتجمع فيها العديد من التجار المسلمين ، الذين قصدوها  
وأقاموا فيها من شتى أنحاء العالم الاسلامى شرقه وغربه ، مما ساعد على نمو  
سكانها بسبب تلك الهجرات العديدة ، وأن يكون لهذه الزيادة انعكاساتها على  
مجتمع جدة التجارى ، وعلى حركة الأسواق فيها ، والمعاملات المالية بها ،  
وقيام العديد من المؤسسات التجارية التى أدت دورا هاما فى خدمة الاقتصاد  
المحلى من جهة وتجارة العبور من جهة ثانية .

كما أنه قد سبقت هذا العصر ، ونقصد به العصر المملوكى ، هجرة أعداد كبيرة من المغاربة من ذوى الخبرة بالفلاحة الى بلاد الحجاز بوجه عام ، وجدة والمناطق المتاخمة لها بوجه خاص ، مما كان سببا فى خصب تلك البقاع وازدهار الحياة الزراعية فيها ، وبذلك توفرت الايدى العاملة وهى من أهم مقومات الزراعة ، كما توافر لهذه المناطق والتي كانت بمثابة الظهر الزراعى لمدينة جدة مياه الرى من العديد من العيون والآبار الموجودة فى كثير من الأودية الخصبة التى كانت كثيرة فى ذلك العصر والمحيطه بجدة .

وقامت على كثير من المنتجات الزراعية العديد من الصناعات ذات الأهمية فى حياة سكان جدة بوجه خاص والحجاز بوجه عام فى تلك الفترة من تاريخها ، فضلا عن أن الازدهار التجارى والزراعى كان من شأنه أن يعمل على ازدهار كثير من الصناعات التى تلبي احتياجات مجتمع جدة ومجتمع الحجاز فى ذلك العصر جنبا الى جنب تلبية احتياجات الأعداد الغفيرة من زوارها الذين يتوافدون عليها بكثرة فى المواسم المختلفة ، سواء التجارية منها أم المواسم الدينية .

القاهرة فى ٢٣ ربيع الثانى ١٤١٢ هـ  
الموافق ٣٠ من اكتوبر ١٩٩١ م

دكتور / على السيد على محمود

استاذ تاريخ العصور الوسطى المساعد  
كلية التربية بالفيوم بجامعة القاهرة

## مختصر

جاء ظهور سلطنة المماليك في مصر سنة ٥٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م ليكشف عن دولة جديدة أخذت على عاتقها حماية الاسلام والمسلمين من الأخطار التي أحدثت بهم وبديارهم ، هذه الحقيقة ظهرت واضحة للعيان في الدور الهام الذي قام به المماليك في المعركة التي دارت رحاها بين فارسكور والمنصورة سنة ٥٦٤٨ هـ / ١٢٥٠ م ضد الصليبيين ، ثم تأكد هذا الدور بانتصار المماليك على المغول في عين جالوت سنة ٥٦٥٨ هـ / ١٢٦٠ م ، الذين كانت قد اجتاحت جفافلهم بلدان الشرق الاسلامي ، وقضوا على الخلافة العباسية في بغداد سنة ٥٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م ، ووجد المسلمون أنفسهم بدون خلافة للمرة الأولى في تاريخهم . ثم حملت هذه القوة الناشئة لواء الجهاد ضد الغزوة الصليبية التي كانت جانمة فوق صدر الأمة الاسلامية في بلاد الشام منذ عام ٤٩١ هـ / ١٠٩٧ م ، حتى تم طردهم نهائيا عام ٥٦٩١ هـ / ١٢٩١ على أيدي السلطان المملوكي الأشرف خليل بن قلاوون .

واذا كان قد بدا للمعاصرين أن هؤلاء المماليك غرباء مجلوبين عبيدا في طفولتهم ، فاعتصبوا الحكم من سادتهم الأيوبيين ، وأنه لم تشفع لهم بطولاتهم التي تبدت في المنصورة ، وعين جالوت ، لذا فقد كن عليهم أن يبحثوا لسلطنتهم الوليدة عن سند شرعي يدعمون به حكمهم في نظر معاصريهم ، فكان احياء الخلافة العباسية في القاهرة عام ٥٦٥٩ هـ / ١٢٦١ م بمثابة هذا السند للخروج من هذه الأزمة<sup>(١)</sup> ولما كان الحجاز هو الوطن الأول للاسلام ومقصد المسلمين في الحج والزيارة فقد حرص السلطان الظاهر بيبرس بعد احيائه الخلافة أن تكون القاهرة مركزها ، كذلك حرص على الابقاء على الحجاز تحت حكمه ومدته بالمال رفعا لمكانة السلطنة . فأصبح الخطباء يدعون له على منابر تلك البلاد وتضرب السكة فيه باسمه ، كما حرص أمراء مكة والمدينة المنورة على اظهار ولائهم للسلطان المملوكي<sup>(٢)</sup> ثم كانت زيارته لبلاد الحجاز

وبسط حمايته على الحرمين الشريفين بمثابة تدعيم لهذا السند الشرعى .  
وعلى هذا الأساس يمكننا أن نتصور أبعاد ما جرت عليه سياسة سلاطين  
المالليك تجاه البحر الأحمر بوجه عام وبلاد الحجاز بوجه خاص ، اذ غدا  
البحر الأحمر أو بحر القلزم كما يسميه مؤرخو تلك الفترة بحرا مقدسا يحرم  
على غير المسلمين دخوله ، حماية للأماكن المقدسة ببلاد الحجاز والتي اصبحت  
جزءا من سلطنة المالليك .

واذا كان يحاو لبعض المحدثين انكار خضوع بلاد الحجاز لسلطنة المالليك  
فان المصادر الاسلامية المعاصرة لتلك الفترة تؤكد عكس ذلك فى ظل وحدة  
اسلامية كبرى ضمت بلاد الشام ومصر والحجاز ، والدليل على ذلك ما جاء  
فى كثير من المصادر من أنه فى سنة ٥٦٦ هـ / ١٢٦٩م قام السلطان المملوكى  
الظاهر بيبرس - المؤسس الحقيقى لدولة سلاطين الماليك - برحلة حج الى  
الحجاز حيث اعترف له أمراؤها بالسيادة ، وصارت الخطبة والسكة باسمه ،  
وأجهض محاولة ملوك بنى رسول بليمن لفرض سيادتهم على الحجاز، كما كتب  
تقليدا بالامارة لأمرى مكة والمدينة ، ومنذ ذلك الحين ، وحتى نهاية عصر  
سلاطين الماليك كان أمراء الحجاز يتلقون وظائفهم من السلطان فى القاهرة (٢) .

ليس هذا فحسب بل أن المصادر الأجنبية المعاصرة ورد فيها ما يؤكد  
هذا ، فقد ذكر الرحالة بيلوتى الكريتى - الذى زار مصر فى عصر الأشرف  
برسباى ( ٨٢٦ - ٥٨٤٤ هـ / ١٤٢٢ - ١٤٣٨ م ) فى النصف الأول من القرن  
التاسع الهجرى ، الخامس عشر للميلاد - أن السلطان المملوكى فى مصر كان  
يلقب بسلطان مصر والحجاز ، وكان السلطان يعين من يشغلون وظائف  
الامارة بمكة والمدينة والنيابة فى ينبع (٣) ويذكر الفاضل شاذى أن ينبع كانت نيابة  
ولم تكن امارا ، لأنها كانت أقل شأنًا من مكة المكرمة والمدينة المنورة (٤) وكان  
لابد للأمراء الحجاز من الحصول على تقليد جديد اذا ما توفى السلطان الحاكم  
وتولى محله سلطان جديد (٥) .

وربما كان لبعض هؤلاء العذر فيما زعموه بسبب اشارة وردت فى بعض  
المصادر عن تلقب الشريف حسن بن عجلان أمير مكة بلقب سلطان الحجاز ،  
الا أنه ينبغى أن نشير الى أنه قد حدثت بعض التطورات منذ القرن التاسع

الهجرى ، الخامس عشر للميلاد ، اذ حصل شريف مكة حسن بن عجلان سنة ٨١١ هـ / ١٤٠٨ م من السلطان المملوكى على لقب نائب السلطنة بآقطار الحجازية ، أو سلطان الحجاز بحيث تمتد سيادته على كل من مكة المكرمة ، والمدينة المنورة وينبع ، وخليص ، والصفراء ، وليس معنى هذا أن أصبح سلطانا مستقلا عن دولة المماليك ، بدليل أنه عندما غضب عليه السلطان المملوكى الناصر فرج بن برقوق بعام بعزله من نيابة السلطنة فى الحجاز<sup>(٧)</sup> .

وقد يكون لهذا الفريق أيضا بعض العذر فيما قالوه ، وذلك لأنه من ناحية أخرى كان لأمرء الحجاز - وهم الأشراف فى ذلك الحين - مكانتهم التى جعلت سلاطين المماليك وبخاصة السلاطين الجراكسة يعاملونهم معاملة خاصة ، فقد ذكر المقرئى أن كل من كان يمثل بين يدى السلطان المملوكى كان لابد أن يقبله الأرض ، باستثناء القضاء والعلماء وأشراف الحجاز اجلالا لهم ، والجدير بالذكر أن السلطان الأشرف برسبائى قد أبطل هذه العادة فى عهده<sup>(٨)</sup> . كذلك كان هؤلاء الأشراف يقابلون بالتحفاوة والتكريم حين يصلون الى مصر فى الأحوال العادية<sup>(٩)</sup> .

ولا يساورنا شك فى أن ارتباط الحجاز بدولة سلاطين المماليك قد أدى الى ازدهار الحياة الاقتصادية فى الحجاز بوجه عام ، وفى مدينة جدة بوجه خاص ، اذ غدت هذه البلاد محط رجال الفكر والتجارة معا ، كما عمدت الدولة الى اخمد المقتن فى الحجاز وضرب التمرد بكل وسيلة مع الحرص على عدم اراقة الدماء ، ابقاء على الصلات الحسنة مع الحجاز وحرصا على الأمن من أن يضطرب فى هذه البلاد المقدسة . مثال ذلك ما حدث أيام الظاهر بيبرس حينما علم بالخلاف بين أبى نمى وعمه عام ٦٦٧هـ / ١٢٦٨ م ، فجمع بين أبى نمى وعمه ادريس ، وسوى ما بينهما من خلاف ، ولم يتركهما الا بعد أن تصالحا على كل الأمور<sup>(١٠)</sup> . وعندما بدت من أبى نمى فى نفس السنة بوادر تهديد الأمن ، عندئذ أرسل السلطان بيبرس اليه كتابا شديد اللهجة ، لوح له فيه بإمكان استخدام القوة العسكرية ، ضده اذا لم يرجع عما هو فيه ، حيث جاء فى كتابه هذا قوله : « قد بلغنا أنك أبدلت حرم الله بعد الأمن بالخيفة ومن العجب كيف تفعلون وجدكم الحسن وتقاتلون حيث لا تكون المقتن ولا تقاتلون

حيث تكون للفتن هذا وأنت من أهل الكرم وسكان الحرم فكيف آويت المجرم ، واستحللت دم المحرم ، فاما تقف عند حدك والا أغمدنا فيك سيف جسدك والسلام»<sup>(١١)</sup> ومثال آخر من عصر سلاطين المماليك الجراكسة في عهد السلطان الناصر فرج بن برقوق ، الذى لم يكن أقل حرصا على استقرار الأمن في بلاد الحجاز عن سبقه من السلاطين<sup>(١٢)</sup> فحين استولى شريف مكة حسن بن عجلان سنة ٨٠٥هـ / ١٤٠٣م على الذهب الموجود في مركب في طريقه الى اليمن يملكه ابن القاضى برهان الدين ابراهيم بن عمر ، فعندئذ ثارت ثائرة السلطان على شريف مكة وهدد بعزله ، انه فعلا أصدر أوامره في أواخر عام ٨١٣هـ / ١٤٠٩م بسبب اضطراب الأمن وأحوال التجارة بالقبض على الشريف حسن وابنيه<sup>(١٣)</sup> كما لا يساورنا شك في أن السلطة المملوكية كانت حريصة على المعاملة الجيدة للتجار والنظام الواضح المحدد في التعامل ، فضلا عن توفير الأمن ومناخ الاستقرار ، وامكانات الإقامة وحرية التنقل والتجارة ، مما يساعد على ازدهار موارد مدينة جدة ، وعلى جعلها منطقة جذب تجارى ، وإذا كانت المدينة قد تعرضت لبعض الفترات التى اضطرب فيها الأمن بسبب الفتن التى نشبت بين أشراف مكة المحسنين ، الا أن هذه الفترات كانت قصيرة الأمد بالنسبة للعصر المملوكى الذى امتد قرنان وثلاثة أرباع القرن ، ولا شك أن هؤلاء الأشراف كان يعينهم بالدرجة الأولى هذا الازدهار ، لما يحققه لهم من رخاء ، ولأهل الحجاز عامة من رخص في الأسعار وتوافر كثير من السلع الضرورية<sup>(١٤)</sup> . وهذه حقيقة واضحة أدركها كثير من المعاصرين ، فالمؤرخ تقى الدين الفاسى يذكر ذلك صراحة في حوادث سنة ٧٤٤هـ / ١٣٤٣م أنه عندما امتنعت سفن أهل اليمن في هذا العام ، كانت النتيجة حدوث غلاء عظيم قاسى منه الناس جميعا والذى ظهر جليا في موسم الحج<sup>(١٥)</sup> .

#### التطورات الاقتصادية وأثرها في ازدهار جدة .

قد يتساءل البعض عن السر في ازدهار جدة الاقتصادى في العصر المملوكى على الرغم من أنها كميناء ، لم تكن تقع على مصب أحد الأنهار ، وأن منطقة الظهير لها لم تكن منطقة انتاج ضخم لسلع مطلوبة عبر البحار . الا أنها تمتعت بخصائص أخرى ، منها أنها كانت محطة للتموين خصوصا للمياه العذبة ، فقد أشارت كثير من المصادر الى وجود أعداد كبيرة من الصهاريج المعدة لخزن المياه

العذبة بها<sup>(١٦)</sup> كما أنها كانت تقع على طرق برية تسهل الاتصال بداخل سبه الجزيرة العربية ، وبخاصة مكة المكرمة التى تعتبر من المراكز التجارية الهامة فى العلم الاسلامى . وكانت شوارعها وأسواقها — وبخاصة فى مواسم العمرة والحج — تعج بأناس من بلدان مختلفة ، يتكلمن بلغات مختلفة ، أو على حد التعبير الحديث مدينة دولية ، فضلا عن ارتباط جدة بأهم مراكز التجارة العالمية فى ذلك العصر بعدة طرق برية وبحرية هامة<sup>(١٧)</sup> . وعلى هذا الأساس يمكننا القول أنها كانت واحدة من ذلك النوع من أهم الموانئ قاطبة . وهى موانئ الموقع ، أى تلك التى تتحكم بموقعها فى سبل أو طرق التجارة ، وأن أغلب تجارات المحيط الهندى الذاهبة الى مصر والغرب الأوروبى كانت تمر بها ، وتفرغ شحناتها بها لتنقلها سفن أخرى أصغر داخل البحر الأحمر ، خوفا من الشعاب المرجانية وكذلك الحال بالنسبة لتجارة مصر والغرب الأوروبى المتجهة الى الشرق الأقصى<sup>(١٨)</sup> . وخير ما يعبر عن هذه الحقيقة وهى أنها من موانئ الموقع ما ذكره الرحالة المغربى يوسف التجيبى الذى زارها عام ٦٩٦هـ / ١٢٩٦م من قول : « وبها الآن اقلاع وحط يسافر منها الى اليمن ، وسواكن وعيذاب ، والقلزم وغير ذلك »<sup>(١٩)</sup> .

وشاءت الظروف أن يكون قيام دولة سلاطين المماليك فى منتصف القرن السابع الهجرى الثالث عشر للميلاد مصحوبا بازدهار طريق البحر الأحمر ، واضمحلال ما عداه من طرق التجارة الرئيسية الأخرى بين الشرق والغرب . ذلك أنه لم يكد يمضى على قيام دولة سلاطين المماليك سنوات معدودة حتى استولى المغول على بغداد ، وامتد نفوذهم الى الشام وآسيا الصغرى ، فضلا عن بلاد فارس التى اتخذها هولاكو مراكز لدولته فى الشرق الأوسط ، وبذلك اضمحل طريق التجارة البرى بين الصين من جهة وآسيا الصغرى وموانئ البحر الأسود من جهة أخرى ، وقد أشار ماركو بولو فى أواخر القرن الثالث عشر الميلادى الى ما ترتب على غزوات المغول من انعدام الأمن فى ذلك الطريق واعتداء اللصوص على القوافل والتجارة ، وكان ذلك فى الوقت الذى قل فيه اقبال السفن التجارية الآتية من الشرق الأقصى على الخليج الفارسى بسبب ازدياد نشاط القراصنة من سكان جزر البحرين فى ذلك الخليج ، ومن ثم تحولت السفن التجارية الى اليمن وميناء عدن بالذات<sup>(٢٠)</sup> .

الا أن ملوك اليمن سرعان ما أظهروا تعسفا كبيرا مع التجار ، فلم يكتفوا بفرض الضرائب الباهظة على ما يحملونه من بضائع ، بل لجأوا الى استخدام القسوة في معاملة التجار ، حتى صار من التقاليد المرعية عند وصول احدى السفن التجارية الى عدن أن يصعد عمال ملك اليمن اليها وينزعوا قلاعها ودفتها ومرساتها حتى لا يمكنوها من الابحار قبل أن تدفع الأموال والضرائب المستحقة عليها . أما التجار أنفسهم فكانوا يفتشون تفتيشا دقيقا قبل أن يسمح لهم بالنزول من السفن الى الميناء ، وبلغ من دقة التفتيش وقسوته أنه تناول العمامة والشعر والكمين وحزة السراويل وتحت الآباط ، كذلك وجدت عجوز تفتش النساء وتضرب بيدها في أعجازهن (٢١) . فاذا أتم التاجر انزال بضاعته ، ودفع ما عليها من ضرائب وتسويقها ، أخذ يتأهب للعودة من حيث أتى ، فيطوف المنادى في طرقات مدينة عدن ويعلن في الأسواق أن التاجر الفلاني سيغادر الميناء فمن له عليه دين أو مال فيطالبين به ، وان لم يظهر للتاجر دائن يسمح له بالرحيل (٢٢) . هذا عدا الضرائب التي كان يتم تحصيلها من التجار الوافدين الى ميناء عدن، والتي تعددت وأصبحت تشكل عبئا ثقيلا على كاهل هؤلاء التجار، ويصف لنا أحد المصادر المعاصرة هذه الضرائب بأنها كانت متنوعة منها العشور ، والزكاة ، ومال الفرضة ، وعشور الشوانى أى الرسوم على السفن ، وضرائب دار الوكالة والتي كانت تبلغ ٣١ عن كل دينار بالاضافة الى المبالغ التي كان يدفعها التجار باسم رسم الدلالة . ويصور نفس المصدر مدى ضخامة اجمالى هذه الضرائب بأن أحد التجار أحضر منين من العود ، فلما جاء وقت المحاسبة قوم المن العود بستة دنانير ، وبلغ مجموع ما عليه من ضرائب برسم العشور ورسم الشوانى ، ورسم دار الوكالة ، ورسم الزكاة والدلالة خمسة عشر دينارا ، وتمت مصادرة العود الذى بلغ ثمنه ستة دنانير، وتبقى على التاجر تسعة دنانير، الى أن توسط له بعض الأشخاص « حتى خرج رأس برأس » عى حد قوله (٢٣) . بالاضافة الى سياسة الطرح التي اتبعها حكام اليمن ، حيث كان يتم طرح البضائع على التجار بالسعر الذى تحدده السلطات الحاكمة ، مثال ذلك أنه كان يتم طرح البهار على تجار الكارم بستين دينارا بينما سعره الأصلي أربعين دينارا، كما كان يتم « أخذ الصفر من الكارم على سعر البهار بستين دينارا ويطرح على أصحاب الخف بثمانين دينارا ، وأعطى أصحاب الفوة على سعر البهار

بأربعة وثمانين ديناراً ، ويؤخذ البهار بهار وربع وإذا أعطى البهار بهاراً الا ربع ويعد استخراج الضرائب على هذه البضائع الواصلة يفضل مع التاجر لا شيء في لا شيء...» (٢٤) . كما لا يفوتنا القول أن اضطراب الأمن في عدن في هذه الفترة كان من العوامل المساعدة في ازدهار ميناء جدة ، من ذلك ما تشير اليه المصادر المعاصرة عام ١٤٣٧/٨٨٤١م أنه « في ربيع الآخر جاءت الأخبار بأن مدينة عدن من أعمال اليمن قد احترقت عن آخرها بسبب فتنة كانت بين الظاهر صاحب عدن ، وبين صاحب زبيد ، وقتل في هذه الحركة ما لا يحصى من العساكر اليمنى... » (٢٥) .

واستمر ظلم التجار مما جعل الكثيرين منهم يفكرون في تفادي الابحار الى ميناء عدن مباشرة ، والتوجه الى موانئ أخرى في البحر الأحمر لتفريغ شحناتهم ، ولم يجدوا في كثير من الأحوال أفضل وأقرب من ميناء جدة ، وهكذا تمهدت الأمور كلها لكي تصبح جدة ميناء رئيساً ، حيث أن موقع جدة الجغرافي والتاريخي كان يتيح لها امكانيات واسعة في مجال التجارة البحرية ، فالبحر الأحمر شواطئه ليست آمنة تماماً ، بل ان أغلب هذه الشواطئ ، وبخاصة في القسم الشمالي من هذا البحر عبارة عن شعب مرجانية لا تسمح بوجود موانئ ترسو عليها السفن في شيء من الأمان (٢٦) . فضلاً عن أن التجارة في البحر الأحمر كانت مستمرة طول العام ، ولم تكن مرتبطة بمواسم معينة للابحار مما أتاح لجدة فرص الازدهار ، بعكس ما كان عليه الحال في المحيط الهندي مثلاً ، حيث ارتبطت الملاحة فيه بحركة الرياح الموسمية سواء منها الجنوبية الغربية أم الشمالية الشرقية ، الى جانب أن الطرق الملاحية عبر البحر الأحمر كانت قريبة ، والصلة بين الشاطئين قوية ومتصلة منذ أقدم الأزمان ، ولأهل جدة معرفة تامة بأحوال البحر ومراسيه (٢٧) .

هذا الى جانب أن سياسة سلاطين المماليك كانت قائمة منذ ازدهار طريق البحر الأحمر على إحلال جدة محل ميناء عدن في التجارة الدولية ، ويتضح ذلك منذ بداية العصر المملوكي تقريباً، حيث أصدر السلطان المنصور قلاوون منشوراً الى التجار في بلاد الصين والهند وسيلان والسند واليمن والعراق وبلاد الروم يرحب بهم ويغريهم على القدوم بمتاجرهم، ليس هذا فحسب بل أنه أخذ يتردد

الى القوى الاسلامية المختلفة التى بيدها مقاليد تجارة الشرق مما كان له أثره الواضح فى ازدهار مدينة جدة فيما بعد ، بحيث نسمع أن ملك سيلان على سبيل المثال يرسل سفارة الى عاصمة السلطنة فى مصر عام ٦٨٢هـ / ١٢٨٣م يذكر فيها « أنه قد ترك مصاحبة صاحب اليمن مرة واحدة فى محبة السلطان ... » (٢٨) . ثم بعد ذلك نرى أن هذه السياسة أخذت تتضح رويدا رويدا عندما أخذت السلطات المملوكية فى عصر الجراكسة تصدر تحذيراتها الى السفن التجارية من الرسو فى عدن وحرمت على تجار مصر والشام دخول ميناء عدن ، كما خفضت الرسوم الجمركية فى موانئ جدة وينبع بحيث وصلت الى ١٠٪ على كل سلعة يتم انزالها بهما ، وكانت النتيجة المتوقعة واضحة تماما عام ٨٣٨هـ / ١٤٣٤م التى تؤكد المصادق المعاصرة فى قولها « ان تجار الهند فى هذه السنة صاروا عندما يعبرون من باب المندب يجوزون عن بندر عدن ، حتى يرسوا بساحل جدة كما تقدم ، فاقفرت عدن من التجار ، واتضع حال ملك اليمن لقلة متحصلة وصارت جدة هى بندر التجار ... » (٢٩) ، وبالرغم مما نسمع عنه من قيام بعض سلاطين المماليك باحتكار التجارة فى بعض السلع مثل السكر والبهار والأخشاب ، والمشغولات المعدنية ، وغيرها بحيث تحتم أن تجلب هذه السلع الى المستودعات الحكومية ، وتباع بالسعر الذى تفرضه السلطات المملوكية الا أن هذه السياسة لم تؤثر فى ورود البضائع الى جدة من الهند وغيرها من بلدان الشرق الأقصى ، وذلك لحرص السلطات المملوكية على أن تظل الرسوم الجمركية بجدة ١٠٪ (٣٠) . وخير ما يؤكد هذه الحقيقة مؤرخ الحجاز ابن فهد فى قوله : « وأصبح ميناء جدة مركزا لتجمع تجار الهند وغيرها لما يلاقى فيه هؤلاء التجار من راحة بخلاف ما كانوا يجدون بعدن ، فتركوا بندر عدن واتجهوا الى بندر جدة واستمر بندر جدة عظيما وتلاشى أمر عدن ... » (٣١) .

كما تضافرت عدة عوامل أخرى كان لها ثأرها الواضح فى استمرارية هذا الازدهار طوال العصر المملوكى باستثناء السنوات العشر الأخيرة منه ، وهى التى اشتدت فيها خطورة الغزو البرتغالى لمراكز التجارة فى البحر الأحمر ومنها جدة . يأتى فى مقدمة هذه العوامل تلك الامارات الاسلامية التى كانت قد نشأت على الساحل الاfrيقى من البحر الأحمر ، ووجود أسرات عربية كثيرة على هذا الساحل . فقد أعتلى السلطة فى بعض الامارات رجال من العرب ، فعلى

سبيل المثال ، اعتلى السلطة في كلوة في أواخر القرن السابع الهجري ، الثالث عشر للميلاد رجل ينتمى إلى أسرة تحمل اسم «أبدالي» أو «عبدالي» ، وبالضرورة لم تنقل تلك الأسرات بكاملها ، بل استمر جزء منها في موطنها ، ونتج عن ذلك استمرار تواصل الأقارب وازدهار التجارة بين الساحلين<sup>(٢٢)</sup> . ومن هذه الأسرات العربية وبخاصة تلك التي ترجع في أصولها إلى عرب الحجاز بوجه عام وإلى أشراف مكة بوجه خاص ، تلك الأسرة التي كانت تحكم في سواكن ، والتي يذكرها لنا الرحالة المغربي ابن بطوطة في رحلته الشهيرة عندما انتهت من دناسك الحج ، فقد خرج من جدة في قافلة بحرية صحبة الشريف المنصور بن أبي نمنى أحد أبناء شريف مكة آنذاك ، قاصدا ميناء عيذاب أولا ومنها إلى سواكن « وكان سلطان جزيرة سواكن حين وصولي إليها الشريف زيد بن أبي نمنى ، وأبوه أمير مكة ، واخوانه أميراها بعده ، وهما عطيفة ورميثة اللذان تقدم ذكرهما ، وصارت إليه — أي سواكن — من قبل البجاة ، فانهم اخواله ، ومعه عسكر من البجاة ، وأولاده كاهل وعرب جهينة ٠٠٠ »<sup>(٢٣)</sup> . وغنى عن البيان القول بأن مثل هذه الامارة قد لعبت دورا هاما في ازدهار العلاقات الاقتصادية بين سواكن وجدة ، وأمدت جدة بكثير من منتجات الساحل الأفريقي للاستهلاك المحلي أو للتصدير كما يفهم مما أورده ابن بطوطة عن ذلك من اشارات في رحلته<sup>(٢٤)</sup> .

ومن العوامل التي أدت دورا هاما في ازدهار جدة في ذلك العصر ، ما تشير إليه بعض المراجع من أنه بالرغم من وجود كثير من الطرق التجارية البرية التي تمر بها المتاجر بين الشرق والغرب ، ألا أن الكثيرين من التجار قد آثروا شحن بضائعهم بحرا إلى جدة بالرغم مما كانوا يتكبدون من رسوم جمركية ومصاريف شحن ، حتى يضمنوا وصول بضائعهم سالمة نظرا لما كانت تشكله اغارات البدو على طرق القوافل البرية من أخطار جسيمة . فقد كان تجار أفريقيا وحجاجها — على سبيل المثال — يأتون ومعهم الكثير من البضائع ، ولكنهم كانوا يفضلون شحنها من مصر إلى جدة بعد دفع رسوم جمركية عليها مرتين ، مرة في مصر ، ومرة أخرى في ميناء جدة ، وهذه الشحنات كانت بمثابة شحنات لكميات كبيرة من البضائع ، أما ما كان يأتي بطريق القوافل فقد كان لا يقارن بما يصلها بحرا ، وعادة ما كانت قوافل أمثال هؤلاء التجار البحرية تصل جدة قبيل مواسم الحج وموسم وصول التجارة الهندية<sup>(٢٥)</sup> .

ومما ساعد على ذلك ازدهار التجارى لميناء جدة ، ذلك الارتباط الشديد بين جدة ومكة ، والذي يظهر بوضوح فى مواسم العمرة والحج بوجه خاص ، وعلى مدار السنة بوجه عام كذلك . فقد كان لمكة المكرمة أثرها الواضح فى حالة الازدهار الاقتصادى التى شهدتها جدة ، بما تمثله مواسم التجارة من رواج اقتصادى انعكست آثاره على مكة نفسها وعلى مينائها الأساسى جدة، وقد أدرك ابن جبير هذه الحقيقة الهامة أوأخر العصر الأيووبى ، وصورها بقلمه ، فى عبارة بليغة حيث يقول : « ولو لم يكن لها من المتاجر الا أوان الموسم ففيه مجتمع أهل المشرق والمغرب ، فيباع فيها فى يوم واحد ، فضلا عما يتبعه ، من الذخائر النفيسة كالجواهر ، والياقوت ، وسائر الأحجار ، ومن أنواع الطيب ، كالسك ، والكافور ، والعنبر ، والعود ، والعقاقير الهندية ، الى غير ذلك من جاب الهند والحبشة ، الى الأمتعة العراقية واليمانية ، الى غير ذلك من السلع الخرسانية ، والبضائع المغربية، الى ما لا ينحصر ولا ينضب ، ما لو فرق على البلاد كلها لأقام لها الأسواق النافقة ولعم جميعها بالمنفعة التجارية ، كل ذلك فى ثمانية أيام بعد الموسم ، حاشا ما يطرا بها مع طول الايام من اليمن وسواها ، فما على الأرض من سلعة من السلع ولا ذخيرة من الذخائر الا وهى موجودة فيها مدة الموسم . . . . . (٣٦) » .

وقد تناولت وثائق الجنيزا اشتراك التجار وأرباب الحرف والعلماء فى القوافل المسافرة لأداء فريضة الحج، والتي يتضح منها أن الهدف من هذه الرحلة الى جانب أداء الفريضة الدينية كان المنفعة التجارية ، كما تعطينا هذه الوثائق صورة مفصلة عن نشاط بعض التجار ، حيث يقوم بعضهم بالتجارة بنفسه ولنفسه أو لغيره فى نفس الوقت ، أو قد يكون وكيلا لتاجر أو عدد من التجار فى آن واحد ، وأنه فى مثل هذه الحالات كان يتم عقد مشاركة أو عقد قراض أو مضاربة بين كل تاجر أو أكثر . ولحفظ الحقوق ، ومعرفة حساب الأرباح أو الخسائر كان كل تاجر يراجع حساباته عندما يصل الى أحد الموانئ ، ويبيع بهذه المعلومات الى شركائه فى شكل رسائل ، ويتلقى منهم بعض المراسلات التى تفيد رضاهم من عدمه (٣٧) .

ومما ساعد على ازدهار النشاط التجارى فى جدة فى ذلك العصر ، أن عددا

كثيرا من التجار الذين استوطنوا جدة وهم من أصل هندي، كانوا على صلات وثيقة بوطنهم الأصلي ، كما كانت لهم صلاتهم الوثيقة بكل مدن وموانئ الهند ، وبعضهم كان يقيم في جدة بصفة شبه دائمة ، والبعض الآخر كان ينتقل ما بين جدة والهند وبالعكس — ويمكن أن يقال نفس الشيء عن طائفة التجار الكرمية — وأن بعضهم كان لهم شركاء في الهند بحيث أنهم كانوا يحصلون على كثير من السلع بسعر أرخص مما لو أنهم اشتروها من السفن القادمة من الهند الى جدة . كذلك كانت هناك علاقات تجارية أساسية وهامة بين جدة وبين سكان المدن في داخل شبه الجزيرة العربية مثل نجد ، ومع البدو وهم الذين كانوا دائما في حاجة الى السلع الهندية ، والعقاقير الطبية ، والأقمشة التي يصنعون منها ملابسهم ، كل ذلك ساعد بدوره في ازدهار مدينة جدة في ذلك العصر (٢٨) .

كما أن التطورات التجارية التي لاحت في الأفق في العقد الأخير من القرن الثامن الهجري ، الرابع عشر للميلاد كان لها انعكاساتها على أحوال تجارة البحر الأحمر بوجه عام ، وعلى ازدهار جدة بوجه خاص . اذ يشير المؤرخ المعاصر ابن انصير في أنه في عام ٧٩٥هـ / ١٣٩٢م في عهد السلطان الظاهر برقوق في سلطنته الثانية « وصل رسل متملك دمك وعلى أيديهم هدية سنوية فقبلت وهي : فيل وزرافة وعدة من الجوارى والخدام والقماش وغير ذلك من الأصناف ، فأكرموا وأنزلوا في دار أعدت لهم وقرر لهم ما يكفيهم ٠٠٠ » (٢٩) . ونستطيع أن نفسر السر في وفود هذه البعثة في ضوء ما حدث من تطورات ألت بالطرق التجارية البرية بوجه عام في آسيا من جراء غزوات تيمور لك ، والتي أصابت هذه الطرق بنوع من الشلل ، من خلال الأخبار التي توات على عاصمة السلطنة في القاهرة والتي تفيد أنه في التاسع عشر من شهر شوال من نفس العام « وصل رسول صاحب ماردين الملك الظاهر مجد الدين عيسى وعلى يده مكتوب مضمونه أن تيمور كوركان ملك تبريز واستولى عليها ٠٠٠ وأنه جهز اليه بخلة لبسها نائبا عنه وبسكه عليها اسمه تتقش بها الدراهم والدنانير ، وأمره أن يدعى له على المنابر ٠٠٠ ٠٠٠ » . وفي نفس الشهر « وصل رسل متملك بسطام مخبرا بأن تيمور لك قتل شاه منصور متملك شيراز وأرسل برأسه الى بغداد وأرسل صاحبها السكة والخلة للسلطان أحمد بن أويس صاحب بغداد فما ساعه الا أن لبس الخلة باسمه » . ثم « ان تيمور لك تملك بغداد في يوم

السبت حادى عشرين ٠٠٠» (٤٠) . وعندئذ سعت القوى التجارية الى عقد أواصر الصداقة والمحبة مع سلطنة الممالك لتدعيم التبادل التجارى ، ولتعويض الطريق البرى الذى يربط آسيا بأوربا ، بطريق آخر آمن ألا وهو طريق البحر الأحمر . واستمرت غزوات تيمورلنك المدمرة حتى أوائل القرن التاسع الهجرى ، الخامس عشر للميلاد ، والتي بلغت بلاد القرم والتفجاق «فأخربها دكا وسبا حريمها واستأصل رجالهما كما هى العادة القبيحة لعنه الله وخزاه» ، بما يعتبر تحولا كبيرا فى صالح تجارة البحر الأحمر بوجه عام وميناء جدة بوجه خاص (٤١) .

وتشير كثير من المصادر الى أن هذه الفترة وما صاحبها من أحداث قد ساعدت على ازدهار ميناء جدة بشكل لم يسبق له مثيل ، فلقرىزى يشير صراحة الى أن جدة صارت منذ ذلك الحين « أعظم مراسى الدنيا » (٤٢) . كذلك يذكر نقى الدين الفاسى مؤرخ مكة والذى كان معاصرا لنفس الفترة قوله : « وجدة هى الآن ساحل مكة الأعظم » (٤٣) . كما نستطيع القول أن ميناء جدة شهد ازدهارا مستمرا وملحوظا طوال القرن التاسع الهجرى ، الخامس عشر للميلاد،فاذا غزوات تيمورلنك قد عملت على اضطراب طرق التجارة البرية من وسط آسيا وآسيا الصغرى ، فان القوات العثمانية التى أخذت منذ أوائل النصف الثانى من القرن التاسع الهجرى،الخامس عشر للميلاد ترحف حثيثا نحو الغرب ، وأن ما صاحب ذلك من عمليات حربية برية وبحرية واسعة لنطاق ، كل ذلك أدى الى ارتباك التجارة وانهايار طرقها البرية والبحرية بين آسيا وأوربا عبر البحر الأسود والأناضول والمضائق ، اذ اصبح المرور أمرا محفورا بالكثير من المخاطر ، كما أن السلطات العثمانية أولت كل اهتمامها بالعمليات الحربية ، التى كان من أهم نتائجها سقوط القسطنطينية فى أيدي الأتراك العثمانيين سنة ١٤٥٣م / ٨٥٧هـ ، ثم ما تلا ذلك من أندفاع قواتهم غربا الى شرق ووسط أوربا ، ثم مد حدودهم بعد ذلك الى البحر الأسود وايران شرقا . وفى أثناء تلك العمليات الحربية عمدت القوات العثمانية الى سد الطرق التجارية لدواعى الأمن (٤٤) بل أن العثمانيين قبضوا على الجاليات الأجنبية التى احتكرت التجارة فى المنطقة منذ أمد بعيد ، وخاصة تجار المدن والجمهوريات الايطالية لمساعدتهم البيزنطيين فى العمليات الحربية ، فأنتهت الوكالات والمصارف

أعمالها ، وأغلقت الأسواق • ورحل بعض التجار الى بلادهم ، واتجه الآخرون الى فروع وكالاتهم في بلاد السلطنة المملوكية بمصر والشام<sup>(٤٥)</sup> • وكانت النتيجة أن تحولت التجارة تماما بعد هذا الحادث الى موانئ مصر والشام والبحر الأحمر، وغدت جدة واحدة من أهم مراكز التجارة في العصور الوسطى، وزاد الرواج التجارى في السلع الشرقية في دولة سلاطين المماليك والتي كانت تصلها من جدة بصفة أساسية ، لدرجة أن سفن البندقية وحدها ، وهى العميل الأول لتجارة التوابل في مصر ، كانت تحمل سفنها من موانئ مصر والشام سلعا تقدر بحوالى ٣٠٠.٠٠٠ دوكات<sup>(٤٦)</sup> • واستمر هذا الازدهار الى أن ظهر البرتغاليون في البحار الشرقية • والذين جاء ظهورهم بمثابة تهديد لكيان دولة سلاطين المماليك ، اذ أخذت تجارة الشرق — بوصول البرتغاليين بحرا الى الهند — وأرياحها الهائلة تتحول عن مصر والشام والحجاز وموانئها الى أوربا بالطريق البحرى الجديد الذى يدور حول أفريقيا متجها الى أوربا ، وهو الذى عرف بطريق رأس الرجاء الصالح • وهكذا كانت السنوات الأخيرة من العقد الأول للقرن العاشر الهجرى ، والسنوات الأولى للعقد الثانى منه تمثل فترة من أكثر فترات العصور الوسطى أهمية في تاريخ جدة نظرا لما واكبها من أحداث جسام أدت الى تغييرات جوهرية في أحوال مدينة جدة الاقتصادية بوجه عام وسلطنة المماليك بوجه خاص ، والتي أدت في نفس الوقت الى سقوط سلطنة المماليك فريسة سهلة في أيدي الأتراك العثمانيين لتدخل دولتهم في مرحلة جديدة من تاريخها<sup>(٤٧)</sup> •

#### أسواق جدة وارتباطها بالحياة اليومية :

شهدت جدة مع بداية عصر سلاطين المماليك نموا سكانيا ملحوظا ، وكان ذلك النمو السكانى راجعا الى حد بعيد الى ما تمتعت به من ازدهار اقتصادى ، بسبب أهميتها التجارية التى اكتسبتها على مر الأيام ، فأصبحت مركزا من مراكز التجارة في عالم العصور الوسطى ، تلتقى فيها السفن الآتية من الصين والهند ، وشرق أفريقيا بالسفن القادمة من مصر ، محملة بسلع مصر وشمال أفريقيا والغرب الأوروبى<sup>(٤٨)</sup> • وليس أدل على حالة الازدهار هذه مما يذكره أحد المؤرخين المعاصرين عنها من قول : « وأما جدة فهى ميناء مكة المشرقة ترد اليها المراكب بالبضائع من أعظم المين ... »<sup>(٤٩)</sup> •

هذا النمو السكاني يمكن أن نلاحظه بوضوح من خلال أقوال بعض الرحالة الذين زاروها قبل بدايات العصر المملوكي ، ثم في العصر المملوكي نفسه . فالرحالة الفارسي ناصر خسرو الذي زارها عام ٤٤٢هـ/١٠٥٠م قل عنها : « جدة مدينة كبيرة لها سور حصين ، تقع على شاطئ البحر ، وبها خمسة آلاف رجل ، وهي شمال البحر ٠٠٠ »<sup>(٥٠)</sup> وعلى هذا الأساس يمكن لنا أن نفترض أن عدد سكانها كانوا لا يقلون عن خمسة عشر ألفا . وقال عنها ابن الجاور التي زارها بعد ذلك بما يقرب من قرنين من الزمان ، أي عام ٦٢٠هـ/١٢٢٣م : « وهي فرضة مكة وليس يمكن بها السكنى لآزدحام الخلق بها » ويخصه أيام موسم الحج ، ويفسر سبب قوله هذا بأن « يلتأم إليها من جميع أطراف العالم والربع المسكون والبحر العمور من ديار مصر والمغرب والهند واليمن »<sup>(٥١)</sup> . حقيقة أنه لم يذكر عدد سكانها عندما زارها ، لكننا نستطيع أن نستنتج أن تلك الأعداد الضخمة من الحجاج التي كانت تأتيها كل عام كانت وراء الزيادة المستمرة في عدد سكانها علما بعد عام ، بسبب من يتخلف من هؤلاء الوافدين ، سواء ممن انقطعت بهم السبل ، أو راق لهم العيش فيها ، أو اضطرتهم ظروف بلادهم السياسية إلى الهجرة إليها ، وبخاصة أهل المغرب ، والذين كنوا يتعرضون في تلك الفترة من تاريخهم لضربات موجعة من مسيحيي غرب أوربا في ظل ما عرف في التاريخ بحرب الاسترداد الأسبانية .

وهناك كثير من الدلائل على أنه في الفترة التي سبقت العصر المملوكي ، وصلت أعداد كبيرة من المغاربة إلى بلاد الحجاز بوجه عام واستوطنتها ، حيث تشير بعض وثائق الجينزا إلى أن بعض موانئ الحجاز كانت تموج بأعداد كبيرة من المغاربة الذين جاءوا إليها من جهات المغرب المختلفة ، مثل برقة ، وجبل نفوسة ، والقيروان ، وطرابلس ، وتلمسان ، والمهدية وفاس ، وجربة وغيرها ، وأنهم أخذوا يسيطرون على التجارة في موانئ شبه الجزيرة العربية ، بل أنهم وصلوا في تجارتهم إلى الهند ، ولم يقتصر نشاطهم في إمارة مكة على التجارة فحسب ، بل أخذوا يمارسون الزراعة ، وأنهم كانوا أحد الأسباب في خصب هذه الجهات<sup>(٥٢)</sup> .

كما كانت القاهرة في ذلك العصر المملوكي بل والعصرين السابقين عليه ، وأعني بهما العصر الفاطمي والعصر الأيوبي ، عاصمة الدولة التي لها السلطان

على مصر ومعظم بلاد شبه الجزيرة العربية ، وأصبح للأوقاف المحبوسة على الحرمين انشريفين في مصر دور كبير في انعاش الحياة الاقتصادية في الحجاز بوجه عام ، كذلك كان لهذه الأوقاف دور كبير في نشوية الروابط بين مصر والحجاز ، لذا فقد أم أبناء مصر من المسلمين بلدان شبه الجزيرة العربية ، اما بقصد أداء فريضة الحج ، واما بقصد التجارة ، وممارسة الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، والاستقرار في مدن وموانئ هذه البلدان ، واندمجوا اجتماعيا في مجتمعات هذه المدن والموانئ ، بحيث أننا نسمع أن كثيرا من الأسر الحجازية التي وجدت في مكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، وجدة ، وينبع تحمل لقب « المصرية » ، بل ان الأستاذ حمد الجاسر يقول ان أغلب سكان مدينة ينبع من الأسر العربية التي انتقلت من صعيد مصر ، واستوطنت هذه المدينة<sup>(٥٣)</sup> .

كذلك شكل النكارة<sup>(٥٤)</sup> عددا لا بأس به من سكان جدة وحتى بداية الكارمية ، وعلى ما يبدو أنهم كانوا طبقة ثرية جدا من كبار تجار المدينة ، اذ يصفهم الرحالة الفرنسي تامييه بقوله : « وهم من الغطرسية يمكن حتى أنهم ينظرون الى من سواهم من الناس نظرة احتقار ..... »<sup>(٥٥)</sup> . كما وفد الى جدة كثير من عرب شبه الجزيرة ، نخص منهم بالذكر أهل حضرموت ، وهم الذين عرفوا في جدة بجماعة الحضارمة ، وكان لهم حي خاص بهم فيه مسجد لهم هو المعروف باسم مسجد الحضارم وهو في سوق الندا في الجهة الغربية من السوق<sup>(٥٦)</sup> . ويقول عنهم أحد الرحالة الغربيين أنهم الشعب الوحيد الذي يؤمن بالعمل اليدوي ، حيث عمل كثيرون منهم في الحرف التي تخدم التجارة ، ونظرا لما اشتهروا به من أمانة واخلاص ، فقد اشتغل كثيرون منهم وكلاء للتجار في جدة<sup>(٥٧)</sup> . كذلك وجدت جماعة كبيرة من أهل اليمن الذين سكنوا جدة ، ومارسوا فيها التجارة ، واتخذوا لهم حيا سكنيا وتجاريا فيها ، عرف باسم « حارة اليمن »<sup>(٥٨)</sup> .

يضاف الى هذه الجماعات ، جماعة من مسلمي الهند الذين وفدوا الى جدة واستوطنوها ، وقد اشتهروا بالغنى<sup>(٥٩)</sup> . يقول عنهم أحد الرحالة الأوروبيين ممن زاروا المدينة بأنهم تواجدوا فيها عبر أجيال عديدة مضت ، وأنهم تخصصوا في بيع العقلاير الطيبة ، ولم يستطيع أحد أن ينافسهم في ذلك ،

وأن تواجدهم لم يكن قاصرا على جدة ، بل تواجدوا في مكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، والطائف ، وينبع كذلك . وعلى الرغم من أنهم عاشوا في جدة منذ عدة أجيال ، وتأقلموا على الحياة فيها ، إلا أنهم استمروا يتحدثون بلغتهم الهندية ، واحتفظوا بكثير من عاداتهم وتقاليدهم التي ميزتهم عن غيرهم من السكان في جدة<sup>(٦٠)</sup> . ومن المرجح أن يكون قد وجد في جدة كثير من الأشخاص من أصل أفريقي ، مثل الزيالة ، ونقصد بهم أهل مدينة زيلع على الساحل الغربي للبحر الأحمر في طرف الحبشة ، ويسكنها السودان المسلمون . وكذلك المقدشة ، نسبة إلى مدينة مقديشو ، وهي حاليا عاصمة جمهورية الصومل ، وهؤلاء كانوا كثيرين في مدينة مكة المكرمة في ذلك العصر ، واشتغلوا بكثير من الحرف ، وتذكر المصادر المعاصرة أن منهم من كانوا « يسقون على الساقية التي في سبيل السلطان .. » أي سبيل أمير مكة الشريف حسن بن عجلان برباطه الذي أنشأ سنة ٨٠٣هـ / ١٤٠٠م بباب المعلاة، ويعملون بالتناوب ليلا ونهارا<sup>(٦١)</sup>

ومما لا شك فيه أن هذه الهجرات وغيرها قد كان لها تأثيرها على معدل النمو السكاني . ذلك أن وجود مثل هؤلاء المهاجرين في جدة كان يمثل زيادة طارئة في أعداد السكان ، وهي زيادة فاقت في تصورنا الأريعيين ألف نسمة ، خصوصا إذا وضعنا في اعتبارنا أيضا أنه مع بداية العصر المملوكي ، ربما هاجرت إلى بلاد الحجاز وجدة بوجه خاص جماعات من أبناء بلاد الشام ، أمام الخطر المغولي الداهم الذي راحت ضحيته أعداد هائلة من سكان هذه البلاد ، بسبب المذابح الفظيعة التي ارتكبوها في كل مدينة حلوا بها . يضاف إلى هذا ما ذكره الرحالة البوواني لودوفيكو فارتيما الذي زار جدة يوم السبت الرابع عشر من شهر يونيو ١٥٠٣م ، وقال أنه وجد بها ما لا يقل عن خمسة وعشرين ألفا من السكان<sup>(٦٢)</sup> وهنا يجب أن نضع في اعتبارنا أن هذه الزيارة قد تمت أواخر عصر سلاطين المماليك ، وفي فترة سبقتها عدة أحداث كان من الطبيعي أن تؤثر في أعداد السكان بها ، وأن تعيش المدينة فترة قلق واضطراب، بل وعدم استقرار في الأحوال الاقتصادية بسبب ما نجم عن محاولات البرتغاليين أولا الوصول إلى ذهب بلاد السودان ، وتحويل تجارته إلى موانئ المحيط الأطلسي بدلا من موانئ سلطنة المماليك ، وانتزاع تجارة الرقيق من أيدي التجار المسلمين وتحويلها إلى الغرب الأوربي والتي كانت بلاد وسط وغرب أفريقيا أهم مورد

لها ، ومن أجل ذلك قام البرتغاليون بحركة الكشف الجغرافية التى استهدفت أولا استكشاف الساحل الغربى لأفريقيا للوصول الى أهم مورد للذهب ، وتعبير مساره الى الغرب الأوروبى . مما أحدث أزمة نقدية فى سلطنة الممالك ، كان من أخطر آثارها الاعتماد على العملات الأجنبية ، وسيطرتها على حركة التعامل فى التجارة الداخلية والخارجية فى بلدان الساطنة . وما استتبع ذلك من محاولات البرتغاليين الوصول الى البحار الشرقية ، ومحاولتهم الاستيلاء على أهم المراكز التجارية فى الشرقين الأقصى والأدنى ، ومن بينها جدة ذاتها ، وكلها عوامل بلا شك كان لابد لها أن تترك آثارها على النمو السكانى ومعدله فى جدة فى تلك الفترة من تاريخها<sup>(١٣)</sup> . والذى قد هبط بشكل ملحوظ ربما وصل الى ثلاثين ألفا حسبما يذكر أحد الباحثين ذلك<sup>(١٤)</sup> .

هذا النمو السكانى الذى أشرنا اليه انعكست نتائجه فى أسواق مدينة جدة فى ذلك العصر ، تلك الأسواق التى كن عددها كبيرا من ناحية ، كما كانت تموج بالحركة والنشاط وتكتظ بأنواع البضائع من ناحية أخرى ، والتى تميزت حوانيتها بصغر حجمها ، بحيث بلغ طول الواحد منها ما بين عشرة أقدام واثنى عشر قدما ، بينما تراوح عرضها ما بين ستة أقدام وسبعة أقدام ، مع ارتفاع تلك الحوانيت عن أرضية الشارع قليلا ، بحيث وجد أمام كل حانوت منها مصطبة يجلس عليها صاحب الحانوت ، وأعلى هذه المصطبة توجد مظلة مصنوعة من الحصر ، غالبا ما كان يتم تثبيتها فوق أعمدة خشبية<sup>(١٥)</sup> . وهى فى هذا تشبه حوانيت القاهرة من وجوه عدة ، ويبدو أن حوانيت جدة فى هذا العصر لم تتخذ محلا للبيع والشراء فحسب ، بل تردد فيها على التجار معارفهم وأصدقاؤهم ليتناقلوا مختلف الحكايات وال نوادر<sup>(١٦)</sup> . يضاف الى هذا أن أسواق جدة كانت حافلة بأعداد كبيرة لا يمكن حصرها ممن يحترفون التسول فى الطرقات ، ويفضلون ذلك على العمل اليدوى ، وربما ساعدهم على ذلك كثرة الحجاج والمعتمرين الذين يفدون الى البلاد ، فمنذ أن تطأ أقدامهم الأرض المقدسة يقدمون لأمثال هؤلاء الكثير من المساعدات ، بالإضافة الى الاعداد الهائلة من الحمانين والسامسة والسقائين وأرباب الحرف المختلفة<sup>(١٧)</sup> . والواقع أن أسواق جدة فى ذلك العصر عرفت نوعا من التخصص فى نوع البضائع التى يبيعها كل منها . وهو ما يبدو متسق مع طبيعة الحياة الاجتماعية آنذاك ، اذ كن أبناء كل حرفة يسكنون حارة أو حيا يعرف باسمهم . فهناك

سوق الحدادين ، وسوق النجارين ، وسوق الأقمشة ، وسوق السمك ، وسوق الحلى والمجوهرات ، وغيرها من الأسواق مثل سوق العطارين ، وسوق العنبريين ، وسوق الحريريين<sup>(٦٨)</sup> كما نسمع عن أحد أحياء جدة أو حارتها والتي عرفت باسم « حوش اليسر » ، نسبة الى المسابح التي كانت تصنع فيها من مادة اليسر ، وهذه المسابح كانت تلقى رواجاً واقبلاً شديدين من الحجاج الوافدين الى البلاد من شتى أنحاء العالم الاسلامي آنذاك<sup>(٦٩)</sup> كذلك نسمع عن « قصبة الهنود » ، وكل أصحاب الحوانيت فيها كانوا من تجار الهنود ، ولهم فيها مسجد صغير يسمى مسجد الهنود ، وهم الذين كانوا يبيعون الأقمشة المستوردة من الهند ، كما يبيعون الفضة المذهبة والمصنوعة على شكل ورد وأزهار مما يستعمل في ثياب العرس للنساء ، ولحفلات الرواج ، وقد أزيلت قصبة الهنود هذه حينما تم شق شارع الذهب ، وتقع زاوية الهنود الآن في قلب هذا الشارع الموازي لشارع الملك عبد العزيز ، والمجاور للسوق الكبير<sup>(٧٠)</sup> .

وفيما يتعلق بتجارة الرقيق وتخصيص سوق لها ، فإن المصادر التي بين أيدينا لم توضح ذلك الا فيما ندر من اشارات ، وبخاصة عند ورود ركب بلاد التكرور في مواسم العمرة والحج ، حيث نسمع عن اشارات بسيطة عن اصطحابهم لأعداد من الرقيق<sup>(٧١)</sup> . الا أنه من الواضح أن تجارة الرقيق هذه كانت تلقى رواجاً هائلاً حتى بدايات القرن الثالث عشر الهجري ، التاسع عشر للميلاد ، بدليل ما يذكره الرحالة بوركهارد من أن القليلين جداً من أهالي الحجاز هم الذين لم يكن لديهم أعداد من العبيد والجواري في منازلهم ، بل ويشير صراحة الى اتخاذ معظم الاهالي لكثير من النساء الجواري كسراري، وأن البعض كن يفضلون التسرى بهؤلاء الجواري على الزواج من النساء الحرائر ويفسر أن السر في ذلك راجع الى ارتفاع تكاليف الزواج . ويذكر أن عدد الجواري كان يبلغ في المتوسط عند أبناء الطبقات الثرية مالا يقل عن اثني عشرة جارية ما بين صغيرة في السن وكبيرة . كما يذكر أن جرت عادة أهل الحجاز منذ أزمان بعيدة وبخاصة في جدة ومكة المكرمة أن يتخذوا من تجارة الجواري حرفة لهم ، حيث يقومون بشراء أعداد من هؤلاء الجواري وبخاصة من الحبشيات ، ويقومون بتربيتهن وتدريبهن على أعمال المنزل والخدمات المنزلية وغيرها . ثم يقومون ببيعهن ويحققون من وراء ذلك أرباحاً كبيرة ، بما يرجح

وجود سوق متخصصة لبيع وشراء العبيد والجواري في ذلك العصر (٧٣) .  
ومن دراستنا لاسواق جدة في ذلك العصر نستطيع أن نخرج بنتيجة  
مؤداهما أن الاسواق في العصر المملوكي ارتبطت بكثير من عادات أهل جدة ،  
وأنها كانت تعبيراً عن كثير من جوانب حياتهم . فعلى سبيل المثال كان من عادة  
أهل جدة تعطير منازلهم كل صباح بأنواع البخور المختلفة وبخاصة خشب  
الصندل ، كما اعتادت نساء جدة بل وكل نساء الحجاز وضع ماء الورد في الماء  
الذى يتم شربه ، لذلك وجدت سوق متخصصة لتلبية احتياجات أهل جدة من  
هذه الاصناف ، هي التى عرفت باسم سوق العطارين ، والتي اشتمل فيها  
كثير من سكان جدة ببيع الزيوت العطرية ، وأنواع البخور المختلفة ، وماء  
الورد ، والتي كن يتم جلبها من الطائف ، أو من الفيوم في مصر ، وكذلك قاموا  
ببيع العنبر الذى كان يتم جلبه من الحبشة ، والمسك الذى كان يجلب من  
الهند (٧٣) .

كما تشير بعض المراجع الى أن أبناء الطبقات الثرية من التجار والعلماء  
وغيرهم من أهل الحجاز بوجه عام ، وجدة بوجه خاص ، كانوا يحرصون على  
اقتناء مجموعات كبيرة من التحف والخزف الصينى الصنع ، ولذلك نجد في  
« قصبة الهنود » عدد من الحوانيت التى تخصصت في بيع المصنوعات الهندية  
التى تشبع هذه الرغبة لديهم ، بالإضافة الى الاقمشة الصينية، والملاعق النحاسية،  
والسكاكين ، والأمواس ، والمرايا . وهؤلاء الباعة كانوا في معظمهم من  
بومباي ، وهم الذين أمدوا أبناء هذه الطبقة بما يلزمهم لوضعه على أرفف  
أعدوها لذلك في الحجرات المخصصة لاستقبال الضيوف في منازلهم . يضاف  
الى هذا أن الأوانى النحاسية كانت في جدة من الأشياء التى لا يمكن الاستغناء  
عنها فيبيت من البيوت ، بل حتى عند البدو . من هذه الأوانى ، الابريق والذى  
كان من أهم الأشياء عند الوضوء ، تلك الأوانى كانت تباع في سوق عرف  
باسم سوق النحاسين ، علماً بأن الأوانى النحاسية نفسها كان يتم جلبها من  
الصين والتي كان يحضرها أهل الملايو معهم ، لكنها لم تلاقى نفس الاقبال الذى  
كانت تلقاه الاوانى النحاسية المصرية الصنع (٧٤) . كذلك وجدت أسواق لبيع  
النعال والتي تعرف بالصنادل ، وينبغى أن نذكر أن الصنادل المستخدمة في  
الحجاز كانت تختلف عن غيرها من البلدان الأخرى . بل أن كل طبقة من طبقات  
المجتمع كان لها نعالها أو صنادلها المميزة لها عن غيرها ، فالتجار لا يلبسون

صنادل مثل تلك التى يلبسها الذين يعملون فى البحر ، ومن الطبيعى أن يتبع ذلك بعض التفاوت فى مستوى الحوانيت التى تعرض كل نوع . كذلك كان من عادة أهل جدة أن يخزنوا مياه الشرب لمدة طويلة لاستعمالها عند اللزوم ، وكانت أضمن وسيلة لذلك وضعها فى قرب خاصة ، لذلك وجدت كثير من الحوانيت التى تخصصت فى بيع قرب الماء ، هذه القرب عادة ما كان يتم جلبها من سواكن ومصر ، ويتم بيعها بل واصلاحها كذلك فى تلك الحوانيت ، وكانت قرب سواكن أكثر أنواع القرب استعمالا لخفة وزنها ، ولأنها مشهورة بجودتها وحسن خياطتها ، وهذه القرب كانت ضرورية فى حياة السكان الذين كانوا يضطرون لحفظ الماء فيها لمدة لا تقل عن ثلاثة أو أربعة أشهر نظرا لما هو معروف عن قلة المياه فى جدة (٧٥) .

ومن الأسواق التى ارتبطت يعادات الناس فى جدة فى ذلك العصر أيضا ، سوق الحبوب ، والتى كان يتم فيها بيع الكثير من أنواع الحبوب ومن أهمها الأرز الذى يشكل الوجبة الأساسية ، لمعظم السكان فى جدة وبل فى الحجاز بوجه عام ، لذا كان أهم ما يميز حوانيت ذلك السوق كثرة ما يتم عرضه فيها من الأرز . ومعظم الأرز الذى كان يستهلك فى جدة كان يتم جلبه من مصر أو من الهند ، وتشير بعض المراجع أن الأهالى كانوا يفضلون الأرز الهندى على الأرز المصرى ، ربما كان السبب فى ذلك هو طول حبة الأرز الهندى عن المصرى . فضلا عن لونه المائل للصفار ، كذلك فإن حجم الأرز الهندى يزداد مع الطهى بنسبة أكبر من الأرز المصرى ، ولهذا السبب أيضا كان يتم تفضيله ، كما أن الأرز الهندى أرخص فى سعره من الأرز المصرى ، لذا كان يتم استيراده بكثرة حيث يستهلك فى كل من مكة المكرمة ، وجدة والطائف ، والمدينة المنورة ، وأحيانا يصل الى نجد . وكان تجار الهنود هم أهم مستوردين فى جدة فى ذلك العصر (٧٦) .

وتشير بعض المراجع الى وجود سوق لبيع الأنواع المختلفة من الحلوى . والتى تميز أهل الحجاز عن غيرهم من سكان المشرق بكثرة الاقبال عليها وتناولها بوجه خاص عقب تناولهم وجبة العشاء ، وفى هذه السوق الليلية يقف باعة الحلوى ويحيط بهم العديد من المشترين . وكان الهنود هم أحسن صناع

لهذه الأنواع من الحلوى التى يقبل على شرائها سكان مدينة جدة • من هذه الأنواع « البقلاوة » و « الكنافة » و ( الغريبة ) وهى الأنواع المفضلة جدا لدى أهل جدة<sup>(٧٧)</sup> • ويبدو لنا أنه كان يتم بيع عسل النحل فى هذه السوق أيضا ، والذي كان فى مقدمة السلع التى يقبل على تناولها سكان مدينة جدة فى ذلك العصر ، كما كان الحجاج والمعتبرين وبخاصة أهل اليمن يشترون ، هذا العسل كان يتم جلبه من المناطق الجبلية الخاصة ببني سليم ، فى المنطقة التى يقال لها أرض عزة على الطريق الى المدينة المنورة<sup>(٧٨)</sup> • كذلك لعله وجد سوق خاص لبيع حلى النساء ، أو على الأقل تم تخصيص عدة حوانيت لهذا الغرض ، حيث اعتادت نساء جدة فى ذلك العصر أن يقبلن على التحلى بالقلاد والعقود المصنوعة من الزجاج أو من العاج ، والتى كان يتم جلبها بصفة خاصة من يومباى بالهند<sup>(٧٩)</sup> • وعلى هذا الأساس فانت نرجح أن يكون هذا السوق قد شغل أحد شوارع « قصبة الهنود » ، أو على الأقل تم تخصيص بعض الحوانيت فيها لبيع مثل هذه الأنواع من الحلوى التى تلبي حاجة ملحة لدى نساء جدة فى ذلك العصر وربما فى كل عصر •

وينبغى أن نلاحظ أيضا أن أسماء الأسواق لم تكن دائمة مشتقة من نوع النشاط الذى يقوم به أصحاب السوق ، وهذه ظاهرة شاركت فيها جدة العديد من المدن التى خضعت لحكم سلطنة المماليك سواء فى مصر أم فى بلاد الشام ، وإن كانت فى جدة فى ذلك العصر أسواق اتخذت أسماءها من الأماكن التى أقيمت فيها ، مثل « سوق الجامع » ، وسمى بالجامع المعروف بمسجد الشافعى وهو من المساجد القديمة فى المدينة ، وهذا السوق تقابله وأنت داخل من باب مكة على جهة اليمين يسيرا<sup>(٨٠)</sup> • ومن هذا النوع من الأسواق « سوق بره » ، أى خارج البلد ، وهو خارج باب مكة ، وهو سوق طريف محتو على أبنية ودكاكين ، وسمى بذلك لكونه خارج البلد ، أى خارج سور مدينة جدة مما يلي باب مكة • و « سوق البنط » وهو سوق طريف مجمع الصيارف ، وفيه يباع السمك الطرى ، والتمر الصفرى ، وأنواع سبج اليسر ، والنقل وغير ذلك ، وبحذائه خان صغير بسقيفة ، وعادة ما يزدحم أيام موسم الحج بأعداد كبيرة من روار المدينة • و « سوق النداء » ، وهو أول أسواق جدة وأعلاها ، وهو سوق مستطيل فى غاية من اللطافة ، وبه بعض أحواش التجار وغيرهم ، وأنواع

الأقمشة والأطعمة • وكذلك « سوق الخاسكية » في جنوب شارع قابيل ، وكان مقرا للسيارفة ، وباعة السمك المجفف ، والسبح المصنوعة من اليسر والكهرمان وقد أزيل بعض أجزاء الخاسكية وأدخل في شارع الملك عبد العزيز (٨١) •

ويتضح لنا من وصف أسواق جدة في ذلك العصر أنها كانت مقامة في أماكن يراعى فيها أن للسوق منافذ متعددة ، حتى يسهل على روادها أن يدخلوها ويخرجوا منها في سهولة ويسر ، « أسواق البلدة ممتدة مع جانب البحر ، وأغلبها أخصاص واسعة مفتحة الى البحر ، والى ناحية البلاد .. » ، كما يتضح أيضا أنه كان لبعض هذه الأسواق مستودعات خاصة بها ، كذلك عرفت أسواق جدة في ذلك العصر نظام الصيارفة ، الذين كانت أولى مهامهم استبدال العملات وتغييرها لرواد الأسواق ، « كل واحد منهم يجلس على دكة في الشارع ، ومعه صندوق كبير يضعه أمامه وبه النقود » ، وقد كان هؤلاء الصيارفة على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لحركة التعامل في أسواق جدة ، نظرا لكثرة أنواع النقود التي ترد مع زوارها في مواسم الحج والعمرة ، هذا من جهة ، ومن جهة ثانية للحاجة الشديدة للعملة أثناء الموسم الهندي، وهو موسم وصول متاجر الهند والشرق الأقصى ، والذي ترتفع فيه أسعار العملة ارتفاعا ملحوظا وسريعا بسبب الاقبال الشديد على المعاملات النقدية في هذا الموسم (٨٢) •

ويمكننا القول أن مدينة جدة طوال العصر المملوكي ، عرفت مثل غيرها من مدن الشرق الأسواق بأنواعها الثلاثة التي شاعت في العصور الوسطى ، من أسواق محلية ، وموسمية ، وسنوية ، هذه الأسواق وان كانت في وقت مبكر قد غلبت عليها صفة التخصيص ببيع أنواع معينة من السلع ، وكما سبقت الإشارة بذلك ، فهذا سوق العطارين ، وسوق الحريريين ، وسوق العنبريين ، وسوق التحاسين ، ولكن لما اشتدت حركة التجارة في النصف الثاني من العصر المملوكي لم يعد هذا التخصص هو السمة الغالبة في كل الأسواق • وشمل كل سوق أنواعا من السلع وكما ألمحنا في السطور السابقة • وتجاز هذا النوع من الأسواق اما مستقرون لهم دكاكينهم ومستودعاتهم ، واما متنقلون يبقون بالسوق لفترة متأخرة من النهار ، أو الليل ، ثم يبارحونه ليعودوا اليه في اليوم التالي ، ومنهم من يتواجد في السوق بعد اعتدال حرارة النهار ويبقى فيه الى

فترة متأخرة من الليل ، وكما سبقت الإشارة بذلك عند الحديث عن بائعى الصلوى .

لما الاسواق الموسمية فكانت تعقد في جدة في موسمين أو ثلاثة على الأكثر أولها موسم ورود المتاجر من الشرق الأقصى من الهند والصين وغيرها الى جدة ، والتي تصل في مواعيد سنوية لا تتغير ، وهو الذى عرف في بلاد الحجاز ، بل وفي كثير من البلدان التى لها علاقات تجارية مع جدة باسم « الموسم الهندى » أو « الهندى » فقط تمييزا له عن ( الموسم العدنى ) أو ( العدنى ) فقط ، والذى كانت تصل فيه القوافل برا الى مكة<sup>(٨٣)</sup> . هذا الموسم وهو الهندى ، غالبا ما كان يستمر ستة أسابيع حيث تصلها السفن القادمة من الشرق مع بداية شهر مايو من كل عام ، والتي تخضع في ذلك لمواعيد هبوب الرياح الموسمية . وتدب في جدة الحركة والنشاط ، حيث تصلها أيضا أعداد كبيرة من التجار من القاهرة وبلاد الشام ومن المغرب العربى وغيرها من البلدان لشراء كثير من السلع التى تأتى اليها ، ثم تعود السفن في أواخر شؤر يونيو أو أوائل شهر يوليو بعد أن تفرغ حمولتها ، ويتم شحنها بالبضائع القادمة لجدة من مصر وأوربا ، شرق أفريقيا ووسطها . ومما لا شك فيه أن ورود تجارة الشرق الأقصى في مواعيد ثابتة قد تطلب وجود معاملات مالية على مستوى عال ، والاستعداد لهذه المتاجر وتجهيز مبالغ ضخمة لاستغلالها في تلك التجارة ، كذلك استفاد الكثيرون من أهالى جدة الذين كانوا يستعدون لهذا الموسم لتقديم خدماتهم المختلفة التى يتطلبها وجود مثل تلك الأعداد في المدينة في هذا الموسم<sup>(٨٤)</sup> . كما جرت العادة أن يخرج الباعة من أهالى جدة الى الميناء ، ومعهم أنواع الأطعمة والمأكولات المختلفة ، ويقومون ببيعها للبحارة على المراكب القادمة لمدينتهم ، وبذلك كان وصول مراكب الموسم الهندى يعنى فرصة زاهرة لهؤلاء الباعة ، وربما قام بعضهم بعرض بعض منتجات جدة على هؤلاء البحارة ، والذين يقومون بشراء بعضها كهدايا لأهلهم عند عودتهم لديارهم<sup>(٨٥)</sup> . وربما قدموا لهم الماء في قلال مليئة بالمياه المبردة والمعطرة بكثير من المواد العطرية ، ومنهم من كان يحرق البخور لتعطير الماء والجو في نفس الوقت ، نظير بعض المبالغ التى يحصلون عليها منهم ، وهؤلاء الباعة قد كان لديهم الى جانب قلال الماء الكثير من الصحن المليئة بالمسود

العطرية ، وبخاصة ماء الورد الذى كانت له جاذبيته الخاصة عندما يضاف الى الماء أو بعض المواد السكرية<sup>(٨٦)</sup> .

ومن الأسواق الموسمية التى عرفتھا جدة أيضا موسم العمرة والحج ، والذى كان عادة ما يبدأ من شهر رجب من كل عام مع وصول ركب الرجبية من مصر وشمال ووسط أفريقيا ، أو من بعض البلدان الأخرى مثل اليمن ، ثم يتوالى وصول ركب الحجيج بعد ذلك ، وفى هذا الموسم كانت تصل جدة أعداد كبيرة من المعتمرين والحجاج والتجار ، ويستعد أهل جدة بوجه عام لمثل هذا الموسم ، فأصحاب الدواب يجهزون الكثير من الدواب لنقل هؤلاء الزوار من جدة الى مكة المكرمة وبالعكس ، وأحيانا منها الى الطائف أو المدينة المنورة ، وأصحاب المأكولات يستعدون بكل ما يمكنهم من أطعمة لخدمة الوافدين وتزويدهم باحتياجاتهم فترة تواجدهم فى جدة ، بل وعلى طول الطريق من جدة الى مكة المكرمة ، وأرباب الأحواش يجهزونھا لاستقبال التجار واستضافتهم فترة مكوثهم قبل أداء المناسك ويعدھا فى طريق عودتهم لديارهم . وفى هذا الموسم يشتغل عدد كبير من أهل جدة ببيع ملابس الاحرام ، كما يأتى البدو لبيع العبي المصنوعة من الصوف ، وبعض الناس يقومون ببيع الأقمشة من كل نوع ، أو بيع المسابيح المصنوعة من اليسر والكهرمان والتى تلقى اقبالا كبيرا<sup>(٨٧)</sup> . كذلك واضح مما تشير اليه بعض المصادر أن أهالى جدة كانت لديهم الكثير من الدور التى يتم كراوها للحجاج والمعتمرين الواصلين اليها للاستراحة فيها بعد عناء السفر فى البحر ، فقد ذكر الرحالة المغربى التجيبي الذى قدم الى جدة فى شهر رمضان عام ١٢٩٦هـ / ١٢٩٦م قوله : « فكان نزولنا بجدة المذكورة فى يوم السبت المذكور — الثامن من رمضان — بدار من دور كبرائها ، وهو الشيخ الأجل ظفر ، وكان حسن الأخلاق ، طيب النفس ، وأنزلنا أسبابنا من المركب المذكور ، وأراحنا الله بفضلہ وكرمه من البحر الوحش الفرعونى .. »<sup>(٨٨)</sup> .

كما كان لهذا الموسم أهميته الفائقة بالنسبة لتجارة جدة ، والذين استعلوا فرصة تواجد أعداد كبيرة من تجار البلاد المختلفة لعقد كثير من صفقات البيع والشراء والمبادلة بالنقد والمقايضة والحساب الجارى والبيع المؤجل الدفع ، كذلك كان له أثره الواضح فى أسواق جدة ، وبخاصة أسواق السلع الاستهلاكية

والمواد الغذائية بوجه خاص ، والتي تزدهر حركة التعامل فيها في هذا الموسم نظرا لضخامة أعداد الوافدين اليها ، مما كان يؤدي الى ارتفاع كثير من السلع أمثمت الطلب الهائل عليها<sup>(٨٩)</sup> . وارتبط بموسم الحج قيام بعض الأسواق المحلية ، اذ تشير بعض المراجع الى أنه في بداية الطريق الممتدة من جدة الى مكة المكرمة وخارج باب مكة ، أحد أبواب مدينة جدة القديمة ، كان هناك سوق يعقد في موسم الحج ، تباع فيه الاغنام حية ، وكذلك الحطب والفحم ، وأن هذه السوق كانت تزدحم بلإباعة في الصباح الباكر ولا تستمر سوى ساعات قليلة بسبب شدة حرارة الجو ، حيث يقوم الحجاج بشراء الاضاحى والهدى منها<sup>(٩٠)</sup> .

ومن الاسواق الموسمية التي اشتهرت بها جدة في ذلك العصر أيضا ، كان موسم « الرطب » أو التمر ، وعادة ما كان يقام هذا النوع من الاسواق الموسمية في فصل الصيف ، حين يأتي البدو المجاورون لجدة بما لديهم من أنواع التمور المختلفة والتي كانت تلقى اقبالا كبيرا ليس فقط من أهالى جدة بل ومن زوارها كذلك . كما كان التمر الهندي يباع أيضا هناك وهو الذي يتم جلبه من الهند في موسم التجارة الهندي ، ويلقى اقبالا منقطع النظير من سكان جدة ومن زوارها الذين اعتادوا حمله معهم عند عودتهم الى بلادهم وتقديمه لأهلهم وأصدقائهم<sup>(٩١)</sup> .

ومن الجدير بالملاحظة أن أسواق المواد الغذائية كانت منتشرة في جميع أنحاء المدينة ، وهذا أمر يتمشى بالضرورة مع توزيع التجمعات السكانية ، وقد كانت هذه الأسواق حافلة بكل أنواع السلع الغذائية مثل الزبد والعسل والجبن والزيت وغيرها ، كما كانت حافلة بالإباعة الجائلين الذين يبيعون الفاكهة والخضروات . اذ أن معظم الفواكه كانت تأتيها من الطائف لكثرة ما بها من بساتين ، كذلك كانت تصل اليها كثير من أنواع الفاكهة من القرى الواقعة على الطريق المؤدية الى المدينة المنورة مثل الجريدة ، وخليص ، والصفرا ، ومن أهم أنواع الفواكه كان البطيخ والعنب والتين والليمون والبرتقال والموز . ومن وادي فاطمة كان يأتيها أيضا البطيخ ، هذا فضلا عن باعة الأطعمة الجاهزة ومنهم الشوائين وهم الذين كانوا يقومون بشئ لحوم الاغنام وتقديمها لكل من يطلبها<sup>(٩٢)</sup> .

وربما وجد في جدة مثل غيرها من مدن الشرق وبخاصة تلك التي خضعت لحكم سلاطين المماليك سوق تباع فيه الطيور ، وهو الذي عرف باسم « سوق الدجاجين » ، والذي كانت تباع فيه كميات كبيرة من الدجاج ، والبط ، والأوز والحمام ، وأنواع الطيور الأخرى ، فضلا عن الأرانب ، كما كنت تباع فيه كثير من أنواع طيور الزينة ، والتي أقبل على شرائها كثير من أبناء الطبقات الاجتماعية المختلفة في ذلك العصر<sup>(٩٣)</sup> . أما الأسواق التي كانت تباع فيها حاجات الناس اليومية ، فقد كانت كثيرة ومتنوعة ، فربما كان هناك سوق تباع فيه الصناديق والخزائن والأسرة وغيرها من المصنوعات الخشبية ، أو تلك القطع من الاثاثات المصنوعة من سعف وجريد النخيل ، والتي كان يستخدمها أهالي جدة بكثرة في ذلك الحين ، وهي التي سوف نتحدث عنها في الجزء الخاص بالصناعة في جدة ، والحقيقة أننا لم نعثر على اسم خصص لمثل هذه المنتجات بما يرجح أنها كانت تباع داخل الأسواق الأخرى ، أو أن المصادر قد أهملت الحديث عنها باعتبارها أنها أشياء مألوفة وليس هناك داع لذكرها . ومن البديهي أن الأسواق التي ذكرناها لا تمثل كل الأسواق التي عرفت في جدة في ذلك العصر ، وإنما هي أمثلة على مدى التنوع في أنماط هذه الأسواق . كذلك من المرجح أن مدينة جدة لقد عرفت في نفس الفترة الأسواق الدورية ، وهي التي كانت ولا زالت تقام في يوم معين من كل أسبوع ، واستمدت أسمائها من الأيام التي تعقد فيها ، مثل سوق السبت ، أو سوق الجمعة ، أو سوق الاثنين ، وهذا النمط من الأسواق تميزت به معظم بلدان الشرق العربي ، وكانت شائعة ومعروفة منذ عهود موغلة في القدم .

وتكشف لنا دراسة الأسواق عن أنه لم يكن من عادة أهل جدة بشكل عام أن يعدوا طعامهم خارج منازلهم . وانتشرت في جدة المطاعم التي يكلون فيها ، أو يشتري منها الناس طعامهم جاهزا . أما الخبز فكان منه ما يباع جاهزا في الأسواق ، ومنه ما يعد في البيوت ثم يرسل إلى الأفران الكثيرة المنتشرة في كل أنحاء جدة في ذلك العصر ، والتي اشتغل فيها كثير من الأشخاص لتزويد سكان جدة باحتياجاتهم من الخبز<sup>(٩٤)</sup> وكان بعض الناس يخبزون في الفرن مشاهرة ، على حين كان البعض الآخر يدفع نقدا عن كل مرة . والجدير بالذكر أن كلمة « الخباز » في ذلك العصر كلمة تعنى من يصنع الخبز لبيعته في

الأسواق ، أما كلمة « الفران » فتدل على الشخص الذى يخبز الخبز الخاص بالبيوت لقاء أجر معلوم<sup>(٩٥)</sup> .

أما عن مياه الشرب فى مدينة جدة فى ذلك العصر ، فبسبب عدم كفاية مياه الصهاريج الموجودة فى المنازل للاستهلاك، فإنه كان يتم جلب المياه من كثير من الآبار خارج المدينة أو العيون ، وبعض هذه الآبار كان يبعد عن جدة ميلا ونصف الميل تقريبا فى الجهة الجنوبية منها ، وبعضها الآخر فى الجهة الشرقية منها خارج باب مكة . وكانت هذه الآبار اذا امتلأت بالمياه بعد سقوط الأمطار ، يقفل عليها أصحابها ، ويظل الماء فيها محفوظا الى الأوقات التى تشح فيها المياه ، فيفتحونها للبيع حيث يبيعون الماء بالقرب . وكان ذلك فى جدة عدة أنواع ، ماء مالح وهو الذى يستخدم لكنس الحمامات ، والسلالم ، والأسطح ، والدهاليز ، ويرش عصر كل يوم لترطيب الجو ، وماء به بعض ملوحة ولكنه لا يصلح للشرب ، وأشهر بئر للماء العذب خارج مدينة جدة هى التى عرفت باسم « العسيلة » ، ويتردد عليها أعداد كبيرة من البدو للملا القرب من هذه البئر وتوزيعها على أهالى جدة ، الذين يحفظون هذه المياه فى أزيار كبيرة من الفخار ولتبريدها حيث امتازت هذه الأزيار بعدم رشحها للماء الا القليل منه ، أو فى القرب . وقد ظلت مدينة جدة تعتمد فى شربها على الآبار الى أن قام السلطان الغورى آخر سلاطين المماليك بجلب الماء الى جدة من وادى قوص الواقع شمال الرغامة<sup>(٩٦)</sup> . أما اذا نفذت مياه هذه الآبار ، أو انقطع تدفق مياه الوادى هذا فان الاهالى كانوا يجلبون كفايتهم من القرين وهى على نصف مسافة الطريق بين جدة ومكة<sup>(٩٧)</sup> . ولقد تطلب تزويد السكان باحتياجاتهم من مياه العيون والآبار استخدام أعداد كبيرة من الجمال لحمل المياه ، كما كانت هذه العيون والآبار بمثابة ممتلكات خاصة ، تدر على أصحابها دخلا طيبا<sup>(٩٨)</sup> .

وتنبغى الإشارة كذلك الى أن الاسواق فى مدينة جدة كانت تعتبر « مراكز اخبارية واجتماعية » على حد تعبير أحد الباحثين المعاصرين<sup>(٩٩)</sup> . فالواقع أن السوق كان يؤرق اجتماعية هامة نظرا لأن عددا كبيرا من الناس يتواجدون فيه ، أما كمشتريين وزبائن للسوق ، وأما بقصد النزهة ، وأما باعتبارهم من أصحاب الحوانيت ، أو غيرهم من أرباب السوق . ومن الطبيعى ان يتداول الناس الأخبار ، ويتناقشون حول ما يشغلهم

من أمور سياسة أو اقتصادية أو اجتماعية • ومن ثم فأننا يمكن أن نقول أن السوق كان مركزا من مراكز تكوين الرأي العام على تعبيرنا المعاصر<sup>(١٠)</sup> .

ومن المؤسسات التجارية التي عرفتھا مدينة جدة وكانت تؤدي مهمة الأسواق أو الأحواش أو الوكالات ، والقيساريات • وهى الى جانب كونھا مؤسسات تقوم بمهمة البيع أو الشراء كانت بمثابة أماكن للنزل والاقامة والمستودعات للواردین من التجار وحفظ أموالهم ، كما أنها تؤدي مهمة البيع بالجملة بجانب البيع بالتجزئة<sup>(١١)</sup> • وان كنا لم نعثر فى المصادر العربية التى تحدثت عن جدة فى العصر المملوكى عن وصف للخانات باعتبارھا واحدة من المؤسسات التجارية الهامة ، لذا سنجد أنفسنا مضطرين للاستعانة بما ذكره بعض الرحالة الأجانب عنها وهم الذين شاهدوا خانات جدة فى فترة لاحقة •

فالطبيب الفرنسى جاك بونسى الذى زار جدة فى الخامس من شهر ديسمبر عام ألف وسبعمائة للميلاد ، ونزل فى واحد من هذه الخانات يقول أن الخن له حوش كبير يقع فى وسطه ، وفى كل ركن من أركته توجد مستودعات مرتفعة البناء ، وبعض الخانات يحتوى على ثلاث طوابق ، الطابق الارضى منها يستخدم كمستودع ، بينما يستفيد المسافرون من الطابقين العلويين • وأن خانات جدة كانت محترمة ، ليس فيها سرقة ، ولا تسمع فيها لغوا ، ولكنك مضطر لأن تشتري ما تحتاج اليه من فراش ، وعليك أن تعد طعامك بنفسك ان لم يكن لك خادم يقوم لك بذلك<sup>(١٢)</sup> • كما يقول عنها الرحالة بوركهارد أنها كانت مزودة بكل وسائل الراحة ، يقصد بذلك وجود اصطبل للدواب ، وبئر للمياه ، وميضأة ، ومسجد صغير للصلاة ، حيث يستطيع التجار الوافدين على المدينة فى مواسم التجارة المختلفة النزول بها • وعادة ما كان يوجد فى كل خان فناء أرضى واسع على جوانبه حنيات على شكل أروقة مسقوفة ، توفر الظل والهواء البارد للتجار ، حيث يمضون تحتها معظم أوقات النهار ، ويذكر أن الخان كان يطلق عليه فى بلاد الحجاز اسم « الحوش » ، ويتضح من حديثه كذلك أن تلك الخانات كانت تنقام فى أماكن قريبة من الاسواق الكبرى أو على البحر مباشرة بمايخدم متطلبات حركة التجارة الدولية وبخاصة تجارة العبور<sup>(١٣)</sup> •

ومن خلال ما تشير اليه بعض المراجع يتضح أن كبار تجار مدينة جدة وأثريائها كانوا يتنافسون فيما بينهم على بناء تلك الخانات أو الأحواش أو

الوكالات ، وأنها كانت تستخدم كذلك لنزل الحجاج ، فضلا عن أن بعض كبار التجار من الحضارمة والهنود كانت لديهم خانات خاصة لتخزين البضائع التي ترد اليهم على أيدي وكلائهم ، وكان لكل خان منها مقدم يحيلون اليه المشتري ليتسلم منه بضاعته مقابل جعل على كل حمولة ، ويسمى هذا الجعل بالفلسح ، وكان المقدم يستفيد من الحركة الدائمة في الخان ، لان البضائع يتم تصديرها من جدة الى مكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، والطائف والى أنحاء مختلفة من الجزيرة العربية . ومن الطبيعي أن يعمل داخل الخان عدد من الحمالين والدلالين والسماسرة وغيرهم لخدمة حركة التجارة ، وجرت العادة أنه اذا حدث خلاف بين بعض التجار داخل هذه الخانات أن يتم الرجوع الى كبير التجار لفض ما يحدث من منازعات والجسم فيها بما يراه مناسباً (١٠٤) . كذلك من الواضح أن خانات جدة أو بعضها على الأقل قد تخصص في الاتجار في سلعة بعينها ، حيث نسمع عن خان العطارين الذي كانت ترد اليه شتى أنواع العطور والبخور والاختشاب العطرية من بلدان الشرق الاقصى ، هذا الخان كان قريبا من سوق الندا بجدة ، كما كان الخان الكبير محل تجار الأقمشة تلك التي كان يتم استيرادها سواء من مصر أم من الهند من حراير ومنسوجات قطنية وصوفية وغيرها (١٠٥) .

ومن المؤسسات التجارية أيضا والتي لها علاقة وثيقة بالتجارة القيساريات والحقيقة أننا نلاحظ أن القيساريات من حيث تكوينها لم تختلف كثيرا عن الخان ، كذلك كانت تؤدي نفس الغرض ، وهى أنها الى جانب مهمة البيع والشراء ، فقد كان بمثابة نزل للتجار ومحل إقامتهم ، فضلا عن أنها مخازن أو مستودعات لتجاريتهم ولحفظ أموالهم . كما تجب الإشارة أيضا الى أن مؤرخى العصور الوسطى والمعاصرين لتلك الفترة لم يستطيعوا أن يعطونا فرقا واضحا بين تلك المؤسسات من خانات وقيساريات ووكالات وفنادق ، وان كانت مدينة جدة لم تعرف الفنادق بمفهومها في ذلك العصر ، نظرا لانها كانت تقدم من الدولة كهدية للتجار الاجانب أى من غير المسلمين ، ليعيشوا فيها فترة تواجدهم وكأنهم في جزء من وطنهم بكل ما تحمله الكلمة من معانى . كما لا يخفى علينا أن تلك المؤسسات كانت من العوامل المساعدة على تنشيط حركة التجارة في جدة في تلك العصور (١٠٦) .

ولم يترك سلاطين الممالك حركة البيع والشراء في أسواق جدة ومؤسساتها التجارية — دون رقيب أو حسيب ، وإنما عهدوا الى المحتسب بمراقبة الباعة ، وضبط من يحاولون منهم التلاعب في الأسعار أو الأوزان أو المكييل ، وقد ساعده في عمله هذا عد من الأشخاص هم الذين عرفوا باسم عرفاء الأسواق ، كن يتخذهم من أرباب الحرف المختلفة ، خضعوا لاشرافه المباشر ، وكانوا موضع ثقته فيما ينقلون اليه من أخبار وما يثيرون عليه به . ويطوف الجميع على الأسواق ليل نهار لتفتيش عليها . وقد روى في المحتسب أن يكون دائما « ذا صرامة وخشونة في الدين »<sup>(١٠٧)</sup> ولقد شغل هذه الوظيفة عدد من رجالات الحجاز البارزين في ذلك العصر يأتي في مقدمتهم « بنو ظهيرة » ، « بنو النويرى » ، و « بنو الغبرى » ، وهم من المشهود لهم بالصلاح والتقوى والورع وتولوا كثيرا من المناصب الهامة ومنها القضاء والخطابة والافتاء وغيرها<sup>(١٠٨)</sup> .

وحرصا من الدولة على صحة الأهالى فقد كان المحتسب يفحص الأطعمة والمشروبات التى تباع في الأسواق للتأكد من جودتها وسلامتها، فإذا وجد بعضها فاسدا قام بإعدامه وأخذ البائع بالشدّة<sup>(١٠٩)</sup> ، كذلك كان يأمر باعة الطعام بتغطية أوانيهم وحفظها من الذباب والوهام ، وكثرة غسلها بالماء الحار ، كما كان يأمر بالاكثار من التوابل التى من شأنها اصفاء نكهة وطعم للأكل ، فضلا عن أن بعضها كان بمثابة المادة الحافظة للأطعمة من سرعة التلف أو التلوث ، وضرورة غسل الأوعية التى يأكل فيها الناس بالماء النظيف<sup>(١١٠)</sup> .

#### الآزمات الاقتصادية وأثرها في حركة الأسواق :

من الطبيعى أن تتأثر أسواق جدة في ذلك العصر بعدة عوامل متباينة ، والتى كان لها آثارها السلبية على حركة الأسواق ، والمتمثلة في عدم استقرار الأحوال السياسية وبعض الإجراءات الاقتصادية ، وما نجم عنها من اضطراب الأسواق ، وعدم استقرار حالة البيع والشراء .

فقد شهدت مدينة جدة في عصر سلاطين الممالك بعضا من الآزمات الاقتصادية ، ترجع أسبابها الى أحداث سياسية متعلقة بسياسة الممالك تجاه الحجاز ، أو لأسباب خارجية لم يكن للممالك دخل فيها ، بالإضافة الى بعض الإجراءات الاقتصادية التى اضطرت بعض السلاطين لتنفيذها بسبب افلاس

خزانة الدولة في الحروب التي خاضتها داخليا بهدف القضاء على الفتن والثورات التي شنتها بعض القبائل العربية، وخارجيا لمجابهة الأطماع الخارجية وبخاصة الأطماع الصليبية . وفي تصورنا أن ومن قبضة سلاطين المماليك على تقليد الأمور في الحجاز كانت وراء قيام بعض القبائل العربية بالثورة واذكاء روح الفتنة ، فمن المعروف أنه حتى أواخر عصر سلاطين المماليك ، فإن البدو الذين كانوا يقيمون على أطراف مدينة جدة شكلوا خطرا على تجار المدينة وتجزرتها ، والذين وصفهم أحد الرحالة الغربيين بقوله : « ان سكان جدة ومعظمهم من التجار كانوا يعيشون في رعب من هؤلاء البدو ، وهم الذين يهاجمون المدينة فجأة ، ويقومون بكثير من عمليات السلب والنهب والقتل ، وذلك قبل قيام الأمير حسين الكردي ببناء سور حولها ٠٠٠ » ، وكان ينجم عن هذه الأزمات اغلاق الحوانيت ، واضطراب الأسواق ، فيشح وجود الخبز والمواد الغذائية ، مما يؤدي الى ارتفاع كبير في الأسعار (١١١) .

كذلك كان لاغارات بعض القبائل العربية المجاورة لجدة أثره في احداث كثير من الأزمات الاقتصادية فيها ، يأتي في مقدمة هذه القبائل « بنو ابراهيم » ، وهم من أشهر القبائل في العصر المملوكي التي كانت تسكن بين ينبع ومكة المكرمة، وكانت السلطات المملوكية توكل اليهم حراسة قوافل الحج في بعض مراحل الطريق بين ينبع ومكة ، وفيما بين سنتي ٩٠٧ - ٩١١ هـ / ١٥٠١ - ١٥٠٥ م قام أعراب بنو ابراهيم بكثير من أعمال السلب والنهب لحجاج بيت الله الحرام ، متضامنين مع أمير ينبع « يحيى بن سبع » ، وأمير خليص « ملك بن رومي » ، وأستد أمرهم في سنة ٩١١ هـ / ١٥٠٥ م لدرجة أن السلطان النغوري أهر بايقاف التوجه الى الحج في هذه السنة من مصر والشام وسائر الأمصار ، حتى يقوم بتأمين طريق قوافل الحج من شر هؤلاء المفسدين ، وبذلك حرهوا المدينة من مورد هام كان يعود عليها بالنفع الكثير (١١٢) الى جانب أنهم نشروا الخراب والدمار في منطقة جدة وقلعة ، وتكلفت الدولة كثيرا من الجهد والمال ، في الوقت الذي كان فيه في أمس الحاجة الى توفير قوتها لمجابهة البرتغاليين في البحر الأحمر والبحار الشرقية (١١٣) .

كما يمكننا القول أن الفتن والثورات التي نشبت بين الأشراف الحسينيين حول زعامة مكة في هذا العصر ، والتي تكررت بصورة تفوق الحد ، كانت من

أهم أسباب كثير من الأزمات الاقتصادية التي عانت منها مدينة جدة في العصر المملوكي ، بسبب ما دأب عليه هؤلاء من مهاجمة ميناء جدة والاستيلاء على ما فيه « من أموال الكارم ، و غلال المصريين بالذهب »<sup>(١١٤)</sup> . وأخذهم المراكب وهي « مشحونة بالقماش للتجارة »<sup>(١١٥)</sup> . وتكررت عمليات التعدي على التجار وأخذ أموالهم ، نذكر من ذلك على سبيل المثال ما حدث عام ١٣٨٨/٨٧٩٠م عندما احتاج أمير مكة الشريف علي بن عجلان الى النفقة على الموالين له لصد غارات بعض الأشراف الحسنيين على جدة وغيرها « فأخذ من تجار لا يمن ومكة ، ما استعان به على إزالة ضرورية »<sup>(١١٦)</sup> . ونتيجة لقلّة الأمن في مكة وجدة بسبب هذا التنافر السياسي ، ومصادرة أموال التجار فقد اضطر التجار الى أن « أعرضوا عن مكة ، وقصدوا ينبع ، لقلّة الأمن بمكة وجدة » ، مما كان له أثره السيئ في أحوال جدة الاقتصادية في مثل هذه الظروف<sup>(١١٧)</sup> . يضاف الى هذا طمع هؤلاء الأشراف الدائم في ثروات التجار ، من ذلك ما يرويه لنا الرحالة المغربي ابن بطوطة الذي زار البلاد في هذا العصر ، بما يبرهن على خوف التجار اندائم من طمع هؤلاء الأشراف بدرجة كانوا يتحايلون بشتى الطرق على اخفاء أموالهم عن عيونهم وعيون أتباعهم ، ويضرب لنا مثالا على ذلك بما حدث سنة ١٣٣٠هـ/١٣٢٩م عندما استقل مركبا من جدة ضمن المراكب التي استقلها الشريف منصور بن أبي ندى من أشراف مكة الحسنيين في طريقها الى ميناء عيذاب « وكان هناك جملة من أهل اليمن قد جعلوا أزوادهم وأمتعتهم في الجلب — نوع من المراكب — وهم متأهبون للسفر ، ولما ركبنا البحر أمر الشريف منصور أحد غلمانه أن يأتيه بعديلة دقيق ، وهي نصف حمل ، وبطة سمن يأخذهما من جلب أهل اليمن ، فلأخذهما وأتى بهما اليه فأتى التجار باكين وذكروا لى أن في جوف تلك العديلة عشرة آلاف درهم نقرة ، ورغبوا منى أن أكلمه في ردها ، وأن يأخذسواها... »<sup>(١١٨)</sup> . وفي تصورنا أن هؤلاء لم يدركوا حقيقة هامة وهي أن المعاملة الجيدة ، والنظام الواضح في التعامل فضلا عن توفير الأمن ومناخ الاستقرار ، وإمكانيات الانتامة وحرية التنقل والتجارة ، كل هذا يساعد على تنمية موارد جدة ، وعلى جعلها منطقة جذب تجارى ، العكس صحيح ، وهنا تجدر الإشارة الى أن التجار لم يكونوا سلبيين في جميع الحالات والظروف ، فعلى سبيل المثال لا الحصر أنه عندما حدث عام ١٣٤٣/٨٧٤٤م نتيجة لتعرض التجار لمثل هذه الأطماع

أن امتنعت سفن أهل اليمن من دخول جدة ، فحدث في جدة غلاء عظيم في موسم الحج (١١١) .

وتشير بعض المصادر المعاصرة الى أن بعض أفراد المماليك ممن تولوا وظيفة « شاد جدة » كانوا السبب في أحداث بعض الأزمات الاقتصادية ، واضطراب أحوال أسواق المدينة ، نذكر منهم الأمير جانبك الظاهري الذي ولي هذه الوظيفة في عهد السلطان الظاهر جقمق ، وفي ربيع الأول سنة ٨٥١/١٤٤٧م زادت شكوى التجار في جدة منه لأنه كان قد ظلمهم ، واستأصل جملة من أموالهم ، مما جعل هؤلاء التجار يتركون البيع والشراء ، ويقررون عدم النزول الى جدة (١٢٠) . وما حدث عام ٩٠٨/١٥٠٢م في بداية عهد السلطان الغوري ، وحيث كانت خزائن الدولة خاوية فلجأ الى سياسة المصادرات وعين لذلك شخصا يدعى على بن أبي الجود « فاجتمعت فيه الكلمة وتصرف في أمر المملكة بما يختار ، وجار على الناس بالظلم ، حتى أخرب ثغر الاسكندرية ودمياط وبندر جدة وغير ذلك من الثغور بسبب مصادرات التجار ، فتلاشى أمر الثغور والبنادر من يومئذ ... » (١٢١) .

أما فيما يختص ببعض الاجراءات الاقتصادية التي أدت الى كثير من الأزمات ، فلعل من أهمها وأخطرها كانت سياسة الرمي أو الطرح ، فمن المعروف أن سلاطين المماليك الجراكسة بوجه خاص لم يقنعوا بما فرضوه من ضرائب مباشرة على السلع والمسترويات ، أو تلك التي كانت تفرض على الأسواق والتجار ، أو المقررات التي فرضت على كثير من أوجه الحياة وبخاصة في مصر والشام ، بل انهم عمدوا الى احتكار بعض السلع وفرض شرائها بالأسعار التي يحدونها على أتباعهم والمتعاملين معهم في البلاد التي خضعت لهم ، وهذا ما يسمى بنظام الرمي أو الطرح . فقد أشارت بعض المصادر المعاصرة لهذه الفترة أنه في عهد السلطان الأشرف برسباي في عام ٨٣٧/١٤٣٣م « صار يحمل من قبل سلطان مصر مرجان ونحاس وغير ذلك مما يحمل من الأصناف الى بلاد الهند ، يطرح على التجار ، وتشبه به في ذلك غير واحد من أهل الدولة . فضاق التجار بذلك ذرعا ، ونزل جماعة منهم في السنة الماضية الى عدن ، فتنكر السلطان بمصر عليهم ، لما فاتته من أخذ عشورهم (١٢٢) .

وأخيرا كان وصول البرتغاليين الى المحيط الهندي عام ٩٠٤/١٤٩٨م

يمثل كارثة عظمى لدولة سلاطين المماليك بوجه عام ، وليناء جدة بوجه خاص . ذلك أن البرتغاليين قاموا باحراق مدن وموانئ المسلمين على طول السواحل الأفريقية الشرقية ، ومن موزمبيق حتى القرن الأفريقي وخليج عدن كانوا يحرقون ويفرقون السفن الإسلامية ، ومنعوا المشتغلين بتجارة الشرق الأقصى من الوصول إلى الشرق الأدنى ، مما أدى إلى حالة من الكساد التجارى لم تشهد البلاد لها نظير من قبل (١٢٣) . وأدى ذلك إلى « خراب ينذر الاسكندرية وينذر جدة وينذر دمياط من تعنت الفرنج مع التجار في بحر الهند ، ولم تدخل بضائع جدة نجدا من ست سنين » (١٢٤) .

### المكايل والموازين :

أما عن المكايل والموازين التي كانت مستخدمة ، فانها لم تختلف بوجه عام عن تلك التي كانت مستخدمة في مصر في العصر المملوكي ، نذكر منها على سبيل المثال « الحمل » بكسر الحاء وهو وسق بغير ، أى حمل جمل ، وهو اذا استخدم في الشحن البحري كان يساوى تقريبا العدل أبى البالة ، وكلاهما يزيد خمسمائة رطل (١٢٥) . وهو من المكايل التي كانت مستخدمة في القمح وأمثلة من الحبوب . وفي هذه الحالة كان يقدر بأردب أى ستين كيلة من كيل مكة . كما كان هناك أيضا نصف الحمل ويطلق عليه كذلك اسم « العديلة » حسبما يذكر ابن بطوطة ذلك ، ربما كان هناك ربع الحمل ، ونصف العديلة (١٢٦) . الا أن الحمل استخدم أكثر وبخاصة في مكيال الفلفل (١٢٧) . والتوابل وغيرها من الأخشاب العطرية والبخور .

كما كانت هناك مكايل أخرى استخدمت إلى جانب الحمل ، في بيع كثير من السلع وبخاصة الحبوب ، مثل الصاع ، « ويحسب الصاع أربعة أمداد ، وكل مد أربعة أرباع رطل » (١٢٨) ويبدو لنا أن الصاع كان يستخدم أولا في المدينة المنورة ثم عم استخدامه في بقية مدن الحجاز ، اذ يذكر أحد المصادر « وفي الحجاز كن يستعمل الصاع ، والصاع مكيال لأهل المدينة — يأخذ أربعة أمداد — والمد ربع صاع والجمع أمداد » (١٢٩) . وهناك أيضا « الغرارة » المكية « والغرارة المصرية ، المشار إليها غرارتان مكيستان ونحو نصف غرارة » علما بأن غرارة القمح المصرية عبارة عن مئة قدح مصرى . وعلى هذا

الأساس تكون الغرارة المكية أربعين قدحا (١٣٠) . ويبيع بها وربما بالقدح أيضا، القمح ، والذرة ، وغيرها من الحبوب (١٣١) . كما تشير بعض المصادر المعاصرة الى نوع آخر من المكايل وهى « الويبة » ، وكانت تباع بها أيضا السلع مثل الدقيق ، والشعير ، والأرز ، والنوى الذى كان يستخدم كعلف للجمال (١٣٢) . كذلك نسمع عن استخدام « المد » فى بعض السلع مثل الملح (١٣٣) .

أما عن الموازين المستخدمة ، فقد كانت الرطل ومشتقاته من الأوقية ، وربع الرطل ونصف الرطل (١٣٤) . كما نسمع عن استخدام « المن » من الملاحظ أن استخدام المن كميزان كان يختلف باختلاف نوع السلعة نفسها ، فقد ورد فى بعض المصادر المعاصرة أنه عندما كانت توزن به اللحوم والأسماك فهو هنا « عبارة عن سبعة أرطال بالمصرى » (١٣٥) . أو حسبما يذكر تقي الدين الفاسى مؤرخ مكة « سبعة أرطال مصرى الا ثلثا » (١٣٦) . أما اذا استخدم « المن » فى بيع سلع مثل السمن والتمر فإنه كان عبارة عن « ثلاثين رطلا بالمصرى » (١٣٧) ومن الطبيعى أن تكون مثل هذه الأمور من الأشياء المألوفة للمعاصرين عند استخدامها ولا تحدث لهم أى ارتباك ، لأنهم اعتادوا عليها بحكم المران أو العادة . كما ينبغى أن نشير الى أن هناك بعض السلع لم تستخدم فيها الموازين والمكايل عند بيعها ، مثل بيض الدجاج ، والبطيخ والشمام وغيرها والتي كانت تباع بالواحدة . كما تعددت أنواع الموازين فى كثير من الأحيان عند بيع بعض السلع ، وفى تصورنا أن ذلك راجع بالدرجة الأولى الى القدر الذى بيعت به ، فكلما كان كبيرا استخدم ميزان أكبر ، والعكس صحيح . حيث نسمع عن سلع بيعت بالرطل مثل اللحم والعسل والسمن والتمر ، أو بيعت بالمن كذلك (١٣٨) .

#### المعاملات المالية :

فى البداية يجب أن نذكر أن مدينة جدة بوجه خاص وبلاد الحجاز بوجه عام ، كانت مرتبطة بنظام المعاملات النقدية الذى كان سائدا فى مصر وبلاد الشام فى العصر السابق على العصر المملوكى ، وهو العصر الأيووبى من حيث الدينانير والدراهم الفضية (١٣٩) . فمن المعروف أن السلطان صلاح الدين الأيووبى أمر فى سنة ٥٨٣هـ / ١١٨٧م بضرب دراهم من خليط معدنى نصفه من الفضة

والنصف الآخر من النحاس ، وهى التى عرفت باسم «الزيف» أى «الزائفة» ، كما أمر ببناء دار لضرب النقود باسمه فى مكة المكرمة (١٤٠) . واستمر الحال على ذلك الى قرب نهاية العصر الأيوبى ، حيث أشار ابن الجاور الذى زار الحجاز حوالى عام ٦٢٠هـ / ١٢ الى أن «نقد البلد ذهب مصرى وبها يضرب على عيار المصرى» (١٤١) . فلما جاء عصر السلطان الملك الكامل محمد بن العادل الأيوبى ، أمر فى سنة ٦٢٢هـ / ١٢٢٥م بضرب دراهم مستديرة سماها الدراهم الكاملية والتى تعرف بالنقرة أيضا (١٤٢) . ومن بعده تم التعامل بالدراهم المسعودية ، التى تنسب الى الملك المسعود يوسف بن الملك الكامل محمد الأيوبى ، وهى من الفضة الخالصة ، مربعة الشكل وتساوى فى المعاملة ثلثى الدراهم الكاملية ، وقد ظلت هذه الدراهم المسعودية والكاملية يتعامل بها الى نهاية العصر الأيوبى ، بل وتم التعامل بها طوال العصر المملوكى جنبا الى جنب العملات الأخرى التى ظهرت فى العصر المملوكى ، بالإضافة الى الفلوس النحاسية أو دراهم الفلوس النحاسية والتى كثر استخدامها بعد سنة ٦٣٠هـ / ١٢٢٣م وهى التى تم سكها من النحاس وكثر استخدامها بسبب الأزمة الاقتصادية التى حلت بالبلاد الأيوبية فى هذه السنة (١٤٣) .

وفى السنوات العشر الأولى من قيام دولة المماليك البحرية أو الأولى بما صاحبها من اضطراب ، لم نعثر فى المصادر التى بين أيدينا عن حدوث تغيير فى النقد فى الحجاز ، مع العلم بأن سلاطين المماليك الأوائل مثل شجر الدر والمعز أيبك والمنصور على بن أيبك والمظفر قطز ، قد سکوا نقودا كثيرة بأسمائهم ، والتى من المؤكد أنها عرفت فى بلاد الحجاز على الأقل مع الحجاج والمعتمرين ، اذ أن أول اشارة وردت عن النقود المملوكية فى الحجاز ترجع الى عصر السلطان الظاهر بيبرس ، المؤسس الحقيقى لدولة سلاطين المماليك ، الذى استقرت فى عهده الأمور ، وأخذ ينظم شئون الدولة ، وعندئذ أمر بضرب دراهم جديدة فى عاصمة السلطنة عرفت باسم الدراهم الظاهرية ، ونقش رنكه عليها ، وهو يمثل صورة سبع ، وقد قام السلاطين الذين تولوا بعده بسك عملات تحمل أسماءهم ، لما تحمله السكة من رمز سياسى فى المقام الأول للسلطان الجالس على العرش . وقد أورد التلقتشندى اشارة هامة وهى أن الغالب فى الدنانير التى سكت فى العصر المملوكى «نقص أوزانها» وكانهم جعلوا نقصها فى نظير كلفة ضربها» (١٤٤) .

ومن الطبيعي أن تعرف هذه العملات في الحجاز كما عرفت في بلاد الشام كذلك. بل لدينا اشارات عن سك عملات في بلاد الحجاز في عهود كثير من سلاطين المماليك ، ولعل أول عملة سكّت في الحجاز في العصر المملوكي تلك التي تحمل اسم السلطان الظاهر بيبرس عقب حجه عام ٦٦٧هـ/١٢٦٩م ، بعد أن استقبله الشريف نجم الدين أبو نمى وعمه ادريس بن قتادة استقبالا حافلا ، فأنعم عليهما واشترط عليهما « ألا يتعرض أحدهما لتاجر ما لتشجيع مرور التجارة الى مصر ، واتفق معهما على أن يخطب له في الحرم والمشاعر وأن تضرب السكة باسمه ٠٠٠ » (١٤٥) . وفي سنة ٨٦١هـ/١٢٨٢م في عهد السلطان المنصور قلاوون أقسم أمير مكة الشريف أبو نمى بناء على أوامر السلطان ، أقسم على الطاعة ، وأن يستمر في افراد « الخطية والسكة بالاسم الشريف المنصورى ٠٠٠ » (١٤٦) . كذلك أشارت المصادر المعاصرة الى أنه في عهد السلطان الأشرف خليل بن قلاوون ، الذى ولى السلطنة عام ٦٨٩هـ/١٢٩٠م بعد وفاة والده ، فقد خطب له أمير مكة الشريف أبو نمى ، ونقش السكة باسمه أيضا (١٤٧) .

وفي عصر سلاطين المماليك الجراكسة ، أو دولة المماليك الثانية ظل الحال على ما كان عليه من قبل ، ولناخذ من المصادر المعاصرة بعض الأمثلة على ذلك . ففى عام ٨١٦هـ/١٤١٣م تشير بعض المصادر وبخاصة الحجازية الى وجود « دنانير » ، ويقصد بها تلك الدنانير التى قام بسكها السلطان الملك المؤيد الشيخ الحمودى فى محاولة منه لاصلاح العملة المملوكية (١٤٨) . وفى سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٦ أمر السلطان الأشرف برسباى بضرب دنانير عرفت بالأشرفية ، كان وزن الدينار منها ٣ر٤١ جراما من الذهب ، وظل الدينار الأشرفى هذا يتم التعامل به مع النقود الأخرى حتى نهاية العصر المملوكى . بل ان الفلوس النحاس التى تم سكها فى عاصمة السلطنة بالقاهرة كان يتم نقلها الى بلاد الحجاز (١٤٩) . ومن المؤكد أنه لم يتم ضرب عملة الأشرف برسباى الذهبية فى مكة ، حيث أشارت بعض المصادر المعاصرة الى أن السلطان برسباى سمح للأمير مكة بأن يسك دراهم فى مكة جنبا الى جنب اسم السلطان ، بنفس قيمة وعيار تلك الدراهم التى كان يتم سكها فى عاصمة السلطنة بالقاهرة (١٥٠) .

وعلى هذا الأساس يمكننا القول أن مدينة جدة قد عرفت العملات المملوكية ، سواء تلك التى تم سكها فى مصر وبلاد الشام أو التى تم سكها فى مكة ، من

الدينار الذهب والدرهم الفضة ، ثم بعد ذلك الفلوس النحاسية ، مع ما طرأ على هذه العملات من تعديل أو تغيير سواء في قيمتها أم في عيارها<sup>(١٠١)</sup> إلا أنه من المرجح أن يكون الدينار الذهب هو الذى كان تفضيله أكثر من بين جميع أنواع النقود هذه ، وخصوصا في التعاملات الكبيرة ، حيث تشير بعض المصادر الى أنه في سنة ٨٥٧هـ/١٤٥٣م كان الدينار الذهب يلقى قبولا واسعا<sup>(١٠٢)</sup> .

ومن خلال دراسة حركة التعامل في أسواق جدة في العصر المملوكى ، يتضح لنا أن جدة عرفت استخدام كثير من أنواع النقود الإسلامية التى كانت متداولة آنذاك ، وذلك لاتصالها بالعديد من المدن والموانئ الإسلامية ، فهى بحكم تبعيتها لسلطنة المماليك كن أساس التعامل فيها العملات المملوكية ، وبحكم علاقتها مع اليمن مثلا ، عرفت النقود الخاصة باليمن ، سواء التى ترد مع التجار أم تلك التى كانت يأتى بها كثير من ملوك اليمن في رحلات حجهم . ولنصرب مثلا على ذلك وهو ما حدث عام ٧٤٢هـ/١٣٤١م عندما قدم الملك المجاهد صاحب اليمن وتصدق بصدقة هائلة من الدراهم، ولما تقابله أمير مكة الشريف رميته «أعطاه من النقود أربعين ألف درهم جددا مجاهدية»<sup>(١٠٣)</sup> . وما ينطبق على نقود اليمن ينطبق على نقود كثير من الدول الإسلامية الأخرى. إذ تشير بعض المصادر الى أن جدة قد عرفت النقود الفضية المستخدمة في بلدان المغرب العربى، بسبب توافد أعداد كبيرة من أهلها الى جدة في مواسم الحج سنويا . فالرحالة المغربى ابن بطوطة الذى زارها في ذلك العصر ، يذكر أن الدراهم النقرة المستخدمة في كل من مصر والحجاز كانت تعد ستة دراهم من دراهم المغرب ، وأن الدرهم المغربى كان يساوى ثمانية من الفلوس النحاس عند زيارته للمدينة<sup>(١٠٤)</sup> .

كما عرفت جدة كغيرها من مدن الحجاز - النقود المغولية ، والتى تميزت بوجود التاريخ الهجرى المسجل عليها باللغة العربية ، وإن كانت هناك بعض النقود المذهبية والفضية ضربت باسم الحاكم المغولى أبو سعيد بهادر خان « ٥٧١٦ - ٧٣٦هـ/١٣١٦ - ١٣٣٥م » وعليها تزيين ضربها بالحروف العربية حسب التاريخ الايلخانى ، هذا التاريخ الايلخانى ظهر على تلك النقود منذ عهد السلطان محمود غازان . وبعض هذه النقود تم ضربها في مدينة أرزروم وعليها كتابات بالخط الكوفى ، وتحمل على الوجه شهادة التوحيد والرسالة المحمدية « لا اله الا الله محمد رسول الله صلى الله عليه » وحولها أسماء الخلفاء

الراشدين الأربعة • ومنها ما ضرب في أروند ، وأصفهان ، وبازار ، وتبريز ، وشيران ، وكرمان ، ويزد وغيرها<sup>(١٥٥)</sup> • الا أن أبرز أنواع النقود المغولية التي كثر استعمالها في الحجاز بوجه عام في العصر المملوكي ، وكانت الدنانير الغازانية نسبة الى السلطان محمود غازان ، عاهل مغول ايران ، لما كان يرسله كيار حكام المغول الى علماء الحجاز من مبالغ ضخمة سنوية<sup>(١٥٦)</sup> • ومن المرجح أن تكون جدة قد عرفت كغيرها من بلدان السلطنة المملوكية الدراهم اللنكية، وهي الدراهم التي تنسب الى تيمولنك • وكذلك الدراهم القرمانية نسبة الى بنى قرمن أصحاب بلاد الروم ، وربما غيرها من الدراهم التي كانت مستعملة في أنحاء شتى من العالم الاسلامي وبخاصة في المشرق<sup>(١٥٧)</sup> •

كما كانت النقود التكرورية معروفة في جدة ، وهي التي تنسب الى بلاد التكرور ونقصد بهم سكان السودان الغربي والأوسط ، أو أهالي أفريقيا جنوب الصحراء بأقاليمهم وقبائلهم المختلفة<sup>(١٥٨)</sup> • حيث كانت مواكب الحجاج القادمة من هذه البلاد من المصادر الهامة للحصول على عملاتها ، نظرا لكثرة من يأتون في هذا الموكب ، حيث تشير بعض المصادر المعاصرة أن ركب التكرور الذي يأتي سنويا كان لا يقل بحال من الأحوال من خمسة آلاف نفس<sup>(١٥٩)</sup> •

والى جانب النقود الاسلامية السابقة ، فقد عرفت مدينة جدة في ذلك العصر الكثير من أنواع النقود الأجنبية الأوربية، مثل «الافرنتي» أو «الافلورى»، وهي عملة فلورنسة الذهبية<sup>(١٦٠)</sup> • ولقد ظهر الافرنتي في مكة لأول مرة في موسم الحج سنة ٨١٥هـ/١٤١٣م حيث كان يصرف بسبعة وخمسين درهما سعوديا ، بينما كان صرف الدينار المملوكي ستين مسعوديا • ولم يأت عام ٨٢٢هـ/١٤١٩م الا وكان الافرنتي هو العملة الأكثر شيوعا والتي يتم بها تقييم أسعار معظم المبيعات، وبعد سنة ٨٢٩هـ/١٤٢٦م قل التعامل به بسبب اصدار السلطان الأشرف برسباي عملة ذهبية جديدة لتحل محل الافرنتي<sup>(١٦١)</sup> • ويصف لنا القلقشندي هذه العملة فيقول أنها عبارة عن دنانير يؤتى بها من البلاد الافرنجية والروم ، معلومة الوزن، كل دينار منها معتبر بتسعة عشر قيراطا ونصف قيراط من المصري، وهذه الدنانير مشخصة على أحد وجهيها صورة الملك الذي تضرب في زمنه، وعلى الوجه الآخر صورتا بطرس وبولس الحواريين اللذين بعث بهما المسيح عليه السلام الى رومية ، ويعبر عنها بالافرننتية جمع افرننتى نسبة الى مدينة من مدنها

وهي افرنسة « فلورنسة » (١٦٣) . والجدير بالذكر أن هذا النوع من النقود عندما شاع استعماله في بلاد الحجاز في عصر المماليك الجراكسة ، أثر بدوره على النقود المحلية، فقد ذكر ابن فهد في حوادث سنة ٨٤٨هـ / ١٤٤٤م أيام الأشرف برسبای أنه في شهر شعبان « عقد مجلس بالقضاء والأمراء من جهة الدراهم السعودية، بأن يضرب دراهم عوض الدراهم الموجودة الآن بمكة، وأن يكون صرف الأفلورى، مائة وعشرين ، لأن صرف الأفلورى الآن مائة مسعودية ، وكان صرف الأفلورى قبل وصول الرجبية مائة مسعودية وعشر مساعيد ، فلما سمع بوصول الرجبية نزل الصرف درهما درهما ، الى أن بلغ مائة مسعودي » (١٦٣) . وهذه اشارة واضحة عن ان وصول ركب الرجبية من مصر وبلاد الشام كان يؤثر في سعر صرف الدراهم المحلية بسبب كثرة ما كان يجلبه الزوار معهم من هذه النقود الأجنبية .

ومن المرجح أن تكون جدة قد عرفت مثل غيرها من المدن المملوكية الدوكات الفضية ، والذي تم ضربه في البندقية ، الا أن التعامل بهذه العملة كان قليلا لعدم اقبال الناس عليها مثلما حدث في مصر والشام ، واصرارهم على التعامل بعملة فلورنسة الذهبية ، وما ذلك الا بسبب أن قاعدة المعاملات في الشرق العربى كانت غالبية ، أو هي قاعدة المعاملات في الغرب الأوروبى (١٦٤) . كان هذا في دولة المماليك الأولى أو البحرية ، لكن في دولة المماليك الثانية أو الجراكسة يبدو أنه شاع استعمالها بحيث قبلها الناس في المعاملات ، بدليل ما تذكره المصادر عنها من أنها « فضة عليها شخوص من ضروب الفرنج ، تعامل الناس بها من سنة ثمانى عشر وثمانى مائة بالعدد والوزن ٠٠٠ » (١٦٥) .

ومما لا شك فيه أن جدة قد عرفت في ذلك العصر الدوكات الذهبية ، وهي عملة بندقية سكنتها مدينة البندقية عام ٦٩٤هـ / ١٢٩٤م . والتي أصبحت فيما بعد من أهم العملات التي تدفقت على بلاد السلطنة المملوكية ، بسبب شدة ارتباط النشاط التجارى بالبنادقة ، والذين كانوا يتوافدون على مصر والشام ويحصلون على متاجر الشرق الأقصى ، والتي كانت جدة من أهم معبرها في ذلك العصر . فضلا عن تفوق هذه العملة على غيرها من العملات ، الى جانب أنه في الوقت الذى أتمت فيه البندقية سك عملتها الذهبية هذه ، كانت مقادير الذهب التى

تتدفق على العالم الاسلامى آخذه فى النقصان ، مما أفقده مكان الصدارة أمام  
ك العملة ثابتة الوزن والعيار (١٦٦) .

وفيما يتعلق بعملية المناداة التى كانت تتم فى الأسواق والأماكن العامة  
الأخرى فى ذلك العصر ، لمنع الناس من التعامل بعملة معينة ، أو تغيير قيمتها ،  
فإن المصادر التى بين أيدينا لم تشر الى ذلك صراحة ، الا أننا نستطيع القول  
أن جدة لم تختلف فى ذلك عن غيرها من المدن المملوكية الأخرى فى مصر والشام،  
وذلك لسببين أساسيين ، أولهما أن أحد أهم أسواق جدة فى ذلك العصر وحتى  
العصر الحديث كن يسمى « سوق النداء » ، ومن الواضح أن « النداء » هى  
تحريف لكلمة « النداء » بما يرجح أن هذا السوق هو الذى كانت تتم فيه عملية  
المناداة هذه لكثرة ما يوجد بها من الصيارفة والتجار ، هذا من جهة ، ومن جهة  
ثانية أنه بناء على الفتوى التى أرسلها بعض التجار الى قاضى مكة نجم الدين  
الطبرى ، يسألونه فيها عن رأى الدين فيما يجب أن يتم إذا بطلت عملة، وظهرت  
هذه العملة بسكة جديدة فى عيارها عنها فى الأولى ، فهل يتم السداد بالمبلغ المتفق  
عليه بالعملة القديمة ، وقد أفتى هذا القاضى بأن المشتري ملزم بالسداد بالعملة  
المتفق عليها حال البيع (١٦٧) . أى أن عليه أن يدفع الثمن « على حساب ما كان  
التعامل بها يوم العقد ، لا على حساب ما حدث بعد ذلك من تغيير » (١٦٨) .  
وعلى هذا الأساس ترجح وجود عملية المنداة سالفة الذكر ، لأنها كانت ضرورية  
فى عصر لم يعرف ما نعرفه الآن من وسائل اعلام مختلفة ، ولأنها ضرورية لاعلام  
الناس بأى تغيير طارئ على العملة ، لما يترتب على ذلك من تغيير فى الأسعار  
وفى المعاملات مثل الأجور ، وعقود الزواج، والميراث ، والاجارة الخاصة بللدور،  
والأوراق الخاصة بالدين «مسطور الدين»، وتقدر ريع الأوقاف والمنصرف عليها  
وخلافه (١٦٩) . وليس هذا فحسب ، بل ان عملية « المنداة » كانت على جانب  
كبير من الأهمية فى ذلك العصر ، وذلك فى افساح المجال للمعاملات الجديدة لكى  
تحل محل المعاملات القديمة وتسيطر على حركة التعامل فى الأسواق فضلا عن  
مدلولها السياسى وبخاصة عند تولى سلطان جديد (١٧٠) .

كما نستنتج من هذه الفتوى ظاهرة هامة فى العصر المملوكى ، وهى ظاهرة  
تهافت الناس كبيرهم وصغيرهم على اثبات تصرفاتهم المختلفة ، والمتعلقة بوجه

خاص بعمليات البيع والشراء ، وذلك على يد أحد الموثقين المختصين بكتابة مثل هذه الأمور ، والذي كان يشترط فيه أن يكون على دراية بالفقه وأحكامه<sup>(١٧١)</sup> ثم العمل على توثيقها بالاشهاد عليها أمام القاضي الشافعي ، بما يجعل من عقد البيع محررا رسميا موثقا له قوة تنفيذية، وتصبح وثيقة البيع سنداً شرعياً مقبولا في كل ظرف وحال ، وهكذا يكون الغرض من الاشهاد تأييد وإجازة العقد حتى لا يكون هناك مجال الى فسخه. وقد كان على القاضي الموثق أن يقرأ عقد البيع ويبحث فيه من جميع النواحي ، ويتأكد من صياغة العقد تؤدي المعاني التي يردها كل من المشتري والبائع من غير لبس ولا غموض، وأنها جائزة شرعاً، وعند ذلك يحكم بصحة العقد ولزومه حكماً صحيحاً شرعياً ، ثم يأمر بتسجيله ليكون مشهراً وحجة على المتعاقدين والغير<sup>(١٧٢)</sup> .

ويتضح أيضاً من هذه الفتوى أنه جرت العادة بتحديد نوع النقود ، وهل هي من الذهب أم من الفضة ، ونوع العملة المستخدمة ، كأساس يمكن الرجوع اليه عند تغيير العملة أو عيارها . كذلك يتضح أنه في حالة نشوب أى نزاع بين التجار لأسباب قد تتعلق بوجود السلعة أو سعرها ، أو نحو ذلك فإنه كان يتم الرجوع الى السلطات المحلية المثلة في قاضي جدة أو مفتي مكة، وهذه السلطات هي المسئولة عن فض المنازعات أيما كان نوعها. ومثل هذا الحكم الذي كانت تصدره كان نهائياً لا يقبل النقض أو الاستئناف . كما تشير الفتوى صراحة الى اختلاف قيمة العملة ، والذي قد يستغله بعض الصيارفة لتحقيق مكاسب طائلة من وراء جمع النقود التي تنادى الدولة بمنع تداولها، أو تلك التي تنادى بتداولها بأسعار أقل من سعرها، وليس أدل على صحة هذا الاستنتاج من تلك الاشارات التي كثرت في المصادر المعاصرة عن «الدرهم الجدد»، «الدرهم العتيق» أو (الفلوس الجدد) أو (الفلوس العتيق)<sup>(١٧٣)</sup> . ثم يقوم هؤلاء الصيارفة بانتهاز الفرصة لبيعهم رقنانية بثمن مرتفع عندما يسمح بتداولها . وبطبيعة الحال تكون النتيجة أن يخسر الكثير من الناس ويربح هؤلاء الصيارفة والذين كانوا بالدرجة الأولى من كبار التجار<sup>(١٧٤)</sup> .

وتنبغي الإشارة الى أن عمليات السمسرة كانت قليلة بسبب تكوين مجتمعات جدة التجارى في ذلك العصر ، والذي ضم أعدادا من الحضارمة ، واليمنيين ، والمغاربة ، والمصريين ، والحجازيين ، والكارمية ، والتكررة ، والهنود ، وقد جرت العادة أن يكون الأبناء كل طائفة منهم وكلاء في البلاد التي أتوا منها أصلاً،

أو يتاجرون معها ، ينوبون عنهم في عمليات البيع والشراء ، وفي تصريف السلع التي يتاجرون فيها . كما يبدو أنه لم تكن هناك حاجة للاعتماد على الصيارفة في عمليات تمويل البيع والشراء في المعاملات التجارية ، وإصدار الصكوك والسفاتيح إذ أن معظم المعاملات تجرى نقدا وعدا في حينها ، سواء بالنسبة لتجار الجملة أم التجزئة . وإن كانت هناك بعض عمليات البيع بالأجل والمقايضة ولكنها كانت قليلة ، ولم تشكل جزءا كبيرا من عمليات البيع والشراء . ومن المرجح أنه لم تكن هناك محاولة لانكار مثل تلك الديون من قبل التجار لأنه كان يتم توثيقها وكما سبق أن أشرنا ، فضلا عن أنه عادة ما كان يتم سداد ولو بعد حين أو مع شيء من الصبر . هذا في الوقت الذي احتفظ فيه التجار بدفاتر يسجلون فيها عمليات البيع والشراء التي تتم لديهم ، فكانت لهم دفاتر أسبوعية ، ودفاتر سنوية ، وربما دفاتر يومية ، يرصدون فيها كل معاملاتهم ، والقليل منهم من كان يستخدم كاتبا لتسجيل حركة البيع والشراء والمعاملات اليومية والأسبوعية والسنوية<sup>(١٧٥)</sup> .

كما أننا لم نعثر على إشارات ولو بسيطة تدل على وجود نظام الشركات الذي كان سائدا في بقية دول سلطنة المماليك ، والذي عرف بنظام المضاربة أو القرامن ، وهو نوع من أنواع الشركات وفيها يدفع شخص مالا لآخر ليتاجر فيه ، ويتضمن عقد الشركة بينهما نصا على أن يكون الربح بينهما حسب الاتفاق ، والخسارة يتحملها صاحب رأس المال . وقد يكون الربح النصف أو الثلث أو الربع للتاجر ، ويعتبر رأس المال هنا أمانة لدى التاجر الذي هو في نفس الوقت وكيل صاحب رأس المال ، وعقد الوكالة غير ملزم ، فيستطيع أحدهما أن ينسحب من الشركة بعد حصوله على حقوقه . ولا نستبعد وجود نوع آخر من المعاملات التجارية ، والذي كان يتوافق تماما مع طبيعة تكون مجتمع جدة التجاري ، وهو ما عرف باسم الشركات الأخوية ، والتعاقد هنا يضم أعضاء الأسرة الواحدة الراغبين في الاشتراك برءوس أموالهم في التجارة ، كما ضمت هذه الشركات في بعض الأحيان من له علاقة بالأسرة عن طريق النسب والزواج . وينقسم الأفراد إلى قسمين ، قسم يشترك برءوس الأموال ، والقسم الثاني يشترك بجهد . وعادة ما ينص في عقد المضاربة من هذا النوع بأن يكون ربع الربح للعاملين ، وثلاثة أرباعه لأصحاب رءوس الأموال، وهذا النوع هو الذي تحدث عنه المقرئ وتطور بمرور الوقت إلى أن أصبح من حق الشريك العامل أن يبقى نصيبه من

الربح ليصير مبلغا ضخما يضيفه لرأس المال ، فيصبح حينئذ مشتركا في الشركة برأس مال ، ويصير له وظيفتان وربحان<sup>(١٧٥)</sup> . وفي تصورنا أن هذا النوع من اشركات كان موجودا لأنه يتفق مع تكوين مجتمع جدة انتجاري بما يضم من طوائف مختلفة كانت تجمعهم صلة القربى أحيانا ، أو الأصل الواحد أحيانا أخرى . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية أنه يتفق وطبيعة أهل الحجاز بوجه عام ، فهم لا يقبلون بشكل كبير الا على عملين أساسيين هما التجارة ، والرعى ، والتجارة هي أهم ما يشغل تفكير غالبية السكان في مدينة من مدن الحجاز بما فيهم العلماء أو الطبقة المثقفة ، فكل فرد يعمل جاهدا على أن يستغل أى قدر من رأس المال الذى يجمعه في التجارة لما فيها من مزايا ، لدرجة أنه قد يعيش على الكفاف لكى يحقق هدفه هذا<sup>(١٧٧)</sup> .

وجدير بالذكر أن كتب الفقهاء المعاصرين وضعت لعمليات البيع والشراء التى تجرى بين التجار في أسواق جدة وغيرها من مدن السلطنة المملوكية شروطا تسير على منوالها ، من ذلك ما جاء في أحد المصادر المعاصرة من قول : « فينبغى للتاجر ألا يعامل في البيع أربعة ، الصبى والمجنون والعبد والأعمى » ، فبيع هؤلاء والتعامل معهم باطل في نظر الاسلام<sup>(١٧٨)</sup> . كما نجد في مصادر ذلك العصر الكثير من النصائح التى تم توجيهها للتجار للمحافظة على رءوس أموالهم ، وتكوين الثروة ، نذكر على سبيل المثال ما جاء في أحد المصادر من نصيحة بأن يكون دخل التاجر أكثر من انفاقه ، فمن زاد انفاقه على دخله ذهب رأس ماله ، وألا يكون انفاقه مساويا لدخله ، والا فلن يبق معه فضل لنوائب الدهر ، وألا يدخل في مشاريع تكون الربية والشك فيها ظاهرة ، وألا يورط نفسه في بضاعة يكون اقبال العامة عليها ضعيفا ، كبيع الجواهر مثلا ، مما لا يحتاج اليه الا الملوك وأهل الثروات العظيمة ، وأخيرا أن يكون التاجر سريعا في بيع تجارته بطيئا في بيع عقاره فهو أدعى لحفظ المال . ومما لا شك فيه أن أمثال النصائح كانت مستمدة من واقع التجربة العملية التى تتضح من قول تاجر لابنه « يا بنى ، اعلم أن رأس المال خير من الربح ، وبحفظ الأصول تثمر الفروع ، وكل من خسر في طلب الربح كان اجتهاده ، وأكثر ما يستهلك الأموال الطمع ومسامرة الأواني »<sup>(١٧٩)</sup> . وأخيرا يجب أن نذكر أن نظام الاحتكار التجارى الذى اتبعه سلاطين المماليك الجراكسة ، والذى يفسر حاجة هؤلاء السلاطين الى المال لكثرة الحملات

الحربية من جانب ، ولتعويض الخسائر المادية التي حلت بهم بسبب اختلال النظام الاقطاعي في مصر والشام من جانب آخر ، هذا النظام كان له تأثيره في أحوال جدة الاقتصادية، حيث بلغت سياسة الاحتكار هذه أشدها في عهد السلطان الأشرف برسباي<sup>(١٨٠)</sup> ثم أتى بعده من السلاطين • ومع أن هؤلاء السلاطين كانوا يرسلون مندوبيهم الى جدة للشراء من التجار القادمين اليها في الموسم الهندي بوجه خاص، إلا أن درجة الخطورة تتضح من أن السلاطين كانوا يحرمون على التجار الذين يفدون اليها شراء متاجر الشرق وبخاصة التوابل إلا بعد أن يكتفى السلطان ، وبهذا حرموا كثيرا من التجار وبخاصة من الكارمية من الأرباح التي كانوا يجنونها من تصدير سلعهم الى الغرب الأوربي بعد أن احتكر السلاطين عملية تصدير سلع الشرق الأقصى وبخاصة من التوابل<sup>(١٨١)</sup> •

علاقات جدة باهم المراكز التجارية الدولية ، طرق التجارة وأهم السلع :

#### اولا : الطرق البرية :

ارتبطت جدة بعدد كبير من الطرق البرية التي تصلها شبه الجزيرة العربية أو بخارجها مثل العراق وبلاد الشام ومصر • والجدير بالذكر أن هذه الطرق كانت معروفة ومسلوكة منذ أزمان قديمة ، وانتقل عبرها التجار والحجاج • ويعتبر الطريق اليرى بين مكة المكرمة من أهم الطرق وأكثرها صعوبة ، ولم تكن أهمية هذا الطريق نابعة من كثرة من يترددون عليه من الحجاج فقط ، بل أيضا لأن كثير من التجار كانوا يسلكونه عقب انتهاء مواسم الحج محملين بكثير من السلع التي كانت ترد الى مكة في هذه المواسم ، ولتأخذ مثلا واحدا على كثرة السلع التي تمر بهذا الطريق مما يرويه لنا مؤرخ مكة ابن فهد في ذكره لحوادث سنة ٨٠٠م/١٣٩٧م حيث يقول : « فيها — في المحرم — سافر التجار من مكة الى جدة في قافلتين ، كل قافلة أزيد من ألف جمل ، وصحبهم السيد حسن — أمير — مكة وحاطهم بالحراسة حتى ركبوا الى بلادهم » ، كما يؤكد على أن أمير مكة كان يعنى عناية تامة بتأمين هذا الطريق ، عن طريق تخصيص عدد من الخيالة لهذا الغرض ، الى جانب قامه بارضاء الأشراف ومصلحتهم بمبالغ كبيرة حتى لا يتعرضوا لقوافل التجار<sup>(١٨٢)</sup> • هذا عن بعض القوافل التي كانت تخرج من مكة في طريقها الى جدة •

أما القوافل التي كانت تخرج من جدة لقاصدة مكة المكرمة ، فقد كانت بمثابة قوافل يومية وبخاصة في الأربعة أشهر التي تسبق موسم الحج من كل عام ، وفي الموسم الهندي ، أي موسم وصول متاجر الشرق الأقصى وهي التي سبق أن أشرنا إليها . وفي الأيام العادية كانت تخرج القوافل من جدة في طريقها الى مكة لعدة مرات في الاسبوع ، حيث تخرج من جدة ومعها البضائع والمؤن المختلفة عندما تصل أعداد كبيرة من السفن الى جدة ، وعندئذ تخرج مثل هذه القوافل في الليل من عند باب مكة أحد أبواب مدينة جدة القديمة بعد غروب الشمس ، وغالبا ما كانت تقطع المسافة في ليلتين ، وتستريح النجمل في منتصف الطريق بالنهار تفاديا لحرارة الجو الشديدة . وإلى جانب قوافل النجمل هذه كانت هناك قوافل صغيرة للحمير تخرج من جدة يوميا ، وتبدأ رحلتها من جدة ليلا وعادة ما كانت تستغرق رحلتها الى مكة المكرمة ما بين خمسة عشر أو ستة عشر ساعة ، حيث تصل مكة المكرمة ضحوة اليوم التالي مباشرة (١٨٣) .

وهناك طريق برى آخر كان يربط بين جدة والمدينة المنورة تقطعه القوافل ، إلا أن الحركة فيه كانت أقل منها على طريق جدة/مكة ، فضلا عن قلة أعداد القوافل التي تسير فيه بالنسبة لطريق مكة . والغالب على القوافل التي تسير فيه تلك القوافل التي تخرج من جدة لزيارة المدينة المنورة ومسجد الرسول صلى الله عليه وسلم ، والتي لم تكن مرتبطة بمواعيد محددة ، حيث يشارك أهل جدة بكل فئاتهم فيها . الى جانب بعض القوافل الكبيرة التي تخرج من جدة متجهة الى المدينة المنورة محملة ببضائع الشرق الأقصى القادمة من الهند وغيرها ، وغالبا ما يصحب مثل هذه القوافل أعداد كبيرة من الحجاج الراغبين في زيارة المسجد النبوي الشريف قبل أداء مناسك الحج . والقافلة من هذا النوع عادة ما كانت تتكون من ما بين أربعين الى مائة جمل يقردها أفراد من قبيلة حرب ، فضلا عن أنه كانت هناك قوافل أخرى تخرج من ميناء ينبع بعد أن ترسل اليه البضائع من جدة بطريق البحر ، ثم تتجه من ينبع الى المدينة المنورة (١٨٤) . وهنا تجدر الإشارة الى أن المدينة المنورة كانت تربطها بوادي الرافدين طريق برية ، امتد من المدينة المنورة في اتجاه شمال شرقي مارا بعدد من الأماكن أهمها تيماء ثم دومة الجندل «الجندف حاليا» ، ثم الى وادي الرافدين، وهي من الطرق التجارية الهامة القديمة . (١٨٥) .

أما بلاد السرين التي كانت تقع الى الجنوب الشرقي من مدينة جدة على ساحل البحر الأحمر ، فتشير بعض المصادر الى أنها ارتبطت بجدة عن طريق برى قدرت المسافة بينهما بثلاثة مراحل ، وعبر هذا الطريق كانت تصل جدة منتجات هذه البلاد وبخاصة من الحبوب والفواكه والخضروات ، الى جانب الزبيب الأحمر والأسود والكثير من اللوز، والسمن والعسل وقصب السكر (١٨٦) . وعن عمان وحضرموت فقد اتصلت بهما جدة عن طريق مكة بطريق برى كان يمر على الساحل ، فبعد أن تصل السفن التجارية المحملة بالسلع الى جدة تحملها القوافل التي تسير بحذاء الساحل حتى تصل الى حضرموت ثم الى عدن (١٨٧) . وهذا الطريق هو الذي كان يسلكه الحجاج أيضا في ذهابهم الى مكة المكرمة وعودتهم ، وهو الذي اشتهر في المصادر المعاصرة باسم طريق حضرموت (١٨٨) . وعبر هذا الطريق كانت متاجر هذه البلاد تصل الى جدة ، فمن حضرموت كانت تصلها القرقة التي يتم تصديرها الى غرب أوربا ، ومن ظفار كذلك ، الى جنب اللوز ، والفلفل الأحمر ، واللؤلؤ ، والأحجار الثمينة ، ، والكراوية (١٨٩) . ومما تجب الإشارة اليه أن هذا الطريق كما يمثل جزءا من الطريق التجاري البرى القديم الذي عرف باسم طريق الطيوب ، والذي كان يبدأ من قتبان وحضرموت الى بلاد اليمن ، ثم يسير محاذيا لساحل البحر الأحمر (١٩٠) .

كذلك اتصلت جدة بأقاليم البحرين عبر مكة التي كانت تعتبر محطة هامة تتفرع عندها الطرق التجارية ، ارتبطت بطريق برى ، يبدأ من مكة الى نجد ومنها يتجه الى البحرين ، وتشير بعض المصادر الى أن المسافة بين اليمامة والبحرين كانت تقطعها القوافل عادة في مسيرة عشرة أيام ، وهذا الطريق كان يسلكه التجار والحجاج باستمرار ، وهو من أقدم الطرق التي ربطت بين شرق شبه الجزيرة العربية وغربها ، وربما تم جلب الفوط الجميلة التي كان يتم صنعها في الاحساء الى جدة عبر هذا الطريق ، وكذلك البرود القطرية ، والنياب البحرينية الشهيرة ، فضلا عن أن جدة كانت ترسل لسكان هذه المناطق الكثير من السلع التي تصلها من مصر وبلاد الشام وغيرها وأهمها السلع الغذائية وبعض المنسوجات القطنية والحريرية والصوفية وغيرها (١٩١) .

كما كانت علاقة جدة باليمن وثيقة لقرب المسافة بينهما من جهة ، ومن جهة ثانية لما تميز به اليمن في ذلك العصر من منتجات زراعية وصناعية فاقت

جميع أقاليم شبه الجزيرة العربية ، فمن الفواكه تشير بعض المصادر الى غنم اليمن ذى الأشكال المختلفة والمتعددة ، وكذلك الرمان ، والسفرجل ، والمشمش والتفاح ، والخوخ ، والكمثرى ، والجوز واللوز وغير ذلك (١٩٣) ومن النباتات الطبيعية التى تستخدم فى صناعة الأدوية والأصبغ ، وكذلك التوابل والأفاديه ، مما كان ينقل الى الخارج . ويشير المقدس الى كثيرة خيرات اليمن وتجاراته فى قوله : « واليمن معدن العصائب والعقيق والأدم والرقيق .. يفرج آلات الصيادلة والعطر كله حتى المسك والزعفران والبقم والساج والسأسم والعاج واللؤلؤ والديباج واليواقيت والأبنوس والنارجيل والقند والكندر وغير ذلك .. » (١٩٣) كما اشتهرت اليمن بانتاج العسل الفاخر الجامد الذى لا يقطع الا بالسكين ، وكان يصل منه مكة وجدة فى أوانى تسمى القصب ، واشتهرت نجران بسكرها ، والذى كان يصنع على شكل قوالب مختلفة الاحجام (١٩٤) . كذلك اشتهرت اليمن ببعض الصناعات المعدنية ، مثل السيوف والحلى اليمانية ، الى جانب بعض أنواع الثياب الفاخرة ، والتى كانت تصدر لكثير من الأماكن لجودتها ، وحصلت جدة على نصيب وافر منها (١٩٤) .

هذا الى جانب مركز اليمن التجارى الهام ، وموقعها من الجزيرة العربية بوجه عام ولجدة بوجه خاص ، حيث كانت مقصد كثير من التجار ، وقام أهلها بحمل منتجات بلادهم الى جدة التى أصبحت فى العصر المملوكى من أهم مراكز توزيع هذه المنتجات فى شبه الجزيرة العربية (١٩٦) . بل وتشير بعض المصادر المعاصرة الى أن الكثير من تجار اليمن اتخذوا جدة مركزا لهم ، ومنها سافروا للتجارة الى مكة المكرمة ، ومصر ، وبلاد الشام وغيرها (١٩٧) . ليس هذا فحسب ، بل كانت بلاد اليمن نفسها على جانب كبير من الأهمية لحصول جدة على منتجات أفريقيا مثل الصمغ ، والعاج ، والرقيق ، والتبر ، ذلك كان لجدة نفس الأهمية لبلاد اليمن للحصول منها على منتجات المغرب العربى ومصر وبلاد الشام ، بل والغرب الأوروبى كذلك (١٩٨) . لذا فقد ارتبطت جدة بعدن التى أهم المراكز التجارية فى اليمن بطريق برى عبر مكة المكرمة ، هذا الطريق كان مأمونا وتنتقل من خلاله السلع الخفيفة ، أما السلع الثقيلة فتأخذ الطريق البحرى الى جدة ، وقد اشتهر هذا الطريق باسم طريق تهامة والذى تبلغ مسافته ٤٦٧ ميلا (١٩٩) وليناء عدن أهمية خاصة بالنسبة لميناء جدة فهى المدخل

الجنوبي للبحر الأحمر ، لذا أعتبرت من أكبر محطات تبادل المتاجر بين الشرق والغرب ، فضلا عن أنه في عدن وقبل أن تحل جدة محلها في التجارة العالمية هذه ، كانت ترسو علاوة على سفن الصين والهند سفن الحبشة والخليج الفارسي وشرق أفريقيا ، ويتوافر في أسواقها الحديد والسكر والنحاس والزئبق والمرجان والملابس الصوفية والقطنية والحريرية ، والعقاقير والتوابل والأرز وجوز الهند واللبن وخشب السند وعود الند والراوند والمسك ، وكلها كانت من السلع الضرورية في تجارة جدة الداخلية والخارجية (٢٠٠) . وتشير بعض المصادر الى وجود طريق برى آخر يربط بين جدة وصعدة في اليمن ، « وينلغ السائر من جدة جنوبا على شاطئ البحر اليمن ومدينة صعدة ، والمسافة الى هناك خمسون فرسخا » وان كانت في الحقيقة أكبر من ذلك (٢٠١) .

كما ارتبطت جدة بالعراق بعدد من الطرق البرية القديمة عبر مكة المكرمة من أشهرها الطريق الذي يبدأ من مكة الى الكوفة ثم منها الى بغداد (٢٠٢) . وهناك طريق آخر يتجه من مكة الى العراق ينتهي عند مدينة البصرة ، ويلتقي بطريق الكوفة السابق عند معدن النقرة . هذا الطريق من الطرق البرية القديمة وكان تجار العراق يجلبون عبر هذه الطريق الخيول والجلود وغيرها من منتجات العراق في مواسم الحج ، ويعودون بالجلود المدبوغة ، والعقيق من اليمن ، والمنسوجات اليمنية ، والعطور والبخور ، واللبن ، والمر ، وعادة ما تنتشط الحركة على هذه الطرق في موسم الحج من كل عام (٢٠٣) . وعبر طريق البصرة السابق ذكره كان تجار العراق يحملون في طريق عودتهم كثير من السلع الواردة الى جدة من سواحل أفريقيا الشرقية ، مثل الصبر ، وبعض العقاقير ، والرقيق الأسود من الحبشة والسودان ، وكذلك العاج ، والعنبر الداكن ، والتوابل ، والتبر (٢٠٤) . ويبدو أن معظم هذه البضائع كان يجلبها تجار عراقيون يسافرون الى هذه البلاد عن طريق جدة ، وبخاصة من أهل البصرة ، والذين أشتهروا بحبهم للأسفار البعيدة (٢٠٥) . ويوضح بعض المعاصرين أهمية الطرق البرية التي كانت تربط الحجاز بالعراق بوجه عام ، وأثر حركة التبادل التجاري على أهل مكة وجدة بوجه خاص من قولهم عن حجاج العراق ومعظمهم من التجار كذلك « وحاج العراق أبونا نكسب منه الذهب ... » (٢٠٦) وهنا تتبغى الإشارة الى أن هذه الطرق طوال العصر

العباسي وعصر سلاطين المماليك كل عناية ورعاية ، كان من أبرزها تحديد المسافات بين كل محطة وأخرى بالأميال ، وإنشاء كثير من الخانات على طول هذه الطريق لينزل بها التجار بدوابهم ومتاجرهم ، فضلا عن حفر كثير من الآبار لتوفر للمسافرين على هذه الطرق حاجتهم من المياه العذبة لهم ولدوابهم (٢٠٧) .

ومن الطرق البرية التي ربطت جدة بخارج شبه الجزيرة العربية أيضا ، الطريق البري الذي يبدأ من مكة الى القاهرة ، هذا الطريق هو طريق الحاج المصري ، والذي كان يبدأ من مكة الى رابغ ثم الى بدر ، ومنها الى الدهناء ، ثم الى ينبع ، فالمغيرة ، فالحوراء ، فالوجه ، فعيون القصب ثم الى عقبة أيلة على الطرف الشرقي للبحر الأحمر ، وأيلة رغم صغرها كمدينة وميناء في نفس الوقت قد خدمت التجارة فترة طويلة ، وسكنها كثير من التجار ، وعندما يتفرع الطريق الى فرعين أحدهما يتجه شمالا الى بلاد الشام ويمر شرقي الأردن ثم الى دمشق مباشرة ، والتي تعتبر مركزا لتجميع العديد من طرق القوافل الداخلية في بلاد الشام ، فعند دمشق تلتقى وعندها تتفرق ، وتشير بعض المصادر أن تجار دمشق كانوا يحملون الكثير من متاجر الشرق الأقصى وبخاصة التوابل ، وأنهم كانوا يأتون بكثير من منتجات بلاد الشام والغرب الأوربي وآسيا الصغرى الى بلاد الحجاز عبر هذا الطريق (٢٠٨) واننا نرجح أن يكون هذا الطريق عبارة عن جزء من الطريق البري القديم ، والذي كان يربط جنوب شبه الجزيرة العربية ببلاد الشام ، والذي كان يتفرع عند البتراء الى فرعين أحدهما الى تدمر والآخر الى غزة (٢٠٩) أما الفرع الثاني الذي كان يتفرع عند أيلة ويتجه غربا عبر صحراء سيناء ليصل الى القاهرة ، والرحلة عبر طريق الحاج المصري هذا من مكة الى القاهرة كانت تستغرق حوالى أربعين يوما (٢١٠) .

تتبع الإشارة الى أن هذا الطريق بفرعيه الى بلاد الشام والقاهرة قد لقي عناية فائقة من قبل السلطات المملوكية ، رغم ما تكلفته من جهد ومال وحراسة التجار والقوافل التجارية من عبث قطاع الطرق وبخاصة بعد أن تمكنت من طرد البقايا الصليبية ببلاد الشام كما شهد هذا الطريق ازدهارا ملحوظا منذ النصف الثاني للقرن السابع الهجري ، الثالث عشر للميلاد بغزو المغول لغرب آسيا وتعطل الطريق التجاري البري من وسط آسيا ، فضلا عن بعد هذا الطريق عن ميادين الحرب بين المغول والمماليك ، وفيما بعد بين العثمانيين

الأوربيين ، ثم بينهم وبين التركمان وامارات آسية الصغرى ، وبينهم وبين الممالك ثم الصفويين في مطلع القرن العاشر الهجرى ، السادس عشر للميلاد<sup>(٢١١)</sup> وعادة ما كانت السلع الخفيفة هي التي تنقل عبر هذا الطريق ، أما السلع الثقيلة فتأخذ الطريق البحرى من جدة الى الطور ، ومنها برا بطرق القوافل الى القاهرة ، أو الى دمشق<sup>(٢١٢)</sup> .

### ثانياً : الطرق البحرية :

كانت لجدة في العصر المملوكى أهمية كبيرة في النشاط التجارى ، اذ أنها لم تكن مرفأ مكة المكرمة التجارى فحسب ، بل مرفأ الحجاز بأسره ، فضلاً عن أنها غدت الميناء الأول لسلطنة الممالك على البحر الأحمر بعد أن استطاعت أن تحل محل عدن في التجارة العالمية<sup>(٢١٣)</sup> وبذلك أصبحت نقطة تجمع لكثير من الطرق الملاحية البحرية التي ربطتها بالعديد من المراكز التجارية الهامة ، والتي كان من أهمها موانئ مصر البحرية المطلة على البحر الأحمر ، وموانئ الساحل الشرقى لأفريقيا ، وموانئ الهند والصين وغيرها .

أما عن الموانئ المصرية التي كانت لها علاقات مع جدة ، وارتبطت معها بخطوط ملاحية في ذلك العصر ، فيأتى ميناء عيذاب في مقدمتها . وتقدر المسافة بين عيذاب وجدة بحوالى ٦٩ ميلاً حسبما تشير بعض المراجع الحديثة<sup>(٢١٤)</sup> وان كان الرحالة العربى التجيبي الذى زارها عام ١٢٩٦هـ/١٢٩٦م يقول : « وبين عيذاب المذكورة وجدة المحروسة نحو من مائتى ميل فيما ذكر لنا أهل المعرفة بهذا الشأن ، ويقطع المسافرون هذه المسافة في الغالب في يومين وليلة ، أو ما يقرب من ذلك ٠٠٠ »<sup>(٢١٥)</sup> وكانت عيذاب مركز تجمع حجاج مصر والمغرب ووسط وغرب أفريقيا ، الذين يصلون الى قوص بعد رحلة نيلية من القاهرة تستغرق ثمانية عشر يوماً ، ثم يتوجهون منها الى عيذاب بالقوافل ، ومن عيذاب يستقلون الجلاب ، وهى مراكب مخصصة لنقل الحجاج الى جدة . وقد ظل هؤلاء الحجاج يتوجهون الى الحجاز عن طريق عيذاب الى أن بطل استعمال هذا الطريق ١٣٦٥هـ/١٣٦٥م ، حيث كثرت بها عصابات قطاع الطرق ، فقلت قيمتها وشهرتها الى أن اندثر في القرن العاشر الهجرى ، السادس عشر للميلاد ، وتحول عنها طريق الحجاج والقوافل الى السويس ، فالعقبة فالساحل

الشرقى للبحر الأحمر فجدة (٢١٦) . ومما يؤسف له حقا أن المصادر التى بين أيدينا لم تشر صراحة الى المبادلات التجارية بين عيذاب وجدة ، الا أننا نرجح أن يكون هؤلاء الحجاج ومعظمهم من التجار كانوا ينقلون الى جدة منتجات بلادهم ، وبخاصة حجاج المغرب وبلاد التكرور ، والذين كانت بلادهم أرخص أسعارا من الحجاز ومصر ، مما شجع الكثير منهم على جلب الكثير من السلع المختلفة لبيعها وتحقيق هدفين فى وقت واحد ، وهما الحصول على أرباح عمالية وأداء فريضة الحج (٢١٧) . كما لا نستبعد أن تكون عيذاب قد صدرت الى جدة كثيرا من منتجات الساحل الأفريقى ، مثل الذهب والنحاس والرقيق والعاج ، والذي كان يلقى رواجا كبيرا فى بلاد الهند المنتجة للعاج ، لأنه كان يتفوق على العاج الهندى ، ويتفق مع ذوق ومتطلبات المواطن الهندى فى ذلك العصر (٢١٨) .

كما أننا نرجح أن تكون عيذاب قد صدرت الى جدة — وقبل أن تتدهور — الكثير من اللؤلؤ لأنها حسبما تذكر بعض المصادر كانت من المناطق الهامة لاستخراجه . « وفى بحر عيذاب مغاص على اللؤلؤ فى جزائر على مقربة منها ، وأوان الغوص عليه فى هذا التاريخ المقيدة فيه هذه الأحرف ، وهو شهر يونيو العجمى والشهر الذى يثنوه ، ويستخرج منه جوهر نفيس ، له قيمة سنوية ، يذهب الغائصون عليه الى تلك الجزائر فى الزوارق يقيمون فيها الايام فيعودون بما قسم الله لكل منهم حظه من الرزق » (٢١٩) وربما تم تصدير الزمرد من عيذاب الى جدة والذي ذكر عنه فى المصادر المعاصرة أنه « يحمل منها الى سائر الدنيا ، ومعادنه فى جبال هناك ، وزمردها أحسن أصناف الزمرد الأخضر السلقى الكثير المائية ، يسقى المسموم منه فيبرأ » (٢٢٠) . كما كانت عيذاب تصدر الغلال المصرية الى ميناء جدة ثم منها الى مكة المكرمة وبقيّة بلاد الحجاز ، كذلك كانت جمال البجة المشهورة تنقل من عيذاب الى جدة بواسطة السفن ، استجابة لاحتياجات امارة مكة ، حيث تساق اليها مباشرة بمجرد وصولها الى ميناء جدة ، رغم أن مخاليف مكة تشتهر بتربية الابل ، وتملك ثروة هائلة منها ، الا أننا نرى أنها تستورد جمال البجة عن طريق عيذاب ، والظاهر أن جمال البجة هذه كانت تصدر الى مكة بقصد الذبح فقط تلبية لحاجة سوقها أيام موسم الحج (٢٢١) . كما ارتبطت جدة بالسويس بطريق ملاحى يبلغ طوله ٧٩٩ ميلا ، ومن

المعروف أن السويس قد حلت محل القلزم في تجارة البحر الأحمر منذ القرن السادس الهجرى ، الثانى عشر للميلاد ، وفي العصر المملوكى كانت تصل السويس سفن التجارة الصغيرة من جدة محملة بالتوابل والعطور والعقاقير والأحجاز الكريمة والعنبر والمسك ، ثم تحمل على ظهور الجمال عبر الصحراء الى القاهرة ، ثم بالنيل الى الاسكندرية حيث تصدر الى الغرب الأوروبى<sup>(٢٢٢)</sup> وتشير بعض المصادر المعاصرة الى أن السفن كانت تقطع المسافة بين جدة والسويس في سبعة أيام<sup>(٢٢٣)</sup> . كما تشير بعض المراجع الى أنه منذ القرن التاسع الهجرى ، الخامس عشر للميلاد كانت السويس أهم موانئ مصر انتى يخرج منها الحجاج قاصدين جدة ، وبخاصة حجاج مصر وشمال أفريقيا أو المغاربة ، ومعهم منتجات بلادهم ، واستمر هذا الوضع الى قرب نهاية العصر المملوكى عندما تم تحويل السويس الى ميناء مصر الحربى الأول على البحر الأحمر ، وبنيت به ترسانات السفن الحربية والتجارية القاصدة الى المياه الشرقية ، لمواجهة الخطر البرتغالى انذى أخذ يهدد تجارة سلطنة المماليك مع الشرق الأقصى<sup>(٢٢٤)</sup> وقيل هذا التحول كان ميناء السويس من أهم الموانئ المصرية التى يتم عن طريقها تصدير كميات كبيرة من الغلال الى الحجاز وبخاصة من القمح، اذ جرت عادة سلاطين وأمراء المماليك فى مصر على ارسال الميرة الى مكة باستمرار عن طريق جدة ، فضلا عن ارسال مقتدير كبيرة من الأقوات كلما أصاب الحجاز قحط وندر به الطعام ، ومما يجدر ذكره أن الكميات الكبيرة من الغلال التى كان يتم تصديرها الى جدة كانت تترك أحيانا آثار واضحة على الاقتصاد المصرى ، من ذلك ما تذكره المصادر المعاصرة عام ٨٢٢هـ/١٤١٩م من أن أحد الأسباب الأساسية لغلاء أسعار الغلال فى مصر فى شهر شعبان من هذه السنة ، كان بسبب « كثرة ما حمل من الغلال الى الحجاز ، لشدة الغلاء به »<sup>(٢٢٥)</sup> بل ظل اعتماد الحجاز كبيرا طوال العصر المملوكى على ما يرد من مصر من مواد غذائية ، ويؤكد هذه الحقيقة الرحالة الايطالى لودوفيكو دى فرتيما الذى زار الحجاز عام ٩١٠هـ/١٥٠٣م ، عندما ذكر أن الجزء الأكبر من المواد الغذائية التى يستهلكها أهل مكة ، كان يؤتى بها من مصر بحرا<sup>(٢٢٦)</sup> . أما عن صادرات جدة الى السويس ، فيمكننا القول أنها بالإضافة الى سلع الشرق الأقصى القادمة من الهند والصين وغيرها ، فان جدة كانت تصدر اليها نفس الحاصلات

التي اعتادت القوافل حملها من حاصلات بلاد العرب ، كالزيت والبنج والقرظ ، والصوف والوبر والشعر والجلد المدبوغ ، كما كانت تصدر الى مصر الخيول وخشب النقس ، والبلسم ، واللبان<sup>(٢٣٧)</sup> . كما كنت تستورد أيضا زيت السرج من مصر وهو الذى كان يستخدم فى الاضاءة فى ذلك العصر ، وكان يتم استخراجها من السمسم الذى تكثر زراعته فى مصر<sup>(٢٣٨)</sup> ومن مصر أيضا كان يصلها نوع من القاشنى لكسوة جدران المنازل من الداخل ، وماذن المساجد ، ومعظمه من نون موحد وعليه كتابات بيضاء على أرضية زرقاء ، وعجينة هشة ورسوم متقنة<sup>(٢٣٩)</sup> الى جانب الملابس الكتانية ، والتي شاع استعمالها بين الطبقات اوسطى والفقيرة ، ويتقنه النساجون فى مصر حتى يبدو وكأنه الحرير ، ويباع بأسعار معقولة<sup>(٢٤٠)</sup> بالإضافة الى الدقيق والعليق والأرز والتي يكثر عليها الطلب فى مواسم الحج والعمرة من كل عام<sup>(٢٤١)</sup> .

ولما صارت السويس مرفأ مصر الحربى على البحر الأحمر ، استقر رأى السلطات المملوكية على أن يحل ميناء انطور محلها فى التجارة . والواقع أن ميناء الطور هذا لم يكن غريباً عن التجار اذ كانوا يطرقونه كثيرا متجنبين موانئ الساحل الغربى للبحر الأحمر بسبب ما بها من شعاب مرجانية وصخور تتحطم عليها السفن ، لهذا لم يكن الميناء جديدا يوم تقرر جعله ميناء مصر التجارى على البحر الأحمر ، بل صار بمرور الزمن ميناء التجار المفضل . وميناء الطور كان يقع جنوب غربى شبه جزيرة سيناء بين فرعى بحر القلزم « البحر الأحمر » ، وتحيط به عدة قرى بالقرب من جبل فاران « فيران » ، وتميز هذا الميناء بوجود مستودعات ضخمة وجمرك خاص بواردات الهند القادمة اليه عن طريق جدة ، والتي كانت تنقل الى القاهرة بواسطة القوافل ، وكانت السفن تصل من جدة وعليها التجارة الهندية مرتين فى العام ، وفى كل مرة ينشط العمل فى ميناء الطور<sup>(٢٤٢)</sup> . ويوضح لنا الرحالة الألمانى فيليكس فابرى أثناء رحلته التى قام بها لزيارة سانت كاترين بسيينا قادميا اليها من القدس عام ١٤٨٣م ، أن سفن الهند كانت تفرغ حمولتها فى جدة فى الموسم الهندى الشهير ، ثم تحملها سفن صغيرة الى ميناء الطور ، حيث تنقلها القوافل ذات المواعيد الثابتة والمحددة الى القاهرة ، ثم تتجه بانيل الى الاسكندرية حيث يكون فى انتظارها أبناء المدن التجارية الأجانب من

إيطاليا وفرنسا وأسبانيا المسيحية وغيرها ، كما يرتب زوار الأماكن المقدسة المسيحية في القدس وسيناء من أبناء الغرب الأوربي مواعيد رحيلهم الى القاهرة مع مواعيد تحرك القوافل من الطور ، لضمان العودة الى أوروبا على سفن البندقيّة ، وأن السلطات المملوكية كانت تبذل جهدا كبيرا لحراسة التجار والقوافل والمسافرين عبر هذا الطريق (٢٣٣) . وظلت الطور على هذا النحو من الأهمية والازدهار حتى نهاية العصر المملوكي ، عندما انتشر الأسطول البرتغالي في مياه الهند ، وسد مدخل البحر الأحمر بالاستيلاء على جزيرة سوقطري ، فبدأت الطور تنهار منذ السنوات الأولى للقرن العاشر الهجري ، السادس عشر للميلاد ، الى أن أصبحت قرية مهجورة ، وندرت القوافل الواردة اليها برا وبحرا (٢٣٤) .

وينبغي أن نشير الى أن الطور كانت تصدر الى جدة كثيرا من المواد الغذائية والتي تحتاج اليها المدينة ، بل ومدن الحجاز الأخرى ، وأهمها القمح والدقيق والأرز والسكر ، الى جانب سلع الغرب الأوربي المتجهة الى الشرق الأقصى لتقوم جدة بدورها بتصديرها الى الهند والصين وغيرها من بلدان الشرق الأقصى (٢٣٥) والتي كان من أهمها الجلود والفراء ، والجواري من شرق أوروبا ، والعسل ، والأصواف والأقمشة الصوفية ، وبعض الأدوات المنزلية والأخشاب ، والجوخ وغيرها من السلع (٢٣٦) . ومن المرجح أن تكون قائمة الصادرات اشتملت على كثير من المنتجات المصرية ، والتي كانت تلقى اقبالا ورواجا في أسواق اليمن وبلدان الشرق الأقصى كذلك في ذلك العصر .

ومن الخطوط الملاحية التي كانت تربط جدة بالساحل الغربي للبحر الأحمر ذلك الخط الملاحي الذي ربطها بالسودان وأهم موانئه في ذلك العصر وهي سواكن ، والتي تبعد عن جدة حوالي مائتي ميل ، وعادة ما كانت ترفأ اليها سفن جدة المتجهة من عيذاب في طريقها الى جدة (٢٣٧) . وينبغي أن نشير الى أنه منذ أواخر القرن السابع الهجري ، الثالث عشر للميلاد كانت علاقة الحجاز بوجه عام مع الساحل الشرقي لأفريقيا متينة جدا ، اذ يذكر الرحالة المغربي ابن بطوطة أن سلطان جزيرة سواكن حين وصوله اليها عام ٧٣٣هـ / ١٣٣٢م ، كان هو الشريف زيد بن أبي نemy أحد أفراد الأسرة الحاكمة في مكة في ذلك الحين (٢٣٨) . وان كان يتم تصدير الجمال من جدة الى سواكن وكذلك الخيول ،

وأن نسبة لا يستهان بها من حاجة أهل مكة وجدة من الحبوب كان يتم جلبها من بلاد السودان عن طريق سواكن « وحبوبهم الجرجور وهو نوع من البذرة كبير الحب يجلب منها أيضا إلى مكة المكرمة » ، وأن عددا كبيرا من تجار مكة قد دأب على السفر إلى جزيرة سواكن للتجارة ، وهؤلاء التجار كانوا يجلبون من سواكن الرقيق ، وريش النعام ، والعاج ، والذهب ، والمر والقرفة والبخور ، كما كانوا يجلبون الجمال البشارية إلى جدة حيث تباع فيها بأسعار مرتفعة جدا والتي ربما تم استخدامها في أغراض أخرى غير الذبح ، مثل سباق الهجن وفي حمل الركاب والمسافرين من جدة إلى مكة وغيرها من مدن الحجاز<sup>(٢٣٩)</sup> . وقد كان لما يتم جلبه من سواكن من البذرة ، أثره الواضح في تخفيف الأزمات الاقتصادية التي كانت تعانيها بلاد الحجاز بسبب القحط وعدم سقوط الأمطار ، مثال ذلك ما يشير إليه مؤرخ مكة تقى الدين الفاسي وهو معاصر ، من أن الغلاء الذي وقع في أسعار الحبوب وبخاصة في البذرة عام ٨٠٥هـ / ١٤٠٢م لم ينته إلا بوصول الجلاب من سواكن وعليها مقادير كبيرة من البذرة<sup>(٢٤٠)</sup> كذلك ساهمت سواكن في نقل تجارة بلاد الحبشة والنوبة إلى بلاد الحجاز ، حيث كانت تصلها بحرا سفن الحبشة وبراً قوافل النوبة محملة بالرقيق والشمع والعسل<sup>(٢٤١)</sup> كذلك كان يصل منها إلى جدة وبلاد الحجاز بعض منتجات وسط أفريقيا والساحل الشرقي لأفريقيا ، مثل الخرز والنحاس وبعض الأقمشة القطنية<sup>(٢٤٢)</sup> يضاف إلى هذا أن سواكن كانت من أهم مصادر جدة للحصول على كثير من الأغنام وبخاصة قبل موسم الحج ، والتي تحمل إلى مكة ليتم ذبحها ، كذلك كانت تصدر إلى جدة أفضل أنواع القرب لحفظ المياه<sup>(٢٤٣)</sup> .

كما ارتبطت جدة بخط ملاحى مع بلاد الحبشة لقرب المسافة بينهما ، هذا من جهة ومن جهة أخرى أن أهالى زيلع بوجه خاص وهى أهم موانئ الحبشة ، اشتهروا بحبهم للتجارة ، فأقاموا الكثير من العلاقات الاقتصادية مع المراكز التجارية الهامة في ذلك العصر ومنها جدة ، وصدروا إليها الثياب المنسوبة إليها الزيالية التي لا نظير لها<sup>(٢٤٤)</sup> . كما كان تجار جدة والحجاز يسافرون بمراكبهم من جدة إلى زيلع وبربرة ومعهم كثير من منتجات شبه الجزيرة العربية ، ومصر والشرق الأقصى ، وقد شجعهم على ذلك أن الطريق إلى هذه البلاد كان من أكثر الطرق الملاحية قربا ، وأقلها خطورة من بعض الطرق الملاحية

الأخرى ، وأن التجارة في البحر الأحمر كانت مستمرة طوال العمام ، ولم تكن مرتبطة بمواسم معينة للتجارة ، فضلا عن أن بلاد الحجاز كانت تعتمد الى حد كبير على ما يأتيها من حبوب بلاد الحبشة وبخاصة من الذرة والقمح والدخن والتي كانت تصلها عن طريق ميناء زيلع<sup>(٢٤٥)</sup> .

ومن الموانئ الهامة التي تقع داخل حدود تنزانيا الآن ميناء كوة ، التي نالت شهرة كبيرة رغم حداثة عهدها ، حيث يرجع تاريخها الى القرن الرابع الهجري ، العاشر للميلاد ، أو القرن الخامس الهجري ، الحادي عشر للميلاد . الا أنها تحولت في بداية القرن السادس الهجري ، الثاني عشر للميلاد من سلسلة مستوطنات تجارية بسيطة الى أن أصبحت المركز التجاري الرئيسي على الساحل الأفريقي ، وقد استطاعت كلوة السيطرة على تجارة الذهب الذي كانت تحصل عليه بمبادنته بأقمشة مصنعة بها ، وأصبحت هي المركز الرئيسي لهذه التجارة في أفريقيا ، وكانت سفالة المصدر الرئيسي للذهب في كلوة<sup>(٢٤٦)</sup> كما يتضح مما ذكره الرحالة المغربي ابن بطوطة الذي زارها في أعقاب زيارته لمقدشو عاصمة الصومال حاليا ، أن أحد العوامل الأساسية في قيام علاقات متينة بينها وبين جدة وجود أسرة عربية حاكمة بها من الأشراف ، حيث كان يحكم كلوة عندما زارها أحد الأشراف ويدعى أبو المظفر حسين ، وكان كثير الغزو على أرض الزنوج غير عليهم ، ويأخذ الغنائم ، وأن أهم ما كان يتم تصديره منها الى جدة الرقيق والعاج والذهب<sup>(٢٤٧)</sup> كما أننا نرجح أن كلوة كانت تصدر الى جدة الكثير من المسابح الزجاجية ، حيث كانت صناعة المسابح من الأصداف البحرية من أبرز الصناعات في كلوة ، بالإضافة الى الفضة واللؤلؤ والخزف والعطور<sup>(٢٤٨)</sup> .

الى جانب منتجات القارة الأفريقية ، حيث كانت تنتهي عندها خطوط كثير من القوافل المتصلة بداخل القارة . خصوصا وأن منتجات أفريقيا كانت مطلوبة في بلدان الشرق الأقصى مثل الهند والصين وسيلان وغيرها ، والتي كانت لها صلات قوية بجدة باعتبارها الميناء الاول لدولة سلاطين الماليك على البحر الأحمر ، فضلا عن أن المسافة تبلغ الضعف لمن يرحل من الهند الى شرق أفريقيا ، ثم الى البحر الأحمر بعكس من يرحل من الهند الى جدة مباشرة . وكانت هذه المنتجات تتمثل في الذهب ، والحديد ، والعاج ، والرقيق ، وغير ذلك<sup>(٢٤٩)</sup> .

يضاف الى هذا أن جدة بحكم موقعها الجغرافي قد أتيح لها أن تصلها كثير من

أنواع المتاجر القادمة من الشرق الأقصى ، ومن أوروبا ، ومن شبه الجزيرة العربية ، ومن مصر وبلاد المغرب ، وبلاد الشام وغيرها ، مما قد اتاح لها فرصة تصدير العديد من هذه السلع المختلفة أو مبادلتها بإنتاج بعض المناطق الأخرى ومنها كلوة<sup>(٢٥٠)</sup> وقد أكد هذه الحقيقة كثير من المصادر المعاصرة ، حيث جاء فيها أن أهل جدة « لهم مواسم قبل وقت الحج مشهورة بالبركة تنفق فيها البضائع الجلوبة والأمتعة ، وليس بعد مكة من مدن الحجاز أكثر من أهلها مالا »<sup>(٢٥١)</sup> كما جاء فيها أيضا : « وهى فرصة لأهل مكة وبينهما أربعون ميلا وهى مدينة كبيرة عامرة تجررتها كثيرة وأهلها مياسير ذوو أموال واسعة وأحوال حسنة ومرايح ظاهرة لها موسم قبل وقت الحجيج مشهور البركة تنفق فيه البضائع الجلوبة والامتعة المنتجة والذخائر النفيسة .. »<sup>(٢٥٢)</sup> .

ومن المراكز التجارية الهامة التى ارتبطت بها جدة بخط ملاحى هام كانت مدينة عدن فى اليمن ، والتى حظيت بمالم تحظ به كثير من الموانئ<sup>(٢٥٣)</sup> ذلك أن موقعها على مدخل خليج بربرة والذى أطلق عليها فيما بعد اسم خليج عدن ، كان يعتبر المجد الفصل بين سير عابرات المحيط الضخمة المحملة بالتوابل ، والأعشاب الطبية،والحرير ، واللبن الجاوى،وصمغ الك ، وأخشاب الصندل، وغيرها من السلع ، والتى تخشى شعاب البحر الأحمر المرجانية ، وسفن البحر الأحمر الأصغر حجما والتى كانت تحمل البضائع المصرية والأوربية مثل النحاس ، والزئبق ، والصبغة الحمراء ، والمرجان ، والمنسوجات الصوفية والحريرية وغيرها ، وتلتقى هذه وتلك فى عدن لتبادل السلع وظلت عدن مجمع تجارات عالمى المحيط الهندى والبحر المتوسط ، الى أن حلت جدة محلها فى هذا المضمار منذ بداية النصف الثانى للقرن التاسع الهجرى ، الخامس عشر للميلاد<sup>(٢٥٤)</sup> وعلى هذا الأساس كان الطريق الملاحى الذى يربط بين جدة وعدن واحدا من أهم الطرق التجارية ، فعن طريقه كانت تأتى سفن تجار اليمن وكذلك سفن تجار الكارم بمتاجر الشرق الأقصى الى جدة ، وتعود محملة ببضائع بلاد الشام ومصر والمغرب الأوروبى لتصريفها فى العديد من البلدان<sup>(٢٥٥)</sup> وهنا تتبغى الإشارة الى أن أهمية عدن التجارية كانت آخذة فى التدهور ، وظهر ذلك بوضوح فى القرن التاسع الهجرى ، الخامس عشر للميلاد ، بسبب تعسف حكام عدن فى فرض الضرائب واستعمال القسوة مع التجارة<sup>(٢٥٦)</sup> وتدهور

أحوال الأمن في بلاد اليمن بوجه عام وعدن بوجه خاص ، وسوء معاملة السلطات اليمنية للتجار وأصحاب السفن ، في نفس الوقت الذي كانت تسعى فيه دولة سلاطين المماليك لاحتلال جدة محصل عدن وجعلها أعظم مراسى الدنيا (٢٥٧) .

والى أن يتحقق ذلك لجدة كان لابد من قيام نوع من العلاقات بين جدة وعدن ، ذلك لأن عدن وكما قلنا كانت مدخل البحر الأحمر الجنوبي ، ومن أكبر محطات تبادل المتاجر والسلع بين الشرق الأقصى ومصر ، كما ظلت فترة طويلة لا يتعداها تجار الصين والهند الى البحر الأحمر ، بل تنقل سلعهم على سفن أخرى الى جدة ثم الى القلزم والسويس والطور . وترسو بعدن علاوة على ذلك سفن الحبشة والخليج العربى وشرق أفريقيا ، وتجار عدن كانوا يسافرون الى الشام ومصر وأثيوبيا والهند والصومال ، ومدن وموانئ الخليج العربى (٢٥٨) كما أن اسهام جدة في التجارة الدولية في هذه الفترة فقد كان عن طريق عدن التى كانت محط رحال التجار ، وأهم موانئ العالم بسبب ما كان يرد اليها من المراكب الواصلة من الحجاز والهند والصين والحبشة ، وعن طريق عدن أيضا تتجه البضائع الهندية والصينية وغيرها الى جدة ، وحتى السلع الخفيفة التى تنقل من عدن ومن الشام الى مكة ، كان كثير منها يمر بجدة ، بل ان كثيرا من تجار اليمن بوجه عام وعدن بوجه خاص كانوا يتوافدون على مدن الحجاز عن طريق جدة وخصوصا في مواسم العمرة والحج ، ومعهم متاجر الشرق الأقصى المختلفة ، وكان أغلبهم يعود بعد الموسم مباشرة من جدة الى عدن ومدن اليمن المختلفة حاملين معهم بعض السلع الواردة اليها من مصر والشام (٢٥٩) .

وقد حفظت لنا بعض المصادر بعض أنواع السلع كانت تأتى الى جدة من عدن ، نذكر منها على سبيل المثال المسك ، وجوز الهند والبهار وخشب الصبار والأبنوس والعاج والخزف الصينى ، وواضح أنها كلها من منتجات الشرق الأقصى . كما نسمع عن تصدير عدن التوابل كاللفل والقرنفل والبخور الى جدة ، الى جانب القرفة أو الدارصينى التى كانت من بين السلع التى دخلت في صناعة العقاقير الطبية، وكانت تزرع في اليمن ويتم تصديرها الى جدة عن طريق عدن ، ومنها الى مصر فأوروبا حيث اشتد الطلب عليها ، ولا نعرف مدى جودتها بمقارنتها بالقرفة التى كانت تصل من سيلان والتى كانت لها شهرتها

ومن الأعشاب الطبية التي كانت تصل جدة عن طريق عدن الخلنجان ، والزنجبيل والهند شعيرة ، والراوند ، والمن والبلسم ، والكافور ، وعرق الكافور ، والعود الهندي ، والحبهان ، وجوزة الطيب ، والزعفران ، والتوتيا (٢٦٠) .

كذلك كان يتوافر في سواق عدن الحديد والنحاس والزئبق والمرجان والملابس الصوفية والقطنية والحريرية ، والسكر والأرز وجوز الهند واللبان الجاوي وخشب السند وعود اللند مما أتاح فرصة طيبة لتجار عدن لتصدير مثل هذه السلع ، التي كانت تنقل رواجها إما في بلاد الحجاز نفسها ، أو في مصر ، أو عليها طلب كبير في بلاد الغرب الأوربي في ذلك العصر . هذا بالإضافة إلى أن تجار عدن بما لهم من تجارة واسعة مع بلاد الهند قد توفر لديهم خشب الساج الذي استخدم في بناء السفن والمنازل في جدة ، والحديد الخام والسيوف المصنوعة في الهند ، إلى جانب قرون وحيد القرن والتي كانت سلعة نادرة وقيمة وكان الطلب عليها كبيرا ، وقد استخدمت في صنع العقود ومواد الزينة ، بالإضافة إلى المواد العطرية والروائح ، بجائب المسلمين الفاخر والأقمشة القطنية والنيلة والأصباغ ، وقد حمل تجار عدن هذه السلع وغيرها إلى جدة ، كما حملها تجار جدة من عدن إلى شتى مدن الحجاز وبخاصة في مواسم الحج والتي كانت بمثابة أسواق عالمية يأتي إليها المسلمون من شتى بقاع الأرض ، ويقبلون على شراء مثل هذه السلع (٢٦١) .

ونظرا لحاجة أهالي مدينة جدة الملحة للحبال المصنوعة من ليف شجر جوز الهند المستخدمة في صناعة السفن عوضا عن المسامير الحديد ، وحيث أن هذه الأشجار لا تنمو في الحجاز ، لذا فقد قام أهالي اليمن بوجه عام وتجار عدن بوجه خاص بتصدير هذه الحبال إلى جدة ، وقد كانت مدينة ظفار على ساحل البحر الهندي لها شهرتها في صناعة هذه الحبال ، ومن المرجح أنه كان يتم جلب زيت جوز الهند من هذه البلاد إلى جدة بالإضافة إلى جوز الهند نفسه (٢٦٢) .

وينبغي أن نشير إلى أن صادرات مصر كانت تصل إلى جدة ومنها تحملها ركاب أهل اليمن في طريق عودتهم إلى عدن محملة بالواصل من ديار مصر من الحنطة ، والدقيق ، والسكر ، والأرز ، والصابون ، وزيت الزيتون ، والزيت الحار ، والزيتون المملح وكل ما يتعلق بالنقل ، وعسل النحل ، بالإضافة إلى

منتجات الغرب الأوربي من الأقمشة الصوفية وخلافه<sup>(٢٦٣)</sup> الى جانب منتجات بلاد المغرب ووسط وغرب أفريقيا . وعلى هذا الاساس يمكننا القول أنه بالرغم من السياسة التي اتبعها سلاطين الممالك لاحلال مدينة جدة محل عدن في التجارة المعالية والظروف التي ساعدت على ذلك ، فان العلاقات التجارية بين عدن وجدة ظلت قائمة ، وان كانت قد شهدت تحولا ملموسا منذ النصف الثاني للقرن التاسع الهجري ، الخامس عشر الميلادي ، فبعد أن كانت عدن تمون جدة بكل واردات الشرق الأقصى تقريبا ، تقلصت هذه العلاقة الى حد كبير بسبب توجه هذه الواردات مباشرة الى جدة ، بحيث اقتصرمت العلاقة على منتجات بعض بلاد اليمن أو الساحل الشرقي لأفريقيا القريب من عدن .

واذا ما تركنا عدن وجنوب شبه الجزيرة العربية ، وتوجهنا الى الخليج العربي نجد هناك سيران على ساحل ايران جنوبي شيراز ، والتي كانت حتى أواخر العصور الوسطى من أكبر أسواق الخليج العربي ، أن أستولى عليها أمير قيس أو قيش وحول عنها التجارة الى بلاده ، فأخذت سيراف في الانهيار تماما أواخر القرن التاسع الهجري ، الخامس عشر للميلاد<sup>(٢٦٤)</sup> وينبغي أن نذكر أن العلاقات بين جدة وسيراف قديمة ترجع الى ما قبل العصر المملوكي بكثير ، وأن جدة ارتبطت بها بطريق بحري مشهور ، حيث يذكر السيرافي في القرن الرابع الهجري ، العاشر للميلاد أن مراكب أهل سيراف كانت تعبر البحر الاحمر متجهة الى جدة وتفرغ حمولتها من البضائع ، حيث يتم نقلها الى مصر في مراكب البحر الاحمر المعدة لهذا الغرض<sup>(٢٦٥)</sup> . كما يذكر هايد أن بحارة سيراف كانوا يبحرون على طول الساحل الشرقي والجنوبي لبلاد العرب ، بل كانوا كذلك يتجاوزون عدن ، ويصلون الى جدة في معظم الأحيان حيث ينقلون شحناتهم الى سفن أخرى أقدر على مواجهة أخطار الملاحة في القسم الشمالي من البحر الأحمر<sup>(٢٦٦)</sup> ولقرب سيراف من أسواق البلاد العربية فقد تركزت فيها منتجات كثير من هذه البلاد أكثر من أي مركز تجاري آخر على الخليج العربي ، كما كانت تصلها سفن التجارة من الصين والهند ، الى جنب تجارة سرق البحر المتوسط ، وبما أن جدة كانت مركزا لتلقى تجارة الشرق والغرب على السواء ، وكان لكل من جدة وسيراف دورهما كوسيط تجاري ، لذا فاننا نرجح قيام مبادلات تجارية على نطاق لا بأس به ، وأن لم نعثر فيما تيسر لنا الإطلاع

عليه من مصادر ومراجع مما يوضحه ، أو يبين نوع السلع المتبادلة بينها باستثناء متاجر الشرق الأقصى ومنتجات البلاد العربية .

أما عن علاقة جدة بسيلان « سرنديب » فتتبعى الإشارة الى أن هذه العلاقة قد شهدت منذ بداية العصر المملوكى تطورا ملحوظا وازدهارا كبيرا ، وذلك واضح تماما منذ عهد السلطان المنصور قلاوون ، ويرجع السبب في هذا حرص هذا السلطان على تشجيع التجارة الخارجية لدول سلاطين المماليك بثتى الطرق ، وترحيبه بالتجار من كل الانحاء ، مما كان له أثره الواضح لدى ملك سيلان الذى أرسل سفارة الى عاصمة السلطنة فى القاهرة يقول فيها : « أنه ترك مصاحبة صاحب اليمن مرة واحدة فى محبة السلطان ٠٠٠ » وهذه العبارة فى حد ذاتها مؤشرا واضحا على ازدهار العلاقة بين جدة وسيلان وبداية ازدهار جدة كميناء لسلطنة المماليك على البحر الاحمر وكما سبق وأشرنا (٢٦٧) .

وعن جزيرة سيلان يقول القزوينى أنها جزيرة عظيمة بين الصين والهند ، ويجلب منها الأشياء العجيبة . وبها الصندل والقرفة والدارصينى والقرنفل : والبقم وسائر العقاقير ، وقد يوجد بها من العقاقير مالا يوجد فى غيرها ، وقيل ان بها معادن الجواهر ، وأنها جزيرة كثيرة الخير (٢٦٨) وللفل سيلان سمعة طيبة حيث كانت تزرع منه كميات كبيرة بها ، ويصدر الى جدة ومنها الى مصر فى طريقه الى غرب أوروبا بواسطة تجار البندقية حتى احتل البرتغاليون مناطق انتاجه ، فصارت لشبونة مركز تصديره الى أوروبا ، وقل ما يحمل منه الى جدة وذلك فى مطلع القرن العاشر الهجرى ، السادس عشر للميلاد (٢٦٩) . ومن صادرات سيلان الى جدة كذلك كانت الجواهر واللؤلؤ ، والقماش من البز وغيره ، والزماع ، ومن سيلان أيضا كانت تأتى أفضل أنواع الياقوت بعد أن يرسل الى مصانع شطفه وتهذيبه فى قاليقوت ، والذى كان يكثر عليه الطاب فى أسواق الشرق والغرب على السواء ، كما يرد منها نوع من العنبر يعرف باسم Vezin والذى يعرفه العرب باسم برسيلا ، ويصل هذا العنبر بعد ذلك الى أوروبا عن طريقين أحدهما البحر الاحمر عن طريق المحيط الهندى ، ومركزه فى عدن وجدة الى أن احتلت جدة مركز عدن وكما سبقنا الإشارة الى ذلك ، والطريق الثانى وهو الخليج العربى حيث كانت تترخر به أسواق

بغداد والبصرة • ومن العطور النفاذة الذكية الرائحة التي كانت تصل جدة من سيلان كان المسك ، وهو انتاج حيوانى يؤخذ من الحيوان المعروف باسم قط الزبباء وهو نوع من الظباء ، وقد كانت سيلان واحدة من أهم المناطق التي تصدره الى جدة ومنها الى مصر وكثير من مناطق المشرق العربى والمغرب ، ثم يأخذ طريقه بعد ذلك الى المغرب الأوربى<sup>(٢٧٠)</sup> وباعتبار أن جدة كانت واحدة من موانئ سلطنة المماليك فى ذلك العصر ، فاننا لا نستبعد أنها قامت بتصدير بعض منتجات مصر الى سيلان ، بل وربما بعض منتجات الغرب الأوربى التي يحضرها أبناء المدن التجارية الأوربية الى مصر ، حيث يتم شحنها الى جدة فى مواسم التجارة الشهيرة التي كنت تعقد بها ، وحملها تجار سيلان فى طريق عودتهم الى بلادهم مع ما حملوه من سلع أخرى كان يتم جلبها الى جدة فى هذه المواسم •

وعن الخط الملاحي الذي يربط بين جدة والصين والعلاقة بينهما، فإنه تجدر الإشارة الى أنه ليس لدينا ما يفيد وجود علاقات تجارية مباشرة بين جدة والصين قبل القرن التاسع الهجرى ، الخُمس عشر للميلاد ، حيث لم تكن الملاحة الصينية قد وصلت الى ساحل جدة بعد • ودليلنا على هذا ما تذكره بعض المصادر المعاصرة عن سنة ٨٣٥هـ / ١٤٣١م ، ففي شهر ذى الحجة من هذه السنة « قدم الخبر من مكة المشرفة بأن عدة زنوك — نوع من السفن التجارية — قدمت من الصين الى سواحل الهند ، وأرسى منها اثنان بساحل عدن ، فلم تنفق بها بضائعهم من الصينى والحرير والمسك وغير ذلك لاختلال حال اليمن ، فكتب كبير هذين الزنكين الى الشريف بركات بن حسن بن عجلان أمير مكة والى سعد الدين إبراهيم بن المرة ناظر جدة ، يستأذنهم فى القدوم الى جدة ، فاستأذنا السلطان فى ذلك ، ورغباه فى كثرة ما يتحصل فى قديمهم من المال ، فكتب يقدومهم الى جدة واکرامهم » ، وهذه اشارة واضحة وصريحة الى أول صلة تجارية بين جدة والصين فى عهد السلطان الاشرف برسباي<sup>(٢٧١)</sup> ونستطيع أن نقول أنه بوصول هذه السفن كان ذلك فاتحة لعلاقات بكثير من موانئ الصين الهامة فى ذلك العصر ، اذ نسمع بعد ذلك بعامين أى فى عام ٨٣٧هـ / ١٤٣٣م عن وصول بعض مراكب من الصين وعليها بعثة من أهل مدن الصين مكونة من سبعة أشخاص ، توجهت هذه البعثة الى جدة ومنها الى مكة المكرمة لزيارتها ،

وربما كان هدف هذه البعثة هو التعرف على هذه الأسواق وامكاناتها الاقتصادية وحاجتها من السلع المختلفة التي يمكن أن تقوم الصين بتوريدها اليها (٢٧٢) .  
وبعدها توطدت علاقات جدة مع أهم موانئ الصين وبخاصة مع خانغو « كانتون » . وخانغو من أهم مراكز التجارة في الصين ، وتزخر أسواقها بالحرير والمسك والعود والسروج السمور والدارصيني « القرفة » والأبنوس وخشب الصندل والكافور والخيزران ومختلف أنواع الأفادية ، وذكرها معظم مؤرخي المسلمين كمرفأ للسفن «ومجتمع تجارات العرب» . كذلك نرجح أنه كان لجدة علاقات تجارية مع ميناء زيتون ، وهي المدينة الصينية « تشوان - تشو » ويقال أنها « تسو تونج » من موانئ إقليم فوكن ، ولا يرد اسمها الا في المصادر العربية المتأخرة . وقد كان لزيتون اتصالات وثيقة بكثير من الموانئ العربية في اليمن ومصر والشام ، وترسو في مينائها سفن الصين بشكلها المعروف بالتوابل وعود الند والصبار والأبنوس وخشب الصندل من الهند الصينية ، والمسك من التبت والحرير الختم من الصين نفسها . وفي طريقها للبحر الأحمر تمر بالهند لتحمل اللؤلؤ والجواهر والأحجار الكريمة والفلفل والحرير والأفادية (٢٧٣) . وعند وصول هذه السفن الى جدة فإنها كانت أيضا تحمل الحرير بكميات كبيرة ، اذ كانت الصين هي المنتج الأساسي للحرير الجيد الذي لايعادله حرير آخر . لا يساورنا شك في أن هذه السفن قد حملت أيضا بالاضافة الى السلع السابقة البورسلين ، لأنه كما برع الصينيون في نسج الحرير برعوا أيضا في صناعة البورسلين ، وصار البورسلين الصيني أغلى وأقيم وأجمل من مثيله في أى دولة . وكان يمثل هو والحرير سلع التصدير الأساسية للصين وجدير بالذكر أن كانتون كانت الميناء الرئيسى لتصدير تلك السلعة أى البورسلين فضلا عن أن أكبر أسواقها كانت سوق البورسلين (٢٧٤) . وعن هذا البورسلين ووصفه تحدث القزوينى قائلا : « وبها الغضائر الصينى التى لها خواص ، وهى بيضاء اللون شفافة ، وغير شفافة ، لا يصل الى بلادنا - يقصد العراق - منه شيء ، والذي يباع في بلادنا على أنه صينى معمول في بلاد الهند ، بمدينة يقال لها كولم ، والصينى أصلب منه وأصبر على النار ، وخزف الصين أبيض ، قالوا : يترشح السم منه ، وخزف كولم أدكن ... » (٢٧٥) كما كان يأتى الى جدة الكافور وعرق الكافور ، وكانت الأنواع التى تصل منه من

الصين تعد من أفضل الأنواع ، كذلك كان يأتي الراوند والذي يعد أحد السلع الأساسية في صناعة العقاقير ، وكان الراوند الصيني من أجود الأنواع ويفيد في أمراض المعدة والكبد والكلى ، ولونه أخضر ، لين المجس ، ويعرفه العرب من قديم الزمان ، ويرد بكثرة من الصين ، ويجمعه الصينيون من صحراء بلاد التتار . وكذلك مادة التوتيا والزعفران وهى من المواد المستخدمة في الطب كذلك ، والتوتيا كانت تستخدم بعد تنقيتها في تحضير سوائل لعلاج أمراض العيون ، بالإضافة الى العطور والبخور ، وأشهر أسواقها ميناء زيتون<sup>(٢٧٦)</sup> . وينبغي أن نشير الى أنه كان بإمكان أهل الصين عند وصولهم الى جدة أن يقيضوا كمية قليلة من الحرير والبورسلين بكميات كبيرة من العاج والذهب وغيرهما من السلع ، أو بعبارة أخرى أن جدة قامت بتصدير بعض سلع أفريقيا الواردة اليها الى الصين في مقابل الحصول على منتجات الصين<sup>(٢٧٧)</sup> . ومنها أيضا بعض منتجات مصر ، وبلاد الشام والجزيرة العربية ، وربما الكثير من السلع الأوروبية .

وفيما يتعلق بعلاقة جدة ببلاد الهند فانه يمكننا القول أن جدة كانت تربطها علاقات وثيقة ببلاد الهند ، حيث كان لكثير من الموانئ الهندية دور فعال في حركة التجارة العالمية طوال العصور الوسطى ، بوجه عام وفي عصر سلاطين المماليك بوجه خاص ، فهي فضلا عن كونها موانئ تصدير في المقام الأول ، الا أنها كانت أيضا موانئ الاستيراد . يضاف الى هذا أن ملوك الهند الاسلامية ، حرصوا أن تكون لهم علاقات وطيدة مع بلاد الحجاز ، كما اجتذبت تجارة التوابل والأحجار الكريمة أفواجا مستمرة من التجار المسلمين الى سواحل الهند الغربية بوجه خاص<sup>(٢٧٨)</sup> .

ورغم كثرة الموانئ التي كانت لها علاقات تجارية وتربطها خطوط ملاحية مع جدة ، مثل سورات ، وبومباي ، وجوا ، والديبل ، وكوشين ، وقاليقوت الا أننا سنشير الى أهم هذه الموانئ وأبرزها ، والتي كانت لها علاقات واضحة مع جدة في العصر الذي نتناوله بالبحث ، ألا وهى ميناء قاليقوت « كاليكوت » على الساحل الغربى للهند وهو ساحل الملابار ، والتي كانت لها شهرتها العالمية في تجارة التوابل ، حيث كانت التوابل الواصلة منها الى جدة تشكل باستمرار أكثر من ثلث حمولة السفن القادمة من قاليقوت<sup>(٢٧٩)</sup> . ومن الواضح أن هذا

الميناء كان مفضلاً عند كثير من تجار جدة ، إذ أنه من الثابت أنه عذب استيلاء البرتغاليين على هذا الميناء ٩٢٠هـ/١٥١٤م ، فقد سمح القائد البرتغالي ألبوكيرك لعدد كبير من التجار أن يخرجوا على متن إحدى السفن ومعهم زوجاتهم وأولادهم ، وأمتعتهم وغادروها إلى جدة (٢٨٠) . ولقد استمدت قاليقوت شهرتها من تجارة التوابل بسبب ضخامة انتاج اقليم الملابار والذي يسميه الرحالة المغربي ابن بطوطة بلاد الفلفل لكثرة ما ينتج فيه من الفلفل (٢٨١) وتشير بعض المراجع إلى أن علاقة جدة بقاليقوت ترجع إلى عام ٨٢٨هـ/١٤٢٤م عندما خرج أحد تجار قاليقوت بسفينته ومر على ميناء عدن دون أن يرسو فيها متوجهاً إلى جدة ، حيث لقي كل ترحاب بها ، وفي العام التالي عاد ومعه أربعة عشرة سفينة ، ثم هذا حذوه كثير من التجار وربابنة السفن ، بحيث أنه في عام ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م وصل إلى جدة أكثر من أربعين سفينة من قاليقوت وعليها الكثير من منتجات بلاد الهند وبخاصة التوابل (٢٨٢) .

ومن منتجات الهند التي لقيت اقبالا شديداً الفولاذ الذي تصنع منه السيوف ، والذي اشتهر عليه الطلب في كثير من الأسواق العربية ، وبعض أنواع المنسوجات القطنية كالعبك (٢٨٣) . كما كان الزنجبيل الواصل من الهند من أكثر التوابل شيوعاً واستعمالاً في الحجاز ، ولا يقل أهمية عن الفلفل والبحار ، كما كان الراوند يمثل أحد السلع الأساسية ، أضف إليه الكافور والعود الهندي والزعفران والكرم والهال « الحبان » ، وجوزة الطيب وهي من السلع التي استخدمت كثيراً في الطب وفي الطعام ، كذلك كانت العطور الهندية والبخور ، ومن أنواعها عود الند والمسك وخشب الصندل والعنبر والملاذن والمصطكى (٢٨٤) كما كان خشب الساج من السلع الهامة التي ترد من الهند وكان يستخدم بصفة أساسية في صناعة السفن وبناء المنازل ، وكذلك كانت الفضة والماس ، والبللور ، وقرون وحيد القرن من السلع الهامة أيضاً ، بالإضافة إلى المرجان والذي يبدو ضمن سلع الهند التي هيمنت على تجارتها سلطنة الممالك ، فقد جاء في حوادث سنة ٨٨١هـ/١٤٧٧م في عهد السلطان الأشرف قايتباي أنه ورد مرسوم من السلطان إلى أمير مكة مضمونه « أن الواصل إلى مكة من المرجان وغيره مما هو من بضائع الهند لا يترك شيء منه يذهب به إلى اليمن ، حتى لا تدخل المراكب الهندية إلى اليمن ... » (٢٨٥) . ومن الهند كذلك

كان يتم جلب العقيق الى جدة ، والذي كان تم به ترصيع السيوف والخناجر والعقود ، وينقل منه الى أسواق القاهرة ومنها الى الاسكندرية لبيع للأوربيين الذين يقبلون عليه كثيرا (٢٨٦) كما كان يرد من الهند أيضا عرق الكافور ، وثمره كثيرة الاستخدام في الطب ذات نواة من نوع فواكه الخوخ والبرقوق وهي الهند شعيرة المعروفة باسم الاهليلج ، وهي تفيد في علاج أمراض المعدة والأمعاء والبصر ، وأكثر أماكن نموها ساحل الملابار ، وخاصة منطقة كولام ، والى جانب استخدامها في الطب كانت تستخدم في الصبغات (٢٨٧) ومن الهند كذلك كان يتم جلب الأقادية والتي يقول عنها أحد المحدثين : « ان الأقادية التي أخذت قيمتها تزداد شيئا فشيئا كعنصر جوهري الاهمية لفن الطبخ الأوربي لم يكن في الامكن الحصول عليها الا من الهند وأندونيسيا ، ولا بد لها من المرور من خلال فارس أو مصر ، فهذه التجارة لا يستغنى عنها » (٢٨٨) . كذلك كن يرد منها الى جدة جوز الهند والسكر والشمع والسنباذج « حجر الجلبج » ، والأزر والحرير (٢٨٩) .

وتجدر الإشارة الى أن اهتمام أهالى جدة بالتجار مع الهند قد فاق غيره، ذلك لأنهم أدركوا ان الاشتغال بالتجارة الهندية أكثر أمانا وأكثر ربحا ، فقد كانت تصلها السفن من موانئ الهند وأهمها قاليقوت تقريبا في شهر مايو من كل عام وقبل موسم الحج ، كذلك كان يصلها أعداد كبيرة من تجار القاهرة وبلاد الشام في ذلك الموسم الهندي لشراء كثير من السلع الهندية . وعادة ما كان التجار في جدة يخزنون البضائع في مستودعاتهم عدة أشهر الى أن يحين وقت الحج ، وخلال هذه الفترة ترتفع الاسعار شيئا فشيئا ، وغالبا ما كانوا يحققون أرباحا تصل ما بين ٣٠٪ ، ٤٠٪ وعندما يرسلون بعضا من هذه السلع الى مكة لكي تباع في موسم الحج فإنهم يحققون ربحا أكثر بلا شك (٢٩٠) .

أما عن صادرات جدة الى الهند بوجه عام وقاليقوت بوجه خاص فيأتى في مقدمتها الخيول العربية ، حيث كان عليها طلب كبير للحاجة اليها في الجيوش والاحتفالات (٢٩١) . هذا الى جانب سلع أوروبا المختلفة التي كانت تصل الى جدة عن طريق مصر وبلاد الشام ، وكان يمكن للزائر لأسواق قاليقوت أن يرى حوانيت خاصة لهذه السلع تباع النبيذ الوارد من كريت والأصواف وغيرها (٢٩٢) . كما كانت سفن قاليقوت تحمل في عودتها من جدة الدقيق من مصر

والذرة والشعير وزيت السمسم والقماش من حرير وموسلين وأصواف (٢٩٣) .  
يضاف الى هذا أنه كان في موسم الحج تصل جدة عن طريق مكة مقادير كبيرة  
من التمور العراقية ، والتي تعتبر واحدة من السلع الهامة التي كان يتم  
تصديرها الى الهند ، حيث تحملها السفن الهندية في طريق عودتها ، والتي كانت  
تلقى رواجاً كبيراً من مسلمي الهند بوجه خاص (٢٩٤) الى جانب منتجات شبه  
الجزيرة العربية مثل اللبان ، واللؤلؤ ، والتمور وغيرها ، فضلاً عن منتجات  
الساحل الأفريقي التي كانت تصل جدة مثل الذهب والنحاس والرتيق والعاج ،  
على الرغم من أن الهند تعتبر منطقة انتاج للعاج ، الا أن العاج الأفريقي  
تفوق على مثيله الهندي (٢٩٥) بالإضافة الى الزعفران ، وماء الورد ، والجوخ ،  
والتفتاه ، وأنواع أخرى من السلع ورد ذكرها عند أحد البرتغاليين في القرن  
العاشر الهجري ، السادس عشر للميلاد (٢٩٦) . هذا وقد سبق أن أشرنا في  
حديثنا عن أسواق جدة أن أعداد كبيرة من مسلمي الهند استوطنوا جدة في ذلك  
العصر ، بل ربما في فترة تسبق ذلك العصر ، وكانوا سبباً في ازدياد العلاقات  
بين جدة والهند ، وهم الذين تخصصوا في بيع المنتجات الهندية التي لاقت  
اقبالاً كبيراً سواء من بقية سكان جدة ومن الحجاز أم من زوار المدينة . مما  
ساعد على كثرة تدفق السلع الهندية ، بل وانتظام قوافل السفن الهندية بين  
البلدين الى قرب نهاية العصر المملوكي ، عندما وصل البرتغاليين الى المياه  
الشرقية وحينئذ تبدلت الأحوال .

### الجمارك في جدة :

أن المصادر التي بن أيدينا عن الاجراءات الجمركية التي كانت تتبع في ميناء  
جدة عند وصول السفن التجارية محملة بالبضائع اليها ، الا أنه في ضوء  
ما أورده هذه المصادر من اشارات عابرة ، وكذلك التطورات السياسية  
الدولية التي أدت الى ازدهار جدة واحلالها محل ميناء عدن في التجارة الدولية  
نستطيع أن نفرق بين مرحلتين متميزتين في طريقة فرض وتحصيل الرسوم  
الجمركية ، وهما المرحلة الأولى والتي تبدأ بخضوع بلاد الحجاز لحكم سلاطين  
المماليك حتى عشرينات القرن التاسع الهجري ، الخامس عشر للميلاد ، ثم  
المرحلة الثانية وهي التي تلت هذه الفترة الى نهاية العصر المملوكي عام ٨٩٣٣هـ /  
١٥١٧م ، وهي التي غدت فيها جدة كمنطقة تجارية هامة تمر بها تجارة الشرق

والغرب ، أو بعبارة أخرى الميناء المملوكى الأول على البحر الأحمر ، والذي ترد اليه تجارة الهند والصين وجنوب شرقى آسيا ويتم نقلها الى مصر وبلاد الشام ليعاد تصديرها الى الغرب الأوروبى ، ويتم منه تصدير سلع أوروبا بعد وصولها الى الاسكندرية ونقلها الى القاهرة ثم موانئ مصر على البحر الأحمر لتسحن الى جدة ومنها تأخذ طريقها الى بلدان الشرق الأقصى .

أما المرحلة الأولى فيمكننا القول أنها اتسمت بالعفوائية والتعسف والتخبط أحيانا في فرض انرسوم الجمركية وطريقة تحصيلها . اذ من المعروف أن جدة في هذه الحالة كانت تتبع مباشرة أمير مكة ، وهو الذى يقرر مقدار ما يجب أن يدفعه التجار عند وصولهم اليها من مبالغ ، والتي كان من شأنها أن تؤمن طريقهم الى مكة المكرمة ، وتحقق لهم الحماية والأمان والسلامة سواء أقاموا بجدة أو انتقلوا الى غيرها من مدن الحجاز المختلفة<sup>(٢٩٧)</sup> . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية اعتبر أمير مكة أن ما يتم تحصيله من أموال في جدة مصدرا أساسيا وحيويا بالنسبة له ، ينفق منه على جنده وأتباعه<sup>(٢٩٨)</sup> . كما يقوم هو بنفسه أو من ينييه عنه تحصيلها ، ولم تكن هذه المبالغ قاصرة على ما تم فرضه على ما يصل جدة من بضائع ، بل كان يتم تحصيله عما يصل اليها من مكولات أيضا ، بل وعما يصل مع الحجاج من أموال ، وبخاصة حجاج مصر والشمال الأفريقى وبلاد التكرور الذين يصلون اليها بحرا . ولقد بلغ مجموع هذه المبالغ في عام واحد على سبيل المثال وهو عام ١٣٦٤هـ / ١٣٦٢م « مائة ألف درهم وستون ألف درهم »<sup>(٢٩٩)</sup> .

ولم تكن عدلية تحصيل الرسوم الجمركية في جدة قاصرة على من يعينه أمير مكة لتحصيلها ، هذه المبالغ وهى التى عرفت باسم « المكوس » أو « الجبا » ، اذ يستفاد مما ذكرته بعض المصادر المعاصرة أن الأشراف الحسينيين أيضا كانوا يفرضون رسوما على التجار يتم تحصيلها بمعرفتهم ، وأنها خضعت لأهواء هؤلاء الأشراف الى أن كان عام ١٤٠٣هـ / ١٤٠٣م حيث قام أمير مكة بتعيين الفقيه جابر بن عبد الله الحراشى ، وفوض اليه الأمر في جميع ما يصل الى جدة من الشام ومصر واليمن والهند ، « وقرر لبنى حسن الرسوم التى يتناولونها الآن ، وجعلها لهم في ثلاث حالات ، وأبطل رسومهم السابقة . وكانت تؤخذ من التاجر مع الجبا ، فلم يجعل لهم على التجار سبيل ، فأراح

التجار من مطالبتهم<sup>(٢٠٠)</sup> » ويبدو أنه منذ ذلك العام أصبح أمير مكة يقوم بتحصيل هذه الرسوم بمعرفته له وللأشراف الحسنيين المرافقين له، والتي تم فرضها حتى على المراكب التي تصل الى جدة لكي تتزود منها بالماء أو الطعام ، والدليل على هذا أنه في المحرم من عام ٨١٨هـ/١٤١٥م « ورد الى جدة التناضى مفلح بما في صحبته من المراكب وانظراريد والمؤلفات والجلاب ، فاستقوا من جدة بمعاونة رميثة وأخذ منهم الزلة ومضوا الى ينبع ٠٠٠ » ، كذلك ما حدث في شهر صفر سنة تسع عشر وثمانمئة، عندما وصلت المراكب الكارمية والجلاب الينبعية الى جدة ، فأخذ منها أمير مكة « زلة له ولخواصه ثلاث عشر ألف مثقال ومئتا مثقال ، ومكتهم السقية من جدة ومضوا الى ينبع ٠٠٠ »<sup>(٢٠١)</sup> بل وقد لا نغالي اذا قلنا أنه في هذه الفترة وبسبب تعدد الصراعات والخلافات بين الأشراف الحسنيين كثيرا ما تعرضت مراكب التجار للعسف والجور في فرض الرسوم الجمركية عليها ، والعنف في تحصيلها<sup>(٢٠٢)</sup> .

وأمام الشكوى المتكررة من كثرة ما تحمله التجار في تلك الفترة كان لابد من اجراءات رادعة لأمراء مكة وأشرافها ، أو على الأقل لفت أنظارهم وتحذيرهم من مغبة ما يمكن أن ينجم عن هذا التعسف ، فقد أشارت بعض المصادر المعاصرة أنه في عام ٨٢٣هـ/١٤٢٠م أيام السلطان المملوكي المؤيد المحمودي أن أرسل يعتب على أمير مكة الشريف حسن بن عجلان كثرة الأموال التي يتحملها التجار ، بحيث أنها لم تسلم منها المتاجر السلطانية « ففى الرابع عشر من صفر في هذه السنة ، وصل كتاب من الملك المؤيد صاحب مصر نصره الله ، الى الشريف يتضمن عتبه عليه في أمور منها ، أخذه الموجب من المتاجر السلطانية ٠٠ » حين مرت عدة مراكب للتجار الكارمية بجدة في طريقها الى ينبع فأمرهم شريف مكة بانزالها في جدة « فصالحوه في ذلك بألفى افرنتى »<sup>(٢٠٣)</sup> . هذا الى جانب ما قام به الملك الناصر صاحب اليمن عام ٨٢١هـ/١٤١٨م من محاولة منع وصول مراكب تجار اليمن الى جدة في موسم الحج وتحويلها الى ينبع ، وذلك لكثرة ما تحمله تجار اليمن من شريف مكة ، الذي أخذ « يحدث على التجار كل عام حادثة ، وكلما تضجروا من واحدة أتبعها بثنائية وثالثة ، حتى تواصلت بشكواه الألسنة » . بل أن الناصر أمر بشحن « المراكب بالمقاتلة صينة

لها عن التمتع « وليعلم أمير مكة » أن العدل هدى وعمارة ، وأن الجور خراب وخسارة » (٢٠٤) .

ومع هذا ينبغي أن نذكر أنه كانت بعض الاعفاءات الجمركية ، إلا أنه فيما يبدو لنا أنها كانت نادرة أو قليلة خلال هذه الفترة ، لعل من أشهرها الاعفاءات الخاصة بركب الحاج المصرى خصوصا إذا كان السلطان حاضرا ، مثال ذلك ما حدث عام ١٣٢٠هـ/١٣٢٠م عندما شرع السلطان الناصر محمد بن قلاوون في الحج وتم تزويد الركب بكل ما تحتاج إليه طوال فترة الحج ، وضمن هذه الاستعدادات تم تجهيز أربع سفن في البحر الأحمر ، تحمل مائة وثلاثين ألف أردب من الشعير لتوفير احتياجات دواب القافلة من العليق ، واتجهت سفينتان إلى ينبع والأخريان إلى جدة . ولم نسمع عن تعرض أحد لهما ، أو محاولة فرض أية رسوم جمركية عليهما (٢٠٥) كذلك ذكرت كثير من المصادر المعاصرة أن الأحمال الخاصة بالمتجر السلطانى التى تصل إلى جدة كانت معفاة من فرض رسوم جمركية عليها إلا ما ندر منها (٢٠٦) .

كانت هذه أهم السمات التى اتسمت بها الفترة الأولى التى أشرنا إليها في بداية الحديث ، والتى اقتصرت بموضوع الجمارك في جدة وطريقة تحصيلها أما الفترة الثانية ، ففى الحقيقة أنها فترة كانت لها سماتها الخاصة بها ، والتى وضع فيها قيام سلطنة المماليك بمراقبة الحركة التجارية المزدهرة في جدة ، ثم إخضاع النشاط التجارى الخارجى لها لإشراف مباشر من قبل السلطات الحاكمة في عاصمة السلطنة بمصر ، وهو ما تجلّى فيما حدث في عشرينات القرن التاسع الهجرى ، الخامس عشر للميلاد ، عندما أرسل السلطان المؤيد شيخ الممودى حملة قوامها مائة من فرسان المماليك ، ومعهم أحد الكتاب لأخذ مكس المراكب الواردة إلى جدة من بلاد الهند (٢٠٧) ومنذ ذلك انحين استقرت في ميناء جدة حامية عسكرية مملوكية ، ثم أنشئت لجدة عدة وظائف للإشراف على التجارة الخارجية ، وتنظيم تحصيل الرسوم الجمركية بها . ويشير ابن إياس إلى ذلك في حديثه عن عام ٨٢٩هـ/١٤٢٥م اذ يقول « وكانت جدة تحت حكم أمير مكة ، فأول من تحدث في أمر جدة ونزع يد أمير مكة المشرفة فيها : قرقماس الشعبانى في دولة الملك الأشرف برسباى ٠٠٠ » (٢٠٨) .

أما عن الوظائف التى استحدثت لجدة فباتى في مقدمتها وظيفة « ناظر

جدة « أو « ناظر الخاص بجدة » حسبما يذكر مؤرخ مكة ابن فهد ذلك ، ففي حديثه عن شهر رمضان عام ١٤٣٧/١٨٤١م أيام الأشرف برسباي يقول : « وفيها في شهر رمضان قدم مباشرة جدة سعد الدين ابراهيم بن المره ، وهو ناظر خاص جدة على عادته ، والتاجر بدر الدين حسن بن شمس الدين محمد ابن المزلق الشامي ، عوضا عن الأمير المجرى الى جدة ٠٠٠ »<sup>(٢٠٦)</sup> والمعروف أن ناظر الخاص كان ينظر في خاص أموال السلطان ، وهي من الوظائف السلطانية ، أى أن السلطان هو الذى يعينه ولا يعين من قبل أمير مكة وكما كان الحال من قبل ، وبعد اصدار السلطان قرار تعيينه ، يخلع عليه ويتوجه الى جدة صاحبة القوة العسكرية المتجددة ليكون بها عادة في الموسم الهندي ، والذي يبدأ عادة من شهر جمادى الأولى الى أواخر شهر رجب من كل عام وقد يمتد الى شعبان ، فيقوم بتحصيل الرسوم الجمركية من التجار بمساعدة جماعة من المواطنين كانوا غالبا ما يصحبونه من مصر وهم الذين أشارت اليهم المصادر المعاصرة بأسم الأعوان<sup>(٢١٠)</sup> كذلك من المعروف أن هذه الوظيفة كانت من الوظائف المدنية الجليلة ، وكان يتطلب فيمن يتولاها أن يكون عارفا بأمور الحساب والتحصيل ، وهناك في المصادر المعاصرة من الاشارات ما يؤكد أن وظيفة ناظر جدة كان لا يتولاها الا من له دربة ودراية بالأعمال الجمركية ، فان اياس يذكر ذلك صراحة أنه عندما تحولت جده الى نيابة وتم اختيار ناظر خاص لها ، هو سعد الدين ابراهيم بن المره فان هذا الاختيار لأنه « شخص من المكاسة »<sup>(٢١١)</sup> . وهو بهذا يؤكد أنها كانت وظيفة مدنية وكما سبق أن أشرنا ، يختار من يتولاها من الموظفين المدنيين ، الا أنها تحولت فيما بعد الى وظيفة عسكرية يتولاها أحد أمراء الممالك ، وقد تم هذا التحول اعتبارا من عام ١٨٣٦م/ ١٤٣٢م ، حيث تذكر المصادر المعاصرة أنه في شهر جمادى الأولى من هذه السنة عزل سعد الدين ابراهيم بن المره ، وأخلع على الأمير أسنغا الطيارى أحد أمراء العشرات واستقر في نظر جدة عوضا عن ابن المره<sup>(٢١٢)</sup> .

ومن الوظائف التي عرفت جده في هذه الفترة من العصر المملوكى ، وظيفة « شاد جدة » أو وظيفة « شاد ديوان جدة »<sup>(٢١٣)</sup> والمعروف ان شاد الديوان هو متولى وظيفة استخلاص مايتقرر على الطوائف والأفراد من المعاملات المالية، من حيث التحصيل والصرف ، وهي الوظيفة التاسعة عشرة في سلك الوظائف

العسكرية في اندولة المملوكية ، والشاد يطلق على متولى الوظيفة المضافة الى اللفظ ، كذلك أطلق « شاد » على الشخص الذى يقوم بالتفتيش على الدواوين ويراجع حساباتها<sup>(٣١٤)</sup> وجدير بالذكر أنه منذ عام ٨٣٨هـ / ١٤٣٤م واضح أن متوليها كن أحد أمراء الماليك اذ تذكر بعض المصادر أنه في شهر صفر من هذه السنة « خلع على نكار الخاصكى ، واستقر شاد جدة ٠٠ » ، أى أن هذا الأمير المملوكى كان من طبقة الخاصكية المقربة جدا من السلاطين والمخصوصة بهم<sup>(٣١٥)</sup> وربما كان هذا بسبب حرص السلاطين على أن تكون كل صغيرة وكبيرة في جمارك جدة في يدى أتباعهم المخلصين لهم . وكان يتحتم أيضا على من تولى هذه الوظيفة التواجد في جدة في الموسم الهندى ، وكذلك في مواسم العمرة والحج ، حيث تصل مواكب المعتمرين والحجاج وكذلك قوافل التجار من شتى الأنحاء<sup>(٣١٦)</sup> .

كما نسمع عن وظيفة « مباشر ديوان جدة » ، والمعروف أن المباشر وجمعها مباشرون ، هم الموظفون الاداريون الذين يتولون الوظائف المختلفة المتعلقة بديوان جدة في ذلك العصر<sup>(٣١٧)</sup> . كذلك كان من الوظائف التى عرفتھا جدة في هذه الفترة ، وربما منذ فترة سابقة عليها وظيفة « الجابى » ، أى الذى يتولى مهمة جباية أى تحصيل الرسوم الجمركية ، وكذلك وظيفة الصيرفى، وقد يجمع شخص واحد وظيفتى الجابى والصيرفى في آن واحد . بل من المرجح أيضا أن يكون « شاد جدة » قد جمع بين وظيفته هذه ووظيفة الجباية أو ربما خضعت له مباشرة ، اذ تشير المصادر المعاصرة الى أنه حدث في شهر جمادى الآخرة من عام ٨٥٤هـ / ١٤٥٠م أيام السلطان جقمق أن هرب « شاد جدة » تمراز من بكتمر المعروف بالمصارع في مركب اشتراه بألف دينار ، وأخذ من العشورما جمعه بجدة خمسين ألف دينار أشرفى ، وبلغ ذلك السلطان فعظم كربه ، وقد حاول هذا الموظف اللجوء الى الحبشة والى الهند ، الا أن التجار بهذه البلاد حثوا حكامهم على عدم التعاون معه حرصا على أموالهم التى بجدة وخشية أن ينتقم منهم « الشاد » الجديد الذى عينه السلطان محل هذا الهارب<sup>(٣١٨)</sup> .

كذلك نسمع عن بعض الموظفين الآخرين وهم الذين ذكرتهم المصادر المعاصرة تحت اسم « شهود القبان » ، وهم من الكتبة وكانت مهمتهم وكما

يتضح من اسمهم مراقبة « القبان » أى الميزان الذى كان يتم به وزن بعض أنواع المتاجر والسلع . كما نسمع عن موظف سلطانى يقوم بتحديد ما تريد الحكومة المركزية فى القاهرة شراءه للمتجر السلطانى ، وغالبا ما يكون هذا الشخص على دراية واسعة بالأعمال التجارية . بالإضافة الى بعض الموظفين والذين كانت مهمتهم اشرافية على التجارة ، وهم الذين ذكرتهم المصادر تحت اسم « مباشرى الختم » ، هذه الوظيفة من الوظائف التى استحدثها المماليك لضمان استيفاء الضرائب النوعية على السلع الصادرة والواردة، ورسوم الجمارك وغير ذلك ، ولمنع غش السلع . وكان القائمون بها يتولون ختم الحمولات من البضائع كدليل على استيفائها المكوس المطلوبة ، وهم فى عملهم هذا أشبه بموظفى الجمارك فى عصرنا الحالى وهناك خاتم آخر كن يتم وضعه للدلالة على مصدر كل سلعة ، وتحديد جودتها وكدليل على أنها مرت على رقيب قام بفحصها<sup>(٢١٩)</sup> . وربما كن من الوظائف التى استحدثت بجدة أيضا وظيفة المشرف على « المراكب الكارمية » والذى كان ينوب عن رئيس التجار الكرمية فى مصر ، والمعروف أنه كان أكثر الكارمية غنى ومقما ، ويلى هذه الوظيفة على قدر ما يقدم من خدمات للسلطان وللدولة<sup>(٢٢٠)</sup> خصوصا وأن الكارمية كانوا قد احتكروا تجارة البحر الأحمر والمحيط الهندى ، وبصورة خاصة تجارة التوابل التى كانت تنقى رواجها فى البلدان الأوروبية . وكانت جدة وغيرها من موانئ الحجاز من أهم مراكز هذه التجارة فى البحر الأحمر ، وقد ترك ارتياد تجار الكارم ميناء جدة وما جلبوه معهم من مختلف السلع الرائجة أكبر الأثر فى دفع ذلك الميناء نحو حركة تجارية مزدهرة أدت الى ارتفاع موارده المالية ارتفاعا هائلا<sup>(٢٢١)</sup> . أما عن الرسوم الجمركية التى كان يتم تحصيلها فى ميناء جدة ، فان أهمها ما عرف باسم « المكوس » أو « العشور » باعتبار أنها تمثل ١٠٪ من قيمة ما يحمله التجار معهم من بضائع ويرى بعض الباحثين أن هذه المكوس أو العشور كانت تتفاوت تبعا للعلاقة مع دولة التجار ، وأنه فى عهد السلطان الأشرف برسباى مثلا كانت تتضاعف هذه المكوس اذا حدث ومرت مراكب التجار بميناء عدن ، بل أن السلطات المملوكية كانت تصادرها أحيانا<sup>(٢٢٢)</sup> الا أننا نستطيع القول — اعتمادا على ما أورده المصادر المعاصرة — أن ذلك لم يحدث على الإطلاق ، فقد أورد مؤرخ مكة ابن فهد فى حوادث سنة ٨٣٨هـ / ١٤٣٤م أيام برسباى النص التالى : « فيها كتب السلطان صاحب مصر بالألا يؤخذ من

التجار الواردين الى جدة من الهند سوى العشر فقط ، وأن يؤخذ من  
التجار اششاميين والمصريين — اذا وردوا جدة ببضائع اليمن — عشرين ، وأن  
من قدم الى جدة من التجار اليمنيين ببضاعة تؤخذ بضاعته بأجمعها للسلطان ،  
من غير ثمن يدفع له عنها ، وسبب ذلك أن تجار الهند في هذه السنين صاروا  
عندما يعبرون من باب المندب يجورون عن بندر عدن حتى يرسوا بساحل جدة  
فأقفرت عدن من التجار . واتضع حال ملك اليمن لقلة متحصلة ، وصارت جدة  
هي بندر التجار ويحصل لسلطان مصر من عشر التجار مال كثير . وصار نظر  
جدة وظيفة سلطانية فنه يؤخذ من التجار الواردين من الهند عشور بضائعهم  
ويؤخذ من العشور رسوم تقررت للنظار والشاد وشهود القبان والصيرفي وصار  
يحمل من قبل سلطان مصر مرجان ونحاس وغير ذلك مما يحمل من الأصناف  
الى بلاد الهند ، يطرح على التجار ، وتشبه به في ذلك غير واحد من أهل الدولة  
فضاق التجار بذلك ذرعا ، ونزل جماعة منهم في السنة الماضية الى عدن ، فتنكر  
السلطان بمصر عليهم ، لما فاتته من أخذ عشورهم ، وجعل عقوبتهم أن من  
اشترى بضاعة من عدن وجاء بها الى جدة — ان كان من الشاميين أو المصريين —  
أن يضاعف عليه العشر بعشرين ، وان كان من أهل اليمن أن تؤخذ بضاعته  
بأسرها . فمن لطف الله تعالى بعباده أنه لم يعمل بشيء من هذا الحادث « (٣٢٣) » .

ويزيد المقريزي عبارة أخرى على نفس النص الذي أورده حرفيا فيقول :  
« فمن لطف الله بعباده أنه لم يعمل بشيء من هذا الحادث ، لكن ثرثت هذه  
المراسيم تجاه الحجر الأسود ، فراجع الشريف بركات بن عجلان أمير مكة  
في أمرها السلطان ، حتى عفا عن التجار وأبطل ما رسم به » « (٣٢٤) » . بل انه  
يؤكد على أنه طوال عصر برسبای فان المكوس التي كان يتم تحصيلها في جدة  
لم تزد مطلقا عن ١٠٪ من مجموع أموال التجار الواردين اليها ، وأن هذا  
العشر كان « يؤخذ صنفا لا مالا من كل عشرة واحد » « (٣٢٥) » .

واذا كان قد تم تحصيل مبالغ أخرى فقد كانت مبالغ اضافية هي ما عرفت  
في ذلك العصر باسم « الرسوم » ، ومع هذا فان الأشرف برسبای الذي عرف  
عنه جمعه للمال بكل وسيلة واحتكاره لكثير من السلع ، قد أصدر عام ٨٣٨هـ /  
١٤٣٤م مرسوما بالغاء هذه الرسوم والتي كان يتم تحصيلها مع العشور ، وهي  
التي كانت قد «تقررت للنظار والشاد وشهود القبان، والصيرفي، ونحو ذلك من

الأعوان وغيرهم»<sup>(٣٢٦)</sup> وقد نهج نهجه من أتى بعده من السلاطين ، ففي عام ١٤٤٣/٥٨٤٣م أيام السلطان جلق ، صدر مرسوم ينظم أحد العشور من من التجار الواردين الى جدة بحرا « وأن يبطل ما كان يؤخذ سوى العشر من رسوم المباشرين ونحوهم ، فكان هذا من جميل ما صنع »<sup>(٣٢٧)</sup> بل انه بالرغم من حالة الانهيار الاقتصادي التي أخذت تظهر في تلك الفترة على أحوال دولة سلاطين المماليك في مصر ، وفي الوقت الذي شهدت فيه الموانئ المصرية والشامية زيادة في الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المختلفة باعتبارها من أهم الموارد المالية ، إلا أن السلطات المملوكية حرصت على ألا تزيد الرسوم الجمركية ، التي كانت تفرض على المتاجر القادمة من الشرق الأقصى ، وظلت هذه الرسوم تفرض بواقع ١٠٪ من قيمة السلع الواردة<sup>(٣٢٨)</sup> .

وينبغي أن نشير الى حقيقة هامة ، وهي أنه اذا كان سلاطين المماليك منذ عهد برسباي قد جعلوا هذه العشور من حقوق الدولة ، فليس معنى هذا أنهم حرموا أمير مكة منها نهائيا ، بل أنهم أرادوا الاستعانة بمتحصل ميناء جدة في الانفاق على الجهود الحربية الذي كان عليهم أن يوجهوه ضد محاولات الغرب الأوربي ، المتمثلة في الحصار الاقتصادي الذي تم فرضه ضد سلطنة المماليك بقصد اضعافها ، حتى يتسنى لهم العودة الى احتلال بلدان الشرق الأدنى مرة أخرى ، ثم ما تلا ذلك من محاولات البرتغاليين الوصول الى البحار الشرقية وضرب قوة المسلمين ممثلة في المماليك ، وهي قوة تعتمد اقتصاديا وبالدرجة الأولى على كونها الوسيط التجاري بين الشرق والغرب . ومع هذا تشير المصادر المعاصرة الى انه تم اقتسام متحصل بندر جدة بين أمير مكة والسلطة المركزية بنسب مختلفة ، ففي عام ١٤٣٢/٥٨٣٢م صدر مرسوم سلطاني « بالانعام على صاحب مكة السيد بركات بن عجلان بثلاث المتحصل من عشور تجار الهند الواصلين الى جدة »<sup>(٣٢٩)</sup> . كذلك نسمع أنه في عام ١٤٣٧/٥٨٤٠م صدر مرسوم بأن يأخذ أمير مكة نصف الأموال التي تحصل على البضائع الواردة من الهند ، والتي عرفت بالهندي تميزا لها عن رسوم التجارة المكية البرية التي عرفت بالعدني ، وهي من حقوق أمير مكة ، وكل من الهندي والعدني ضرائب جمركية على الواردات<sup>(٣٣٠)</sup> .

كما كان لظهور البرتغاليين في البحار الشرقية ، وتعبثهم في البحر الأحمر ،

أثره الواضح في أحوال جدة ، وفي ارتفاع الرسوم الجمركية ، فمنذ عام ١٨٩١م / ١٥١٢م عندما تولى الأمير حسين الكردي نيابة جدة ، وقيامه ببناء سور وأبراج حول المدينة فإنه « جاز على التجار في أمر العشر » ، ولم نسمع بعدها عن الرسوم الجمركية شيئاً ، إذ أن كل ما أشارت إليه المصادر منذ عام ١٩٢٠م / ١٥١٤م هو أن « بندر جدة خراب بسبب تعيث انفرنج على التجار في بحر الهند فلم تدخل المراكب بالبضائع الى بندر جدة نحو من ست سنين ، وكذلك جهة دمياط » (٣١) .

### الاجراءات الجمركية :

وإذا كنت المصادر التي بين ايدينا لم توضح لنا الاجراءات الجمركية التي كانت تتبع في ميناء جدة ، فاننا اعتماداً على ما كان متبعاً في معظم الموانئ التي خضعت لحكم سلاطين المثلث ، نستطيع القول أن السفن التجارية خضعت لنظم دقيق في جمرك جدة واجراءات حكومية عدة ، ومن المحتمل أن تكون ادارة الجمارك قد منحت للتجار القادمين اليها وبخاصة تجار الهند والصين باعتبارهم غرباء عن البلاد مخازن حكومية كبيرة ، وتتولى هيئة الجمارك حراسة السلع الموجودة بها نظير رسم معين يدفعه التجار للسلطات ، وللتاجر الحرية في أن يترك بضاعته ويحملها معه أينما شاء . ولدى وصول السفن الى جدة يصعد عليها عمال السلطان ويبدؤون في مباشرة أعمالهم وهي على ثلاث مراحل ، أولها معرفة جنسية السفينة ، وعمل احصاء بعدد المسافرين عليها ، وكتابة قائمة بأسمائهم والسلع التي يحملونها ، ثم تبليغ كل هذه المعلومات للجهات المسؤولة في جمرك جدة . وثانيهما أنه بعد أن تدخل السفينة الميناء ترفع عندها أشرعتها ودفتها وتحفظ لدى السلطات المحلية لحين التحقق من بيانيتها ، ودفع ما عليها من رسوم ، ثم السماح للربان والركاب بالنزول للميناء . ثم تأتي المرحلة الثالثة والتي تبدأ فيها جباية الرسوم المقررة ، ومن المؤكد أن ميناء جدة اختلف عن بقية موانئ السلطنة المملوكية في عدم جباية جزية الرأس والتي كان يدفعها التجار من غير المسلمين لأنهم كانوا ممنوعين من دخول جدة . ومن المرجح أنه كان يتم تحصيل رسم دخول والذي كان يقدر بحوالي ٢٪ من قيمة السلع المحمولة على السفينة (٣٢) .

وينبغي أن نذكر أنه في عصر سلاطين المماليك كان يتم تحصيل ضرائب على شكل زكاة من التجار المسلمين ، وربما حدث ذلك أيضا في جدة ، وهي في الواقع ليست زكاة بل هي ضرائب وتأخذ صفة الزكاة الواجبة على كل مسلم ، ومثل هذه الاموال لم تكن من ابتكار المماليك بقدر ما كانت موروثية من عصور سالفه (٣٣٣) ومثل هذه الأموال كانت تعتبر مكوسا غير شرعية . منها مقرر المراكب ، وهو ما يؤخذ عن كل مركب وزكاة الدولة ، وهو ما يؤخذ عن الرجل من زكاة ماله ولو عدم ، وإذا مات يؤخذ من ورثته (٣٣٤) كذلك قامت السلطات المحلية بتحصيل زكاة معلومة من متجر الكارمية كلما حال عليه الحول ، ولم يحدد المؤرخون المعاصرون قيمة هذه الزكاة ومنهم انقلشندى الذى قال « أنها تجرى مجرى سائر متحصل الاسكندرية » (٣٣٥) . ثم يتم انزال السلع وتفتيشها لتقدير الجمارك عليها ، والتي بلغت ١٠٪ في معظم الأحوال وكما سبق أن أشرنا . ومن المرجح أن ما يعرف باسم اقرار الحيزة قد حل محله عملية استحلاف التجار والركب بأنه ليس عندهم الا ما وجد معهم ، وهو ما كان متبعا في كل موانئ وجمارك المدن التي خضعت لحكم سلاطين المماليك (٣٣٦) .

كذلك لا ندري هل وجد في محرك ميناء جدة ما كان متبعا في الموانئ الأخرى من وجود موظفين أجانب يمثلون جماعات التجار الهنود والصينيين وتعينهم حكوماتهم بموافقة السلطان المملوكي ، ويقتصر نشاطهم على دائرة الجمر ، يراعون أن مواطنيهم التجار لا يدفعون في السلعة أكثر من ثمنها ومرة واحدة ، ويمسكون سجلات للمبيعات والمشتريات لمواطنيهم لمقرنتها بسجل السلطات المحلية ، ويعملون أحيانا كضامنين للتجار من مواطنيهم الذين يتركون المدينة وعليهم ديون للجمارك ، أو لهم أو عليهم أموال للتجار الوطنيين ، مثلما كان الحال في معظم موانئ مصر والشام والتي كان يتردد عليها تجار من بلدان مختلفة . يضاف الى هذا أنه اذا قد نسب لعمال الجمارك اذ ذاك التشدد في جمع الرسوم وتحصيلها ، أو دقة التفتيش أو التحقق من شخصية الوافدين وبخاصة منذ أواخر القرن العاشر الهجري ، السادس عشر للميلاد ، فهذا يرجع لحالة الحرب بين سلطنة المماليك والبرتغاليين في المياه الهندية ، وليس هذا الا حرصا من الدولة على مصالحها وأمنها (٣٣٧) ومع هذا فانه بمقدرونا أن نؤكد على أن المعاملة التي كان يلقيها التجار في ميناء جدة طوال هذه الفترة التي نتحدث عنها كانت أفضل بكثير ، من تلك التي كانوا يلقونها

في كثير من الموانئ الأخرى مثل عدن ، ولنضرب بعض الأمثلة على ذلك مما ورد في المصادر المعاصرة ، حيث يذكر لنا مؤرخ مكة ابن فهد في حوادث سنة ٨٣٢ هـ / ١٤٢٩م عبارة « المراكب المجورة على عدن من الهند ٠٠٠ » وفي لفظة « المجورة » خير دليل على هروب هذه المراكب من الرسو في عدن (٣٣٨) وما حدث عام ٨٣٥ هـ / ١٤٣١م عندما وفدت سفينة من سفن الصين إلى سواحل عدن ، وأرسل ربانها إلى جدة يستأذن في القدوم إليها ، لبيع ما تحمله سفينته من متاجر بها لهو خير دليل على تفضيل هذا الربان الرسو في جدة على الرسو في عدن (٣٣٩) .

وإذا كنا قد أشرنا في الصفحات السابقة عن الإعفاءات الجمركية التي شهدتها الفترة الأولى من حياة مدينة جدة ، فهنا يجب أن نذكر أن المصادر لم تشر إلى ذلك إلا نادرا ، كأن ذلك كان شيئا مألوفا أن يحدث ، ومع هذا نستطيع أن نؤكد أن جميع ما كان يتم جلبه إلى جدة في هذه الفترة للمهم الشريف أي ركب أمير الحاج المصري ، من سائر الأصناف برا وبحرا من مأكولات وأصناف أخرى وقرب للمياه أو مشروبات سكرية، وغير ذلك كان لا يتعرض إليه أحد من أهل المكس مطلقا بوجه من الوجوه (٣٤٠) .

أما عن موضوع الاعتداء على سفن التجارة في البحر الأحمر ، فقد كان مما أولته دولة سلاطين المماليك اهتماما خاصا، لدرء خطر تهجم القراصنة واعتداءاتهم على الركاب ، ونهب السفن وما عاينها من سلع، لذا قام بالحراسة في البحر الأحمر أسطول حربي مملوكي ، كما أن بعض سفن الصين وغيرها كانت تأتي في حراسة سفن حربية، أو عليها بعض المحاربين المزودين بالأسلحة للدفاع عنها وعن الركاب والبضائع (٣٤١) .

### النشاط الزراعي والرعوي :

قبل الحديث عن النشاط الزراعي والرعوي في جدة في العصر المملوكي ، يجب أن نشير إلى أن المعلومات التي وصلت من خلال المصادر والمراجع التي أتيت لنا فرصة الاطلاع عليها معلومات قليلة جدا ، إلا أننا سنحاول من خلال هذه المعلومات أن نلقى بعض الضوء عن ذلك النشاط وأول ما يسترعى انتباه الباحث في هذا المجال هو عامل المناخ وأثره في الحياة الزراعية والرعوية لا في

جدة فحسب بل في اقليم الحجاز ككل . هذا المناخ الذى يميل بشكل ملحوظ الى الجفاف ، والذى يسيطر على أغلب منطقة الحجاز بوجه عام وعلى جدة بوجه خاص وقد يبدو هذا غريبا اذا أدخلنا فى اعتبارنا أن اقليم الحجاز يحيط به مسطح مائى وهو البحر الأحمر فى الغرب . وهو امتداد مائى يبدو للوهلة الأولى أنه كفى بما ينتج عنه من بخر ، أن يجعل المنطقة أميل الى الرطوبة النسبية للمطر . ولكن بعض العوامل الطبيعية حالت دون هذه النتيجة المفترضة ، ومن ثم أدت الى الجفاف الذى أصبح السمة المناخية الغالبة على هذه المنطقة . وذلك راجع الى أن البحر الأحمر فى الغرب لا يشكل فى حقيقة الأمر الا سطحا ضيقا اذا قيس ببعض البحار الداخلية مثل البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأسود، والمساحات المائية الهائلة مثل المحيطات ، ومن هنا فان أثره من حيث الرطوبة غير كف لكسر حدة الامتداد الصحراوى الجاف . كما أن رياح السموم الحارقة تستوعب أغلب هذا البخار وتحول دون تحوله الى أمطار ومن ثم تقتضى على أثره ، وقد نتج عن هذا أن منطقة الحجاز أصبحت بادية صحراوية قد لا يصيبها المطر لفترات طويلة (٢٤٢) .

هذه التحقيقة المناخية هى التى جعلت الرحالة الذين زاروا هذه البلاد أو المؤرخين والجغرافيين الذين تحدثوا عنها يصفونها بالفقر حينا وعدم الخصوبة أحيانا أخرى، فقد وصفها أحد الرحالة الفرس بقوله: «بلاد العرب قليلة الخصب، ويسكن أهلها الصحراء ويملكون الدواب والمواشى ويقيمون فى الخيام» . وفى وصفه لمدينة جدة يقول : «وليس فى جدة شجر ولا زرع، وكل ما يلزمها يحضرونه اليها من القرى . وبينها وبن مكة اثنا عشر فرسخا» (٢٤٣) . كما أن هذه الظاهرة المناخية تفسر لنا السر فى كثرة عدد صهاريج المياه بمدينة جدة ، حيث كانت جدة منذ القدم تعتمد على هذه الصهاريج لحفظ الماء فى أيام المطر ، وتخزينه الى وقت الحاجة فقد ورد فى احدى الرحلات المغربية التى تمت للمدينة عام ١١٨٣/٥ أنه « بخارج هذه البلدة مصانع — أى صهاريج للماء — قديمة تدل على قدم اختطاطها ويذكر أنها كانت من مدن الفرس وبها جباب منقورة فى الحجر الصلد يتصل بعضها ببعض ، تفوق الاحصاء كثرة وهى داخل البلد وخارجه ، حتى أنتم يزعمون أن التى خارج البلاد ثلاث مئة وستون جبا ، ومثل ذلك داخل البلد ، وعائنا نحن جملة كثيرة لا يأخذها الاحصاء » . بما يرجح أن أهل جدة استغلوا

هذه الصحاري والآبار كثيرة المياه في الزراعة والرعى (٢٤٤) . كما قال عنها رحالة مغربي آخر زار المدينة عام ١٣٢٩م/٨٧٣٠م « وصلت جدة ، وهي بلدة قديمة على ساحل البحر يقال انها من عمارة الفرس ، وبخارجها مصانع قديمة ، وبها جباب للماء منقورة في الحجر الصلد يتصل بعضها ببعض تفوت الاحصاء كثرة ، وكانت هذه السنة قليلة المطر ، وكان الماء يجلب الى جدة على مسيرة يوم ٠٠٠ » (٢٤٥) كذلك ذكر الحضراوي : « أن الله تعالى جعل سقيا أهلها من ماء السماء وبركاتها ، وليس بها بئر ولا نهر عزب المطر » لذا فقد حرص أهلها على اتخاذ العديد من الصحاري خارج المدينة في مجرى السيول المنحدرة من الأودية والجبل (٢٤٦) وقد سبق أن أشرنا الى قول ابن الجاور الذي زارها حوالي عام ١٢٢١م/٨٦٢٠م من أنه كان يوجد في جدة خمسمائة صهريج بباطن البلد وبظاهر البلد مثلها ، أي أن عدد الصحاري بها قد بلغ ألف صهريج زعمه ، منها صحاري عامة يستفيد منها ومن مئها عامة الناس ومنها صحاري خاصة (٢٤٧) .

كما أن هذه الحقيقة المناخية ربما فسرت لنا نظام « الحمى » أو الأحماء الخاص بالمراعى ، ويقتصد بها المواضع التي فيها كلاء وتحمل من الناس أن يرعوا فيها (٢٤٨) أو حسبما يذكر السهمودي مؤرخ المدينة المنورة أنه « موضع من الموات يمنع التعرض له ليتوفر فيه الكلاء ، فترعاه مواشي مخصوصة » (٢٤٩) . أي أنه ملكية يستغلها رئيس إحدى القبائل للاستفادة منها له ولقبيلته . ويوضح لنا الامام الشافعي بداية ظهور هذا النظام وكيفية بقوله : « كان الرجل العزيز من العرب اذا انتجع بلدا مخصبا أوفى بكأب على جبل ان كان به ، أو نشز ان لم يكن به جبل ، ثم استعواه ووقف له من يسمع منتهى صوته بالعواء فحيث بلغ صوته حماء من كل ناحية فيرعى مع العامة فيما سواه ويمنع هذا من غيره لضعاء سائمتة وما أراد قرنه معها فيرعى معا . » ، أي أن نظام الحمى هذا يمثل عملية تحويل الأراضي المشاع الى ملكية خاصة عن طريق القوة والسطوة والسيطرة والجاه (٢٥٠) .

أما عن نشاط البدو في المناطق التابعة لجدة والقريبة منها ، فينبغي أن نذكر أن الرحالة المغربي ابن جبير قد أشار اليهم اشارة عابرة عندما قال : « وأكثر سكان هذه البلدة مع ما يليها من الصحراء والجبال أشراف علويون ، حسنيون وحسينيون وجعفرانيون ، رضى الله عن سلفهم الكريم . وهم في شظف من العيش بحال

يتصدع له الجهاد اشفاقا ، ويستخدمون أنفسهم في كل مهنة من المهن : من اكراء جمال ان كانت لهم ، أو يبيع لبن أو ماء الى غير ذلك من تمر يلتقطونه أو حطب يحطبوته وربما تناول ذلك نساءؤهم الشريقات بأنفسهن ، فسبحان المقدر لما يشاء . . . » (٢٥١) .

وفي العصر المملوكي كانت قبائل الأشراف هذه قد تفرعت عنها فروع منها آل أبى ندى ، وآل على ، وآل عبد الكريم ، والأدارسة حسبما يذكر لنا ذلك أحد مؤرخى مكة المعاصرين ، وان لم يزد على ذلك (٢٥٢) . ومن فروعهم أيضا آل بركات ، وآل خليفة وكانوا يسكنون وادى غاطمة ، وكذلك عنهم آل حراز بين جدة وبحرة (٢٥٣) .

كما نستطيع أن نميز بين عدة قبائل أخرى غير الأشراف ، ففي المنطقة القريبة من جدة والتي تعرف بالسيل كنت تقيم بعض القبائل البدوية ، ومنها قبيلة عتيبة وقبيلة هذيل ، ويذكر لنا بعض الرحالة أن قبيلة عتيبة هذه كانت من أغنى القبائل ، فهي تملك كثيرا من الجمال والنياق والغنم والماعز ، بل لديها عدد كبير من الخيول النجدية الشهيرة . كذلك يذكر أن بعض القبائل الأخرى كانت تزرع البرسيم والنخيل مثل قبيلة لحيان التي كانت تعتمد في زراعتها هذه على مياه العيون والآبار المتوفرة في بعض الوديان القريبة من جدة (٢٥٤) ويحدثنا الادريسي عن بعض هذه الأودية وكثرتها في وصفه للمنطقة الواقعة بين جدة ومكة ، والقبائل العربية التي نزلتها فيقول أن المسافرين بينهما اذا خرج « عن مكة في كل جهة تلقاه أودية هناك جارية وعيون مطردة وآبار غدقة وحوائط كثيرة ومزارع متصلة . . . » ، وفي موضع آخر يتحدث عن قبيلة جهينة التي كانت تسكن المنطقة التي كانت تعرف ببطن مر « هو منزل فيه عين ماء في مسيل رمل وحوله نخيلات يأوى اليه قوم من العرب . ومن بطن مر الى عسفان ثلاثة وثلاثون ميلا وعسفان حصن بينه وبين البحر نحو من عشرة أميال وبه آبار ماء عذبة ويسكنه قوم من جهينة » (٢٥٥) .

ومن القبائل العربية التي ورد ذكرها كثيرا في مصادر العصر المملوكي كانت قبيلة حرب (٢٥٦) ، وجدير بالملاحظة أن موطن هذه القبيلة الكبيرة في بلاد الحجاز حيث تمتد مساكنها من جنوبى ينبع الى القنفذة على مضاذاة الساحل وحول المنطقة الجبزية الممتدة من المدينة المنورة الى مكة المكرمة الى قرب جبل أبانيل ، وقد قسمهم بعض الباحثين الى ستة بطون ، منها بنو على ، حيث تقيم بعض

أفخاذهم في الحجاز ، وبنو سالم وهم من أكبر أقسام حرب ، منهم من يقيم بالحجاز كالأحامدة بين المدينة المنورة وينبع ، ومنهم صبح في جبل صبح وبدر ، ومنهم الحمران بين مكة المكرمة وجدة ، وبنو جابر بين مكة وجدة ، وبشر في وادي فاطمة<sup>(٢٥٧)</sup> ومن قبيلة حرب أيضا بطن كبيرهم زبيد ، وهم غير زبيد اليمن ، كانوا يسكنون المنطقة الساحلية من جنوب جدة الى ينبع ، وكانت قبهم امارة حرب<sup>(٢٥٨)</sup> كما عاشت جماعات منهم الى الشرق من جدة في أكواخ مبنية من جريد النخل وسعف النخيل ، وهؤلاء كانوا يمدون جدة بما تحتاجه من الحليب والزبد والتمور<sup>(٢٥٩)</sup> .

وتجدر الإشارة الى أن المناطق التي عاشت فيها هذه القبائل كانت تعتبر من أهم المناطق التي زودت مدينة جدة بالمادة اللازمة لصناعة الخسف ، والتي كانت تعتمد على أوراق شجر النخيل التي تجفف وتشذب بحيث تتحول الى قطع مستطيلة من السعف ، تصنع منها البسط التي كانت تسمى الخسف التكروني ، كما كان يصنع منها الزناويل وهي الأوعية الكبيرة التي توضع فيها الحبوب من الأرز والحنطة والدخن والشعير ، حيث تتصدر حوانيت باعة البذور ، كما كان يصنع من هذا السعف الزناويل الصغيرة التي تحمل فيها متطلبات العائلة اليومية ، من خضار وحبوب ولحم وما اليها<sup>(٢٦٠)</sup> ونظرا لكثرة ما تملكه القبائل البدوية هذه من أعداد كبيرة من أشجار النخيل ، فانهم كانوا يقومون بتعبئة التمور بعد اكتمال نضجها في سلال كبيرة ضاغطين عليها لتقليل حجمها ، مكونين منها كعكات مستديرة ، يبلغ وزن الواحدة منها حوالي ٥٠ رطل ، ثم يقومون بارسال هذه التمور الى مكة المكرمة وجدة . ومنهم من يقوم ببيع هذه التمور التي تسمى بالعجوة أيضا في سوق جدة بنفسه ، ويقوم بنقطيها بسكين كبير ، وهذه العجوة كانت تشكل جزءا أساسيا في الوجبات اليومية لكثير من طبقات مجتمع مدينة جدة وحتى فترة زمنية وجيزة مضت<sup>(٢٦١)</sup> كما تشير بعض المراجع الى أن بعض هؤلاء البدو كانوا يسكنون فيما وراء باب مكة ، أحد أبواب مدينة جدة القديمة ، وأن حرفتهم الأساسية هي تأجير ما لديهم من ابل لكل من يريد السفر الى مكة أو الى المدينة المنورة ، وأن هؤلاء البدو كانوا يعيشون في خيام أو أكواخ عديدة على جانبي الطريق المؤدى الى مكة . كما أن بعض هؤلاء البدو كانوا يقومون بجمع الحطب من مسافة ليست بعيدة

عن جدة في المناطق الجبلية القريبة منها • وأن قبيلة حرب كانت تحتكر عملية نقل المعتمرين والحجاج من جدة الى مكة منذ أمد طويل ، كما أن بعض البدو من قبيلة لحيان وهم بطن من هذيل كانوا ينزلون في البادية على جانبي الطريق الممتدة من جدة الى مكة ، وكانوا يرتزقون من خدمة المعتمرين والحجاج بتقديم الماء والطعام لهم (٣٦٢) •

وجدير بالذكر أن أشجار النخيل بالنسبة لهؤلاء البدو قد اكتسبت أهمية خاصة ، فهي التي تحمل التمر ، أكثر الفواكه شيوعا وتنوعا في الانتفاع به لديهم ، بل ان من مظاهر هذه الأهمية أن ثروة القبيلة أو الفرد فيها كانت تقاس بمقدار ما يملك من نخيل الى جانب الجمال • ولقد اهتم هؤلاء البدو بزراعة أنواع مختلفة من النخيل تحمل أنواعا مختلفة من التمر • كذلك كن الجمال بالنسبة لهؤلاء البدو رمز الحياة ، فأبدوى يشرب لبن الناقة أى أنثى الجمل ، ويأكل لحم الجمل ويغطي نفسه برداء مصنع من جلده ، ويصنع خيمته من وبره ، ويستخدم مبره وقردا في أغراض الطهي أو التدفئة ، كما أن الجمل هو الوسيلة الأساسية للمواصلات ، بل الوسيلة الوحيدة للمواصلات البعيدة ، بل يمكننا انقول أن الجمل كان يمثل العملة الصعبة — ان جاز لنا هذا القول — في المعاملات فهو المهر الذي يدفع لأهل العروس ، والدية التي يتقاضاها أهل القتيل • ثم يأتي النصار في مرتبة أدنى من الجمل ثم الحصان الذي يعتبر دابة ترف لأهل البادية ، وأخيرا الأغنام والماعز والكلاب اللازمة للحراسة (٣٦٣) •

وإذا كن الرعى يشكل المورد الاساسى لهؤلاء البدو ، فانه بأية حال من الأحوال لم يكن موردهم الوحيد ، فقد أشرنا الى زراعتهم لأنواع مختلفة من النخيل ، حصلوا منها على التمر الذي يعتبر الغذاء الاساسى لهم ولأولادهم ، ومورد رزق لهم في نفس الوقت ، كما انتفع بعضهم بمرور قوافل الحجاج في أراضيهم ، وقدموا اليهم ما يحتاجون من خدمات لقاء مبالغ دفعوها لهم • فضلا عن أن هؤلاء البدو لما خضعتهم مدينة جدة قد قاموا بنوع من التبادل التجاري مع المدينة ، حملوا اليها بعض نتاج البادية من الاغنام أو وبر الجمل الذي يصلح لبعض أنواع النسيج ، وحصلوا منها على بعض السلع التي يحتاج اليها أهل البادية ، بل أنهم شاركوا في الاحداث السياسية بنصيب كبير وبخاصة في

الصراعات التى قامت بين الأشراف الحسينيين من أمراء مكة طوال ذلك العصر (٣٦٤) .

وإذا كنت مدينة جدة كما وصفها الرحالة والجغرافيين والمؤرخين المعاصرين فقيرة فى الزراعة وتعتمد على مياه الأمطار والعيون مثلها مثل بقية إقليم الحجاز ، فإنه تضافرت عدة عوامل لتعويضها عن هذا الفقر قبيل هذا العصر الذى نتحدث عنه ، اذ يذكر الرحالة ابن جبير أنه « قد جلب الله اليها من المغاربة ذوى الأبصار بالفلاحة والزراعة فأحدثوا فيها بساتين ومزارع ، فكثروا أحد الاسباب فى خصب هذه الجهات ، وذلك بفضل الله عز وجل ، وكريم اعتناؤه بحرمه الكريم ، وبلده الأمين » (٣٦٥) وأظهر أن المغاربة انتشروا فى بقعة عريضة حول جدة ومكة المكرمة سواء للتجارة أم للزراعة ، وأنهم وصلوا فى انتشارهم الى حلى بنى يعقوب ، فقد جاء فى رسالة من وثائق الجنيزا كتبها ابن الى أمه يخبرها برصولة الى قموص فى مصر ، وأنه سأل عن أولاد عمه فلأخبره رجل أنهم فى عافية فى بلد يقال له حلية (٣٦٦) وقد ذكر ياقوت أن حلية هى حلى بنى يعقوب (٣٦٧) .

وهكذا رأينا أنه توفر لجدة العنصر البشرى الضرورى لقيام الزراعة بما اديه من خبرة فى هذا المجال ، أما عن المناطق الزراعية أو الاراضى الصالحة للزراعة فيمكننا القول أنها كانت كثيرة أيضا ، حيث كانت المناطق المتاخمة لها خصبة وصالحة للزراعة ، أى أنها كانت بمثابة الظهير الزراعى الذى تستمد منه جدة كل احتياجاتها . من هذه المناطق منطقة الوديان الموجودة بين جدة ومكة ، ولعل أشهرها كان وادى مر الذى كان يقع على طريق حجاج مصر والشام ، على مسيرة يوم واحد أو أقل من مكة (٣٦٨) وبمقاييس عصرنا الذى نعيشه الآن فإنه يقع على مسافة أربع وعشرين كيلو مترا شمال مكة المكرمة على طريق الجارة المؤدية الى المدينة المنورة (٣٦٩) ووادى مر هذا هو الذى كان يعرف تحت اسم « مر الظهران » ، ويطلق عليه الآن اسم « وادى فاطمة » والذى يعد من أعظم أودية الحجاز وأهمها (٣٧٠) . وقد أجمع المؤرخون والرحالة والجغرافيون المسلمون طيلة العصر المملوكى بل والعصر الذى قبله على خصوبة هذا الوادى ، وأهميته الفائقة كأحد مصادر الفواكه والخضروات والحبوب

لأهل جدة ومكة المكرمة ، كما أشادوا بكثرة نخيله وقراء العديدة ووفرة عيون منئه التي كانت أساس الزراعة فيه (٢٧١) .

فمن الأمثلة العديدة على عيون الماء التي ورد ذكرها في المصادر المعاصرة بهذا الوادي كانت عين سروعة ، وهي عين بمر الظهران شمال الحديبية ، اندثرت فيما اندثر من عيون مر الظهران في سبعينيات القرن الرابع الهجري ، العشرين للميلاد ، وقد سمي الوادي الذي تجرى فيه باسمها ، بل هي أقدم عيون مر الظهران . كذلك كانت « الخضراء » من وادي مر إحدى العيون التي زرعت حولها منطقة فسيحة سميت باسمها وأمدت جدة بكثير من منتجاتها الزراعية سواء من الحبوب أم الفواكه والخضروات (٢٧٢) .

كذلك من الأمثلة العديدة على القرى الكثيرة بهذا الوادي قرية « أبى عروة » وهي قرية بها نخل كثير ومزارع وتسقى من عين عذبة ، وينزلها الحاج الشامى ذهاباً وإياباً (٢٧٣) وقرية « بجير » ، وهي قرية لطيفة من أعمال هدة بنى جابر يسكنها عرب من القحطانية ، فيها نخيل وعين ماء عذبة . ومن قرى هذا الوادي أيضاً تشير بعض المصادر إلى قرية البرقة ، « وهي قرية حسنة بين خيف بنى شديد وأبو عروة ، بها نخيل ومزارع خضرة نضرة ، وبها حصن كبير أو قصر يسكنه أمير مكة » (٢٧٤) .

ومن الأماكن القريبة من جدة والتي كانت بمثابة الظهير الزراعى لها ، تلك المنطقة المعروفة بساحل تهامة بين جدة وحلى بنى يعقوب ، حيث بها بعض الأودية التي تتوفر فيها زراعة الذرة والسمسم . من هذه الأودية ، وادي دوقه ، وهو من الأودية الخصبة التي تجود فيها زراعة كثير من أنواع الحبوب مثل الذرة والسمسم وغيرها ، ولا تزال هذه المنطقة تعرف إلى اليوم « بالسريير » . وربما تكون هذه اللفظة تصحيف للسرين ، وهي عبارة عن تل رملى يقع في طرفه الغربى ميناء طبيعى لا يزال يستعمل حتى الآن من قبل خفر السواحل وبعض صيادى الأسماك وكما يذكر ذلك أحد المؤرخين المحدثين (٢٧٥) .

وتعتبر السرين فرضة أو ميناء السروات التي يصفها المتدسسى « بأنها معدن الحبوب والخيرات والتمور . . . والعسل الكثير . . . » (٢٧٦) وقد أسهمت السرين

مساهمة كبيرة في تزويد جدة ومكة بكثير من احتياجاتهما من المواد الغذائية وبخاصة من الحبوب ، فمن طريق هذا الميناء كانت كثير من خيرات بلاد السروات تأخذ طريقها الى جدة ثم مكة ، كما كنت تجلب اليها مختلف أنواع الحبوب من كثير من مدن اليمن (٢٧٧) .

ومن المناطق الزراعية التي أمدت جدة ببعض احتياجاتها أيضا تأتي منطقة « القرين » ، والتي يتضح من بعض المصادر المعاصرة أنها كانت عامرة بالبساتين وأشجار النخيل ، وذلك لوفرة المياه اللازمة للزراعة ، حيث أنه كان بها بئر طيبة الماء عذبة ، وهي تقع في منتصف الطريق بين جدة ومكة المكرمة ، وأنه عندما كان يقل الماء في منطقة « حدة » فإن أهل حدة كانوا يستقون منها . كذلك كانت منطقة « حدة » من المناطق الزراعية الهامة لأهل مدينة جدة ، وقيل انما سميت « حدة » بهذا الاسم لأنها آخر حدود وادي نخلة ، وان كان هناك رأى آخر بأنها آخر حدود وادي الصفراء (٢٧٨) .

كذلك كانت المنطقة السهلية القريبة من جدة والتي بها عدد كبير من القرى تمتد جدة بـ احتياجاتها من الانتاج الزراعى ، وربما اشغل المغاربة في هذه القرى بالزراعة والذين سبق أن أشار اليهم ابن جبير . هذه المنطقة كانت تبعد حوالى ستة فراسخ عن جدة في سهل غير بعيد عن « بحرة » ، وبحرة هذه كانت من أهم المناطق الزراعية الشهيرة في تلك المنطقة الساحلية السهلية ، والتي زودت جدة ومكة بكثير من منتجاتها الزراعية في تلك الفترة ، بل وحتى بداية العصر الحديث . وقد اشتهرت بحرة بأنها مزرعة كبيرة يجلب منها فواكه كثيرة وبخاصة البطيخ ، كما أنها كانت تقع في وهدة من الأرض تجتمع فيها مياه السيول مما جعلها من المناطق الزراعية الهامة (٢٧٩) .

أما عن الحاصلات الزراعية في جدة واقليم الحجاز بوجه عام ، فقد كانت أهم الحاصلات التي تزرع ، هي البر والشعير والذرة ، والفواكه وأهمها العنب والبطيخ ، والرطب ، والموز ، ولما كانت أشجار النخيل تزرع متفرقة ، وتترك بينها مساحات خالية ، فكان ذلك فرصة لقيام زراعات محسوبة أخرى ، وتلك حقيقة مازالت قائمة في زراعات النخيل ، وأهم ما كان يزرع في تلك المساحات الشعير ، وكان عليه اعتماد أهل جدة بعد التمر، وكان محصوله يسد جانبا كبيرا من احتياجاتهم من الحبوب (٢٨٠) كما تجدر الإشارة الى أن وسائل الزراعة والاساليب

المستخدمة فيها لم تختلف عما كن سائدا في كثير من بلدان المشرق العربى ، بدليل أن الرحلة الذين زاروها لم يذكروا شيئا عن ذلك لأنهم لم يجدوا شيئا غير مألوف لهم حسب اعتقادنا . الا أننا يجب أن نشير الى طريقة توزيع المياه فى القرى والمناطق الزراعية حيث وردت فى المصادر كلمة « وجبة » بمعنى الحصة أو النصيب فى توزيع المياه اللازمة للرى . حيث جرى العرف فى ذلك الزمان والى الآن ، أن يوزع الماء بين مستحقىه بالوجبة أو الحصة ، وكانت كل وجبة أو حصة تستغرق عدة ساعات ، ومعنى هذا أنه كلما زادت ساعات الوجبة كما دل ذلك على مدى ثراء مالك الأرض وسعة أرضه ، والعكس صحيح . ولقد أورد مؤرخ مكة تقى الدين الفاسى مثلا لهذا النظام فى ترجمته لمحمد بن عمر بن على ابن ابراهيم الحلى ، نسبة الى البلدة المعروفة بحلى بنى يعقوب ، وهو الذى توفى سنة ٧٨٢هـ / ١٣٨٠م ، وكان أحد التجار المعتبرين ، ومالك عقارا طائلا بخيف بنى شديد وغيره ، وأن الذى ملكه فى الخيف من الماء أربعة وثمانون ساعة ، وأنه كان يشتري الساعة بخمسة آلاف درهم ، كذلك ملك فى البرقة نحو خمسين ساعة ماء ، ومعنى هذا أن صاحب هذه الترجمة كان كثير المال والأراضى الزراعية بحيث أنه كان يشتري هذا القدر الكبير من الساعات لرى مزارعه (٢٨١) .

كذلك من المؤسف حقا أنه لم تصلنا أية اشارات فى المصادر المعاصرة عن المعاملات العديدة المتعلقة بالزراع والزراعة ، خصوصا وأن بلاد الحجاز بوجه عام اختلفت عن بقية دولة سلاطين المماليك سواء فى مصر أم الشام من حيث نظام الاقطاع الزراعى الذى ساد هذه البلاد . ذلك أن شبه الجزيرة العربية بوجه عام عرفت قبل الاسلام الكثير من الانواع العديدة من المعاملات التى اتصت بالزراع والزراعة ، والتى لم تشر المصادر المعاصرة اليها من قريب أو بعيد ، وهى معاملات كانت على جانب كبير من التنظيم والتقنين . ومن بين هذه المعاملات ، على سبيل المثال ، المحاقلة ، أى استئجار الأرض نظير مبلغ معلوم أو ما يقوم مقامه من المحصول . الى جانب المزارعة وهى الاتفاق على أن يزرع شخص أرض شخص آخر لقاء نسبة معلومة من الثمر أو الحصاد يتفق عليها ، على أن تكون البذور من مالك الأرض الزراعية ، بالاضافة الى المخابرة وهى على نمط المزارعة ولكن تكون البذور على الزارع ، وفى بعض أنواع

الايجار المتعلق بالأرض المزروعة مدة معينة تكون هناك شروط من بينها مثلا أن يكون للمالك حق ابطال العقد اذا أظهر المستأجر تباطؤ أو تكاسلا أو اهمالا في استغلال الأرض . كذلك كانت هناك المعاملة على القسارة وهي ما تبقى في السابل من الحب بعد التذرية فيكون هناك اتفاق يجعل هذه القسارة من نصيب الذاري أحيانا ومن نصيب صاحب الزرع في أحيان أخرى . وهناك معاملة المساقاة وهي الاتفاق بين طرفين على قيام أحدهما بتوصيل الماء الى أرض الآخر ، مقابل تعهد يقدمه الطرف المستفيد من الماء الى صاحب الماء بجزء من المحصول أو أى شئ آخر ، وربما دخل نظام الوجبة الذى سبقت الإشارة اليه في هذا النظام<sup>(٢٨٢)</sup> . كذلك ما يتعلق بالحاصلات الطبيعية التى كانت تنمو وسط الأعشاب وفي الأعراش والغابات ، وأهمها نباتات الطيوب والتوابل ، والتى كانت تلقى اقبالا شديدا في استخداماتها محليا أو تصديرها الى كثير من مناطق الطلب عليها وبخاصة الى الغرب الأوروبى لم نعر في مصادرها المعاصرة على ما يوضح ذلك . مع هذا يبقى الأمل فى أن تكشف لنا الأيام عن كثير من هذه الأمور التى هى فى حاجة الى جهود الكثير من المتخصصين والمخلصين من أبناء هذه الأمة .

#### النشاط الصناعى فى جدة ، أهم الصناعات ومقوماتها : —

فى تاريخ بلادنا العربية جوانب كثيرة تحتاج من الباحثين الى تكثف الجهود للكشف عنها ، وبخاصة أن الجهود التى بذلت تركرت ومازالت تركز على الجانب السياسى ، دون التركيز على الجوانب الحضارية بوجه عام والاقتصادية بوجه خاص . وقد يكون هناك بعض العذر لسهولة الدراسات التى تتعلق بالجوانب السياسية ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى للفكرة الشائعة عن نظرة العرب بوجه عام الى العمل اليدوى ، وهى أنهم برغم حاجتهم الى السلع المصنعة ذاتها ، ورغم تغنيهم بها فى أشعارهم ، إلا أنهم كانوا يعتبرون ممارسة العمل فى صنع هذه السلعة أمرا متدنيا فى قيمته كمهنة يحترفونها ، وعلى حد قول أحد الباحثين ، أنه لا يليق بالعربى الحر أن يكون صانعا لأن الصناعة من حرف العبيد والخدم والأعاجم والمستضعفين من الناس<sup>(٢٨٣)</sup> وهى فكرة يبدو أنه كان لها تأثيرها فى صرف أنظار الكثيرين عن البحث فى هذا المجال ، فضلا عن أنها تخالف الواقع فى مدينة جدة .

وبالرغم من ندرة المعلومات وتششتها في المصادر المعاصرة من جهة ، ومن جهة أخرى لعدم اهتمام كثير من مؤرخى هذ الفترة بأفراد ولو بضع صفحات عنها ربما بسبب صغر حجم المدينة آنذك ، أو لأنها أشياء قد تكون ملوثة للمعاصرين ، إلا أننا سوف نلقى بعضا من الضوء على أهم الصناعات التى أهتم بها أبناء مدينة جدة فى ذلك العصر ، والتي أدت دورا هاما فى الحياة الاقتصادية آنذاك . وهى صناعة بناء السفن ، وصناعة دباغة الجلود ، وصناعة الحلوى ، وصناعة الحصر والسعف ، وأعمال انتجارة الدقيقه والخراطة ، وأعمال الجص ، والصناعات الفخارية ، وصناعة المسابح من اليسر ، وغيرها من الصناعات الأخرى .

### صناعة بناء السفن :

من المعروف أن شبه الجزيرة العربية لا تنتج أى نوع من الأخشاب الصلبة الطويلة التى تصلح لبناء السفن ، ومع هذا فقد عرف عرب شبه الجزيرة بوجه عم صناعة بناء السفن منذ قديم الأزمان ، واستخدموها فى الطرق البحرية المختلفة وبخاصة فى التنقل بين الموانئ المتقابلة على البحر الأحمر وبين مصر وشبه الجزيرة ، اذ يكشف أقدم نقش عربى وجد فى مصر يرجع الى العصر البطليمى « ٣٠١ — ٣٠ ق.م » ، مدون على تابوت تاجر عربى وفد الى مصر فى القرن الثالث قبل الميلاد ، ومحفوظ فى المتحف المصرى بالقاهرة ، يكشف أن المواصلات فى هذه الفترة لم تكن قاصرة على الطرق البرية ، وانما كانت تتم كذلك بواسطة السفن من خلال الطرق البحرية عبر البحر الأحمر (٣٨٤) . وكانت هذه السفن من النوع الصغير الذى تستخدم الألياف فيه لربط الألواح الخشبية بعضها ببعض ، وظلت هذه الطريقة مستخدمة حتى العصر الذى نحن بصدده ، وكما سنتحدث عن ذلك بنوع من التفصيل فى السطور التالية (٣٨٥) وإذا كانت جدة تفتقر الى أهم مادة لصناعة السفن وهى الأخشاب ، فانه قد اتيح لها استيراد هذه المادة عن طريق العلاقات الاقتصادية المزدهرة بينها وبين مناطق انتاجها ، ذلك أن أفضل أنواع الخشب المستخدمة فى صناعة بناء السفن كان خشب الساج أو جوز الهند ، والذى يعرف أحيانا باسم خشب النارجيل ، وقد تم الحصول عليه بسهولة من مناطق نموه من غابات جنوب الهند وبورما وسيام

وجزر الهند الشرقية ، وكلها مناطق كانت تربطها علاقات وطيدة بجدة طوال ذلك العصر ، بل ان جدة كانت تستورد هذه الأخشاب منذ وقت مبكر عن العصر الذى نتحدث عنه ، وقد عرف هذا النوع من الأخشاب باسم الدلب (٣٨٦) .

وفي العصر المملوكى شهدت جدة ازدهارا كبيرا بحيث غدت واحدة من أهم الموانئ التى ساهمت فى التجارة العالمية بين الشرق والغرب بنصيب وافى ، كما أنها كانت واحدة من الموانئ الهامة التى لها علاقات تجارية مع الصين والهند وجنوب شرق آسيا ، الى جانب علاقاتها مع موانئ للبحر الأحمر ، مما ساعد على أن تكون صناعة بناء السفن من أهم الصناعات بها فى ذلك العصر (٣٨٧) . وأن يمتلك أهالى جدة الكثير من أنواع السفن التجارية والتى تعتبر من أهم مصادر رزقهم (٣٨٨) .

أما عن السفن التى كان يصنعها أهالى جدة للملاحة فى البحر الأحمر فقد تعددت بتعدد الأغراض التى استخدمت فيها ، من أشهرها ما كان يعرف بالجلاب وقد أوردت المصادر المعاصرة معلومات قيمة عن كيفية صنع هذه الجلاب ، وأن المسامير لم تدخل فى بنائها ، ويعلى ابن جبير عدم استخدام المسامير فى تلك المراكب بكثرة الشعاب المرجانية (٣٨٩) بينما يذكر المسعودى أن السبب فى ذلك راجع الى الخوف من أن يأكل الصدا المسامير فى مياه البحر (٣٩٠) ويفسر بعض المؤرخين أن السر فى ذلك راجع الى الخوف من تأثر هذه المسامير بجذب جبال المغناطيس لها (٣٩١) الا أننا نستطيع القول أن أهالى جدة وغيرهم ممن بنوا سفنا للابحار فى البحر الأحمر ، قد توصلوا الى هذه الطريقة من الصناعة بحكم تجاربهم وخبراتهم التى توارثوها عبر الأجيال ، والتى أدركوا من خلالها أنها خير وسيلة لتفادى أخطار الشعاب المرجانية والصخور الناتئة التى تملأ سواحل البحر الأحمر ، وكذلك الدوامات المخيفة المتواجدة فى أماكن متفرقة منه ، الى جانب العواصف التى تجتاحه والتى كثيرا ما كانت تؤدى الى تصدع السفن واغراقها (٣٩٢) وتنبغى الاشارة الى أن هذه الجلاب كانت عبارة عن سفن صغيرة مسطحة عادة ما كانت تستخدم لحمل الركاب ، ويبلغ طولها ما بين سبع وعشرة أمتار ، ويعمل عليها طاقم مكون من ما بين أربعة الى ستة أشخاص وقد كثر استخدامها بين موانئ البحر الأحمر مثل عيذاب والطور والسويس وسواكن وغيرها (٣٩٣) .

وفي حديثنا عن طريقة بناء هذه السفن فاننا سنعتمد على وصف لها في بداية العصر المملوكي أورده الرحالة المغربي القاسم بن يوسف التجيبي ، والذي زار جدة عام ١٢٩٦هـ/١٢٩٦ م حيث يقول : « ومراكب هذا البحر — يقصد البحر الأحمر — بجملتها في غاية من ضعف البنية ، وصورة انشائها أنهم يركبون الألواح بعضها على بعض ، ويصلون بينها بالجزر الماسكة لذلك على صورة انقرقور ، ثم يخرزونها بالقنبار ، وهو ليف يكون على الرانج وهو انجوز الهندي ، يدفع ذلك الليف الى أن يتخبط ، ثم يدرس ، فتقتل منه حبال ، فالخشن منها للمراسي ونحوها يدعونها بالطوانيس . . والرقاق من الحبال المذكورة لشدة ألواح المراكب المذكورة دون مسمار ، وانما يخللونها بدرس من عيدان النخيل ، وهو القنبار ، يصلح في الماء المالح ، فاذا أصابه الماء الحلو أفسده ، فاذا أكمل ذلك بأسره جليطوها بدهن متخذ من بعض حيتان البحر ودقاق اللبان » (٣٩٤) .

وفي صناعتهم لهذه السفن فانهم كانوا يراعون ترويدها ببعض ضروريات الحياة اليومية للملاحين عليها ، حيث يذكر لنا الرحالة بوركهارت أن كل المراكب من هذا النوع والتي كانت تسير في البحر الأحمر حتى القرن الثالث عشر للهجرة التاسع عشر للميلاد ، كانت مزودة بفرن لاعداد الخبز الذي يحتاجه البحارة عليها (٣٩٥) كما يذكر الادريسي أن ربانة السفن هذه كان لهم في تلك المراكب « آلات متخذة بحكمة مهندسة موضوعة في أعلى الصاري الذي يكون في مقدمة المركب فنجلس به الرباني ويصير ما لاح أمامه من التروس التي تحت الماء مخفية فيقول للماسك على المركب « خذ اليك » و « ادفع عنك » ولولا ذلك ما بحر أحد . . . » (٣٩٦) ومن الملاحظ كذلك أنه بسبب تعرض هذه المراكب الدائم لأخطار الشعب المرجانية ، فقد حرص أرباب صناعة السفن على صنع هذه المراكب بطريقة توفر لها الحماية من شدة الارتطام بهذه الشعاب المرجانية بطريقة بسيطة وعملية في نفس الوقت ، يصفها لنا الرحالة المغربي التجيبي بقوله : « وقيعان المراكب المذكورة عراض يصنعونها من قطعة واحدة ، ثم ينشئون عليها تمام المركب » (٣٩٧) أي أن هذه الطريقة كانت الطريقة المثلى لمواجهة البحر الأحمر وصحوره المرجانية بل وكذلك المحيط الهندي ، فبينما كانت الخيوط الليفية تعطى مرونة أكبر للسفينة في مواجهة التيارات المائية .

فإن القيعان بهذه الطريقة كانت تنقل من غاطس السفينة وتجعل قاع السفينة أكثر تسطيحا ، مما يسهل التعامل مع الصخور المرجانية المنتشرة في كل مكان . أما هيكل السفينة فيصنع من ألواح خشب الساج وخشب جوز الهند وكلاهما متين لا يتشقق ولا يتغير شكله في الماء ، ومعظم هذه الأخشاب كانت تأتي من الهند ، وتثبت ألواح الهيكل بعضها الى بعض أفقيا بخيوط الليف كما سبق وأشرنا ، ثم توضع لها ضلوع لتقاوم الامواج الصاخبة ، وقد تكون هذه الضلوع من الحصير لترد الموج حسبما يذكر التجيبي ذلك في رحلته (٢٦٨) .

ومن المرجح أن هذه الوسيلة الأخيرة كانت متبعة في المراكب التي تستخدم في البحر الأحمر فقط ، أما تلك التي كانت تبخر الى المحيط الهندي ، فإنها كانت من الألواح الخشبية المتلاصقة الأطراف ، حيث تغرز خيوط الليف خلال ثقوب على أبعاد معينة قرب أطراف الألواح المتجاورة ، ثم تسد ثقوبها بأجزاء من عيدان النخيل تعرف باسم الدسر أو مسامير الخشب وأحيانا من شحم الحيتان الصغيرة الموجودة في مياه عدن بعد طنجة ، وأحيانا يستخدمون دهن سمك القرش . أما دفة السفينة فكانت في الجنب ، وهي النوع الوحيد الذي عرف في العصور الوسطى ، ولكل سفينة دفتان على جانبيها وبخاصة اذا كانت من السفن التي تعبر المحيط . أما المرساة فهي حجر غليظ في وسطه ثقب للحبال وأحيانا يستعاض عن الحجر بقطعة ضخمة من الرخام ، وتعمل للسفن المحيطية ستة مراسي . أما صواري السفن فهي من خشب الساج وعادة ما تكون أطول من السفن ، وينسج شراعها من أوراق جوز الهند ، أو من خوص شجر المقل أو الدوم ، أو النسيج القطنى ، وتميزت هذه السفن كذلك بأشرعتها المثلثة الشكل ، والتي سهلت عملية تحويل اتجاه السفينة الى الاتجاه المطلوب (٢٦٩) .

ومن المرجح أن تكون جدة قد عرفت تصنيع ذلك النوع من السفن التجارية الضخمة كالصنادل ، والتي لا تقل حمولة كل منها عن أربعة آلاف وثمانمائة قنطار ، ولم تختلف طريقة صناعتها عن غيرها من السفن الأخرى ، حيث تربط ألواحها أيضا بخيوط من القنب والقطن ، كذلك عرفت جدة صناعة تلك السفن التي شاع استعمالها عند الهنود والتي تسمى سامبولة ، وهي التي عرفت عند العرب باسم السن بوك ، أو السن بوك أو الصنبوق ، وهي عبارة عن سفن صغيرة كثر استعمالها عند أهل الحجاز ، ويشير مرجع حديث الى أن

جمهور المعاجم اللغوية فسروا الكلمة تفسيرا لغويا ، ولكنها في الحقيقة كلمة لاتينية قديمة ، ولعل السبب فيما ذكره اللغويون من هذا التفسير أن هذا النوع من السفن أصبح في العصور الوسطى عبارة عن قوارب صغيرة<sup>(٤٠٠)</sup> وان كان السنوق يعتبر من أشهر أنواع المراكب العربية التي عرفت ليس فقط في البحر الأحمر بل وجنوب الجزيرة العربية وخليج عمان والخليج العربي ، وهذا النوع من المراكب يتميز بمقدمته المنخفضة ذات الشكل المنحني والمؤخرة العالية ، مما يضيف على السنوق شكلا جميلا . وحمولته تتراوح ما بين عشرين طنا ومائة وخمسين طنا ، كما يبلغ طوله حوالي ثمانين قدما . وهناك نوع من السنوق كان يطلق عليه السنوق المخطط ، وهو مركب متشابه للطرفين ، ولا يستخدم فيه الشراع المثلث ، بل الشراع المربع ، ويتم تثبيت أجزائه بربطها الى بعضها البعض بألياف انتارجيل . ومعدل طول هذا النوع من خمس وعشرين الى أربعين قدما ، وله دفة صغيرة ومجاديف وصار واحد ، ويعمل عليه طاقم من أربعة الى ثمانية أشخاص<sup>(٤٠١)</sup> .

كذلك عرفت جدة صناعة قوارب الصيد الصغيرة ، والتي يبلغ طولها حوالي ثلاثة أمتار ، والتي تتم صناعتها من ثلاثة أو أربعة ألواح خشبية يتم ربطها معا بجبال شجر جوز الهند ، ويبحر الصيادون عليها في عرض البحر لمسافات قد تبلغ ثمانية أو عشرة أميال ، مستخدمين كتلة خشبية كمجداف أثناء صيد الاسماك ، كما يقومون بالغوص لجمع المرجان الأسود الذي يوجد حول الشاطئ ، ويعرف باليسر أو الأبنوس ، والذي تصنع منه السبح ، كما يستخرجون المرجان الأحمر الذي كثر وجوده في مياه جدة<sup>(٤٠٢)</sup> .

ويجدر بالباحث أن يشير الى أن صناعة السفن في جدة لم تكن قاصرة على تلك الأنواع التي تربط ألواحها بالألياف والتي سبقنا الإشارة اليها ، بل عرفت جدة كذلك المراكب المسماريات أو المسمرة ، وهي التي تستخدم فيها المسمير الحديدية لربط ألواحها ببعض ، والدليل على هذا تلك الإشارة التي وردت عند أحد مؤرخي مكة في العصر المملوكي يستفاد منها وجود هذا النوع عام ٨٤٦هـ / ١٤٤٢م أيام السلطان الأشرف برسباي ، هذا النوع جاء ذكره تحت اسم « المراكب المسمارية »<sup>(٤٠٣)</sup> كما أنه كان من نتيجة وصول البرتغاليين الى البحار الشرقية وتعبثهم بالموانئ البحرية في المحيط الهندي ، ومداخل البحر الأحمر

أثره الكبير في صناعة بناء السفن في جدة ، حيث تحولت من صناعة بناء السفن التجارية الى أن أصبحت واحدة من دور صناعة السفن الحربية الهامة في دولة سلاطين المماليك ، والحقيقة أننا نرجح أن يكون السلطان الأشرف قانصوه الغورى قد استغل خبرة أهلى جدة في صناعة وبناء السفن لانشاء هذه الصناعة الحربية بها . فالمصادر المعاصرة تشير الى أنه منذ عام ١٥٠٨م/١٥٠٢م كانت الأخبار تأتى من مكة الى عاصمة سلطنة المماليك في القاهرة عن نشاط البرتغاليين في الهند والبحر الأحمر ، وكيف انهم هددوا سواكن وغيرها من موانئ البحر الأحمر ، الأمر الذى جعل السلطان الغورى يستعد ببناء أسطول كبير في البحر الأحمر ، فنزل بنفسه الى السويس لتفقد العمل في بناء السفن الحربية<sup>(٤٠٤)</sup> ويعتبر عام ١٥١٣م/١٥٠٧م ابداء الحقيقية لظهور هذه الصناعة الحربية ، حيث تشير المصادر المعاصرة الى أن السلطان الغورى أمر ناظر الخاص القاضى علاء الدين بأن يتوجه « الى جدة بسبب تجهيز المراكب صحبه العسكر الذى توجه الى عدن بسبب تعبث الفرنج هناك » وأنه لتضى الفترة من ربيع الأول الى شعبان ، أى ستة أشهر في تجهيز أسطول بجدة ، وعندما أتم ما كلفه به السلطان عاد الى القاهرة فأطلع عليه السلطان<sup>(٤٠٥)</sup> . ومن بين هذه السفن الحربية هذه كانت البرشات ومفردها برشة ، والأغربة ومفردها غراب وهى بعض أنواع من السفن الحربية التى شاع استعمالها في الأسطول المملوكى بوجه خاص وطوال العصور الوسطى بوجه عام ، اذ يشير أحد المؤرخين المعاصرين الى أنه في شهر المحرم من السنة المذكورة هذه « وصلت برشتان وثلاثة أغربة من أوائل جيش الجراكسة الى بندر جزان ، فلأخذوا منه طعاما وتوجهوا الى جزيرة كمران ، فهرب أهلها ، ثم ساروا الى بندر المخا ومنه الى عدن . »<sup>(٤٠٦)</sup> والباحث لا يستبعد أن تكون هذه السفن قد تم صنعها في جدة ، والتى تم تزويدها بالمدافع اللازمة لها وهى التى تم جابها أو النحاس انذى تصنع منه من بلاد الدولة العثمانية حسبما يشير ابن اياس الى ذلك صراحة<sup>(٤٠٧)</sup> بل قد لا نغالى كثير اذا قلنا أن هذه الصناعة الحربية قد أدت دورا هاما في هذه الفترة الحرجة من تاريخ دولة سلاطين المماليك في مدافعة البرتغاليين الذين حاولوا الاستيلاء على عدن والمخا وجزيرة كمران ، وفي أنهم لم يوفقتوا سوى

في الاستيلاء على جزيرة كمران حسبما تشير المصادر العربية صراحة الى ذلك (٤٠٨) .

وأخيرا ينبغي أن نذكر أن صناعة بناء السفن كان لها أثرها الاقتصادي الواضح في جدة وأهلها ، حيث تشير بعض المصادر الى أن جدة كان بها « مراكب كثيرة كانت تنصرف الى جهات كثيرة » ، في موضع آخر نسمع وصفا لأحوال أهل جدة الاقتصادية وأنها مدينة كبيرة عامرة ، « تجارتها كثيرة ، وأهلها مياسير ذور أموال واسعة وأحوا حسنة ومرابح ظاهرة ولها موسم تقبل وقت الحجيج مشهود البركة تتفق فيه البضائع الجلوبة والأمتعة المنتخبة والذخائر النفيسة وليس بعد مكة مدينة من مدائن الحجاز أكثر من أهلها مالا ولا أحسن منهم حالا ... » (٤٠٩) .

### صناعة دباغة الجلود :

تعتبر صناعة دباغة الجلود من الصناعات الهامة والقديمة والتي كانت معروفة في مدينة جدة منذ أمد طويل ، اذ مما يدل على قدم هذه الصناعة ما جاء عند ابن الجاور من أن أحد أبواب جدة كان يعرف بباب الدبغة ، وهذه اشيرة صريحة الى وجود منطقة بأكملها عند أحد أبواب المدينة مخصصة لهذه الصناعة، كما أشار أيضا الى وجود أحجار كبيرة بالمدينة تشبه الرحي بما يرجح أنها كانت تستخدم لطحن نبات القرظ الذي تحتاج اليه صناعة دباغة الجلود ، وان كان ابن الجاور يرجع تأسيس مدينة جدة الى أيام الفرس (٤١٠) إلا أن كل ما يهمنا هنا هو أن هذه الصناعة كانت مزدهرة في عصر سلاطين اممانيك نظرا لأنه قد توفر لها الكثير من مقومات الازدهار .

فمما ساعد على ازدهار هذه الصناعة توافر مادة الشب التي كنت تستخدم لتثبيت ألوان الجلود والصبغات . ومادة الشب هذه توفرت لمدينة جدة من خلال ما كان يتم جلبه منها من بلا العرب واليمن وباب المندب وجزيرة سوقطرى . وكذلك توافر نوع من الصبغات عرف باسم خشب البرازيل ذو اللون الأحمر ، ويرد من الهند الشرقية ويعرف باسم شجر البقم وموطنه الأصلي الملايو . وكثير جلبه كذلك من جزيرة سومطرة ، وملقا ، وكان يصل للأسواق جدة على هيئة كرات صلبة ثقيلة ، وبعد نزع قشرتها يؤخذ وتستخرج منه الصبغة بعدة

وسائل<sup>(٤١١)</sup> . الى جانب توافر الكثير من المواد التي كانت تضاف الى الجلود وتجعلها صالحة للاستعمال ، مثل الملح والذي كان يتم الحصول عليه من الملاحات القريبة من مدينة جدة ، أو من الصخور الملحية التي كان يقوم البدو بجليها من بعض الجبال القريبة من جدة ، أو بالقرب من الطائف ، وذلك لاستخدامها في اعداد الجلود للدباغة بل وفي الأطعمة كذلك<sup>(٤١٢)</sup> الى جانب بعض المواد النباتية التي تستخرج من أنواع خاصة من الأشجار ، وهي لحسن الحظ متوفرة في جدة أو في المناطق القريبة منها ، والتي نذكر منها على سبيل المثال الغلقة ، والغرف ، والأرطى ، والعلقى ، والصرف ، والظيان ، والسلم ، والدهناء ، على أن القرظ كان أهمها على الاطلاق ، والذي كان يتم طحنه واستخدامه في دباغة الجلود ، وهو متوفر بكثرة ، حيث ينبت جنوب مكة على جنبى الطريق المتجهة الى اليمن ، كما يوجد في تهامة السراة وبصورة خاصة في مناطق قلوة والمخواة ، كما يكثر في الطائف وفي العقيق قرب المدينة المنورة ، ومن الملاحظ أنها كلها أماكن من السهل نقله منها الى مدينة جدة لارتباطها بهذه البلاد بعدة طرق برية سهلة وميسرة<sup>(٤١٣)</sup> .

ومن بين العوامل التي ساعدت على ازدهار هذه الصناعة في جدة بوجه خاص ، وفي بلاد الجزيرة العربية بوجه عام حاجة السكان الماسة الى العديد من الأواني والمصنوعات الجلدية ، التي كانوا يستعملونها بكثرة في حياتهم اليومية ، لحفظ الماء والعسل والزيت والسوائل الأخرى المختلفة ، كما كانوا يضمعون التمرور في جرابات من الأديم المخصص لذلك<sup>(٤١٤)</sup> هذه الأواني الجلدية كانت أفضل أنواع الأواني التي تلائم طبيعة ومناخ البلاد ، في عصر لم تكن قد عرفت فيه أدوات ووسائل الحفظ التي نعرفها اليوم . بل ان الجلود كانت تدخل في بناء بيوت بعضهم وألبستهم<sup>(٤١٥)</sup> لكل هذا بلغت صناعة دباغة الجلود شأوا بعيدا في مدينة جدة بوجه خاص ، والكثير من مدن وبلدان الجزيرة العربية بوجه عام .

واذا كان قد توافر لمدينة جدة معظم المقومات الأساسية لقيام هذه الصناعة من مواد الصباغة وتثبيت الألوان ، والمواد التي تجعل الجلد صالح للاستعمال ، فضلا عن القوة الشرائية ، فقد توافر لها أيضا واحدة من أهم عوامل قيام هذه الصناعة ، ونقصد بها الجلود الخام اللازمة لهذه الصناعة اذ تشير

بعض المصادر الى أن سكان جدة وما يليها من الصحراء والجبال كان لديهم الكثير من الابل والأغنام<sup>(٤١٦)</sup> كما أن المنطقة المعروفة بساحل تهامة بين جدة وحلى بنى يعقوب كانت كثيرة الأودية الخصبة وكثيرة الأبقار كذلك<sup>(٤١٧)</sup> ومع هذا يمكننا القول أنه لو لم يكن لجدة الا ذلك الارتباط الوثيق بمكة المكرمة لكان في هذا ما يكفي ، اذ من المعروف أنه كان يذبح في مكة في مواسم الحج أعداد هائلة من الحيوانات المختلفة ، واذا كان ذبح هذه الحيوانات الهدف منه بالدرجة الأولى هو استفادة من لحومها ، الا أنها كانت تعتبر مصدرا هاما لتوفير الجلود التي قامت عليها هذه الصناعة . هذا الى جانب ما نشير اليه بعض المصادر من أن مكة كانت تتلقى كميات هائلة من الجلود الخام التي كانت تجلب اليها من العراق وخراسان وغيرها في مواسم الحج ، وتدبغ في مكة ، وبما أن جدة كانت تابعة لمكة فليس من المستبعد أن تصلها حصّة من هذه الجلود كذلك<sup>(٤١٨)</sup> . يضاف الى هذا ما تمتعت به جدة من موقع ممتاز جعل التجار من جميع أنحاء العالم الاسلامي يتصلون بها في سهولة ويسر ، بما يؤكد سهولة حصولها على الجلود اللازمة لهذه الصناعة الهامة . ولا نستبعد أن تكون المدن الحجازية الأخرى والقريبة منها قد أمدتها ببيض هذه الجلود ، والتي كانت لها مساهماتها في صناعة دباغة الجلود ، أو انتاجها ، مثل الطائف والتي اشتهرت بالأذهب الطائفية ، وبأديمها الجيد الذي كان يلقي طلبا متزايدا من جهات خوارزم<sup>(٤١٩)</sup> .

أما عن المياه اللازمة والضرورية لهذه الصناعة ، فيمكننا القول أن عملية دباغة الجلود هذه قد توفرت لها المقادير اللازمة من المياه ، وبخاصة من عين الماء التي كانت تعرف بالوزيرية ، والتي كانت تصل جدة من الرغامة ، وكان ماؤها لا يصلح للشرب ولكنه صالح للغسيل ، وهذه العين كانت محل رعاية وعناية الحكام وسلاطين المماليك حتى أواخر العصر المملوكي ، وظل أهل جدة يعتمدون عليها في كثير من الأغراض الى أن أهمل استخدامها بعد ايصال المغفور له جلالة الملك عبد العزيز للماء من وادي فاطمة<sup>(٤٢٠)</sup> بالاضافة الى المياه التي تم الحصول عليها من كثير من الآبار المنتشرة في داخل المدينة وخارجها ، وبخاصة وأن بعض هذه الآبار كانت مياهها تصلح لمثل هذه الأغراض ، وعن هذه الآبار يذكر أحد الرحالة المغاربة أنها « منقورة في الحجازة بخارج المدينة ،

وأكثرها يمد بعضها بعضا . وهي من الكثرة بحيث لا يكاد يبلغها الحصر ، عاينا منها ما لم نقدر على احصائه ولا عده ، مما يدل على أن البلد كن عظيما أهلا فيما تقادم من الزمن ٠٠٠ « (٤٢١) وتذكر بعض المصادر أن عدد هذه الآبار أو الصهاريج قد بلغ ألف صهريج ، منها بداخل المدينة خمسمائة ، وبخارجها مثلها (٤٢٢) .

كانت هذه هي المقومات الأساسية التي قامت عليها صناعة دباغة الجلود في جدة في العصر المملوكي ، أما فيما يتعلق بأدوات دباغة الجلود نفسها ، وهي الآلات التي كان الدباغون يستخدمونها في هذه الصناعة ، فإن المصادر التي بين أيدينا لم تسعفنا الا بالنذر اليسير ، ولم نستطع الا حاطة بكل الآلات المستعملة ، لذا سنورد بعضا منها . يأتي في مقدمة هذه الآلات أحجار الطواحين أو الرحى ، وهي الأحجار الضخمة التي تشبه تلك المستعملة في طحن الغلال ، والتي كانت تستخدم في طحن النباتات المستخدمة في دباغة الجلود ، أو المواد المثبتة للأوان ، أو تلك التي تضاف على الجاد بريقا أو لمعانا أو تجعله صالحا للاستخدامات المتعددة (٤٢٣) . ثم نسمع عن المحط الذي كان مستعملا لصقل الجلد الخام وتنميته ، وكان يصنع من الخشب عند البعض ، ومن الحديد عند البعض الآخر (٤٢٤) ثم تأتي المجلاة وبها تقشر الأوساخ المتبقية على الجاد بعد سلخه ، كما نسمع عن الأزميل ، والمنخاز الذي كان يستخدم لأغراض ستي ، كذلك نجد الاشفي ، والمبقر ، والمسرد ، والمقراض ، والمخفف وغيرها من الآلات الأخرى (٤٢٥) .

وتجدر الإشارة الى أن أهل جدة كانت لهم طريقتهم في تصنيف الجلود التي يدبغونها ، والتي كانت تتلاءم مع أذواق أهل البلاد التي يصدرونها اليها ، فعلى سبيل المثال تذكر لنا بعض المصادر أن الجاد الخفيف كان يقبل عليه أبناء العراق والشام ، بينما أبناء خوارزم ، وخراسان كانوا يفضلون الجاد الثقيل لأنهم يبطنون به الأخفف (٤٢٦) . كذلك كان لأهل جدة بعض الاصطلاحات الخاصة بجودة الجلود ودرجات تلك الجودة ، أو الحالة التي تكون عليها ، فالنوع الفائق هو المبرأ من العيوب ، أو هو الجاد الثقيل النقي الطاهر عتابي الوجه المشتبك بعضه ببعض ، يليه الشعراني والمقفع واليابس من الدهن والخفيف والأسود ، أما النوع الأقل جودة فهو الذي فيه خدش سكين ويسمى

العوار . كما كان يتم بيع الجلود بوجه عام اما بنظام البيعة ، وكل بيعة كنت ترن مائة من ، أو يباع بالحمل ، وكل حمل بيعتين ونصف ، أى مائتين وخمسين منا ، أو يباع طاقات بالعدد (٤٢٧) .

### صناعة الحلوى :

هناك من الدلائل ما يشير الى أن أهل جدة قد برعوا فى صناعة بعض أنواع من الحلوى السكرية ، التى عرفت فى ذلك العصر ، والتى نرجح أنها شاعت منذ العصر الفاطمى ، والتى اشتهرت بها بلاد كثيرة ، وكانت تلقى رواجاً فى مواسم العمرة والحج بوجه خاص . اذ يذكر أحد الرحالة المغاربة ممن زاروا البلاد ، وشاهد تلك الحلوى وثألت اعجابه قوله عنها : « وأما الحلوى فيصنع منها أنواع غريبة من العسل والسكر المعقود على صفات شتى ، انهم يصنعون بها حكايات جميع الفواكه الرطبة واليابسة وبخاصة فى الأشهر الثلاثة : رجب ، وشعبان ، ورمضان ، .. قد صورت منها تصاوير انسانية وفاكية وجلية فى منصات كأنها العرائس ونضدت بسائر أنواعها المنضدة الملونة ، فتلوح كأنها الأزهار حسنا ، فتقيد الأبصار وتستنزل الدرهم والدينار » (٤٢٨) من هذا الوصف يتضح لنا أنه تم استخدام السكر المعقود والعسل والكثير من أنواع الفواكه الطازجة والمجففة ، وأنها صنعت على هيئة أشكال مختلفة ومتعددة ، ربما كان الهدف منها ارضاء جميع الأذواق والأعمار بحيث يقبل عليها الصغار والكبار . ولعل هذا يذكرنا بما كان يحدث فى القاهرة عاصمة السلطنة وبخاصة فى موسم شهر رمضان ، ففى هذا الشهر كان سوق الحلاويين يمتلئ بكافة أصناف الحلوى السكرية المصنوعة على هيئة أشكال مختلفة ومتعددة ، منها ما يصنع على هيئة القطط والسباع وغيرها ، وكانت هذه الحلوى السكرية تعرف باسم الملايق ، ومفردتها علاقة ، لأنها كانت تعلق بخيوط على أبواب الحوانيت . ويتراوح وزن العلاقة ما بين ربع رطل وعشرة أرطال . وكانت أسواق القاهرة والأقاليم تمتلئ بهذه الحلوى التى يحرص الناس على شرائها لأطفالهم وأقاربهم ، ولعل ما كان يحدث فى جدة كان قريب الشبه من ذلك (٤٢٩) .

أما عن المقومات الأساسية لهذه الصناعة ، فواضح أنها كانت متوافرة بشكل ملحوظ ، فبالنسبة للسكر وهو عماد صناعة الحلوى هذه كان يتم جلبه بسهولة

من مصر ، بالإضافة الى الهند وغيرها من البلدان المنتجة لقصب السكر (٢٢٠) .  
أما عن الفواكه المختلفة والتي تم استخدامها في صناعة هذه الحلوى ، فقد كانت متوافرة في كثير من المناطق المجاورة لمدينة جدة مثل الطائف ، أو تم الحصول عليها من القرى الواقعة حول جدة ومكة المكرمة ، والتي قام كثير من المغاربة بزراعتها وكما سنشير في حديثنا عن النشاط الزراعي .

### صناعة الحصر :

كانت صناعة الحصر من الصناعات التي لاقت رواجاً هائلاً في جدة في ذلك العصر ، إذ تشير وثائق الجنيزا الى أنه لم يكن هناك في جدة سكن خاص أو عام إلا وبه الحصر (٢٢١) . بل أنه من العوامل التي أدت الى رواج هذه الصناعة وازدهارها في جدة أن الحصر كان يشكل جزءاً أساسياً في كثير من المباني في ذلك العصر ، فقد جاء في وصف أحد الرحالة الذين زاروها أن « أكثر بيوتها أخصاص ، وفيها فنادق مبنية بالحجارة والطين وفي أعلاها بيوت من الأخصاص كالغرف ، ولها سطوح يستراح فيها بالليل من أذى الحر .. » (٢٢٢) ويؤكد الرحالة المغربي الذي زارها في بداية العصر المملوكي هذه الحقيقة مرة أخرى عندما يقول : « وأكثر بيوتها الآن بالأخصاص » (٢٢٣) .

وهنا ينبغي أن نشير الى حقيقة هامة ، وهي أن بناء جزء من منازل جدة باستخدام الحصر أو الأخصاص ليس معناه تدهور مستوى المعيشة كما قد يتصور البعض ، وإنما أضطر أهالي جدة في تلك الأزمان أمام حرارة الجو والرطوبة العالية التي تشتهر بها بلادهم الى ابتكار وسيلة تعتبر من أروع وأحدث وسائل التكيف في ذلك الزمان ، أو بعبارة أخرى أنهم توصلوا الى طريقة تكيف تتناسب مع طبيعة العصر الذي لم يكن قد عرف الكهرباء والمكيفات الحديثة ، وهي بناء الدور والمنازل وأماكن الراحة بلشكل الذي يوفر لهم انتقاء حر الصيف والرطوبة العالية ، هذا الى جانب أن مثل هذه البيوت والاستراحات المزودة بالأخصاص ، كانت من المؤكد تلقى إقبالاً كبيراً من الوافدين على البلاد في مواسم العمرة والحج والتجارة ، مما ساعد على ازدهار هذه الصناعة والدليل الذي نسوقه على صحة هذا الرأي ما ورد في أحد المصادر من أنه جرت العادة

بأن كل من بنى بها بيت خوص كان عليه أن يزيد للسلطات الحاكمة ثلاثة دراهم  
وأما الدور التي هي بالحجر والجص فليس عليها شئ، بالمرّة . والسفر في هذه  
الضريبة واضح بلا شك ، وهو كثرة الاقبال على هذا النوع من المباني (٤٣٤) .  
ومما شجع على ازدهار هذه الصناعة أيضا أن أغلب أنواع المراكب انتى  
استخدمها أهلى جدة سواء فى الصيد ، أى صيد الأسماك ، واستخراج المرجان  
واليسر ، أم فى التجارة بين جدة وبعض موانىء الحجاز الأخرى مثل ينبع ، أو  
بين جدة وبين اليمن ، أو بينها وبين الموانىء الغربية للبحر الأحمر كانت  
أشهرتها مصنوعة من هذا الحصى ، ولعل أهم هذه السفن كانت الجلاب التي  
يقول عنها أحد الرحالة المغاربة « ومن أعجب أمر هذه الجلاب أن شرع  
منسوجة من خوص شجر المثل « أى شجر الدوم (٤٣٥) والمعروف أن جدة وكذلك  
الكثير من المناطق القريبة منها كانت تعتنى بزراعة شجر الدوم الذى يمد  
بالخوص المستخدم فى صناعة الحصى والذى عرف باسم « الطفى » ، مم  
وفر لها المادة الخام اللازمة والتي اعتمدت عليها هذه الصناعة الى حد كبير .  
بل انها نافست فى ذلك الكثير من مدن الحجاز التي قامت بها هذه الصناعة  
أيضا (٤٣٦) .

ويرى الباحث أنه من المفيد أن نشير الى أنه ربما وجدت صناعة شبيهة  
بهذه الصناعة ، وهى صناعة السعف والتي تعتمد على أوراق أشجار النخيل التي  
تجفف وتشذب بحيث تتحول الى قطع مستطيلة من السعف ، تصنع منها أنواع  
من الحصى تسمى الخسف كانت تغرس فى أرضية البيوت ثم يوضع فوقها  
السجاد لحماية من الأتربة ، كما كان يصنع من هذا السعف الأوعية الكبيرة  
التي توضع فيها الحبوب ، وكذلك كان يصنع منه بعض المراوح اليدوية وربما  
المكانس كذلك وبعض الأدوات الأخرى وبخاصة المنزلية (٤٣٧) كما أننا لا نستبعد  
أنه نتيجة لازدهار صناعة الحصى فى جدة ، أن يكون الحصى المنتج كان يتم  
تصدير بعضه الى أنحاء مختلفة من العالم ، وربما حرص بعض الحجاج  
والمعتمرين على شراء بعض المصليات المصنوعة منه لاهدائها لذويهم عند عودتهم  
من رحلاتهم ، حيث أشارت وثائق الجنيزا الى الحصى الذى كان يصل الى  
أماكن عديدة ، مثل مدينة الاسكندرية ، والقيروان ، وعدن ، وجنوب شبه  
الجزيرة العربية ، وبلاد الهند وغيرها (٤٣٨) .

## صناعة المسابح :-

اعتمدت صناعة المسابح في جدة بوجه خاص على مادة اليسر أو الأبنوس ، والذي كان منتشرا على نطاق واسع في منابته الموجودة بكثرة في مياه البحر الأحمر<sup>(٤٣٩)</sup> وهو نبات أسود يستخرج من قعر البحر ، فيتناوله لصناع بمهارتهم حيث يقومون بتقطيعه وتهذيبه بمهارة فائقة ، ثم يصنعون منه حبات المسابح المعروفة . وهى صناعة تعتبر من أدق الصناعات وأثرها مشقة حيث يقوم الصناع بثقب هذه الحبات بعد تقطيعها عقدا متساوية في الحجم ، متماثلة في الشكل بحيث لا تشذ فيها حبة عن الأخرى ، والتي تنتظم في مسابح تلامسها الأنامل بصورة متكررة في كل يوم وليلة على الأقل خمس مرات ، ان لم يكن أكثر . وكانوا يصنعون لهذه المسابح الامام ، وهو عبارة عن قطعة مستطيلة من نفس مادة اليسر تجمع طرفي المسبحة بعد انتظامها في الخيط اذى نظمت فيه ، كما يصنعون لها الفواصل التي تفصل بين أعداد معينة في المسبحة فالمسابع كبيرة الحجم تتكون عادة من تسع وتسعين أو مائة حبة وهى الأكثر شيوعا وان كانت هناك مسابح تبلغ حباتها الألف حبة ، وحبات هذه الأنواع من الحجم الصغير أو المتوسط ، بينما المسابح الصغيرة التى تسمى اثلاث فهى عادة ماتتكون من ثلاث وثلاثين حبة ، حباتها كبيرة نوعا ما ولها فاصلتان كذلك ، وكانت تتم صناعة هذه المسابح بدقة واتقان فتظهر في شكل جميل أملس لامع ، ومما يذكر أن الصناع كانوا يقومون بهذه الصناعة في حوانيتهم أو في أماكن أعدوها لهذا الغرض في منازلهم ، وربما كان هناك العديد من أهالى جدة ممن كانت لهم شهرتهم في صناعة هذا النوع من المسابح التى يقبل على شرائها كثيرون ممن يفدون الى جدة ومكة المكرمة في مواسم العمرة والحج كل عام<sup>(٤٤٠)</sup> .

والجدير بالذكر أيضا أنه حتى القرن الثانى عشر الهجرى ، الثامن عشر للميلاد كان لجدة شهرتها الواسعة التى طبقت الآفاق في صناعة مسابح اليسر هذه ، فق وردت اشارة عند أحد الرحالة الأوربيين والذي زارها عام ١٨٠٥م يقول فيها ان أمير البحر في جدة أعطاه بعض العبيد المشهورين بخبرتهم في الأعطس واستخراج مادة اليسر التى تصنع منها المسابح ، وهذه المادة موجودة

١  
٢  
٣  
٤  
٥

بكثرة في مياه جدة • ويذكر أنه نبات يوجد بكثرة في الأعماق ، ويبلغ طول فروع الأسطوانية الشكل أربعة أقدام<sup>(٤٤)</sup> .

### الصناعات الخشبية :

عرفت جدة في العصر المملوكي كثيرا من الصناعات الخشبية والتي نستطيع أن نطلق عليها الصناعات الفنية ، وهي تعتمد على الخشب كمادة أساسية فيها ، ومن هذه الصناعة ، صناعة خرط الخشب • وإلى عهد قريب كان يوجد في جدة شارع صغير لأرباب هذه الصناعة يعرف باسم « زقاق الخراطين » حيث كان من المألوف في ذلك العصر أن يتجمع أرباب كل صناعة في مكان واحد يعرف بهم تمييزا لهم عن غيرهم من أرباب الصناعات الأخرى • هذا الزقاق كان بجوار مسجد الحنفى الموجود حاليا في الشارع الجديد الممتد من ميدان البيعة ، بحذاء امتداد شارع الملك عبد العزيز ، والمسمى حاليا شارع الذهب • وكان لهؤلاء الخراطين حوانيت صغيرة في هذا الزقاق ، الذي أزيل كل ما فيه من حوانيت وبيوت ، وأدخلت توسعة للشارع في أول توسعة شهدتها مدينة جدة قبل حوالي ربع قرن ، أما صناعة الخرط هذه فانها كانت تقوم على قطع الأخشاب وخرطتها وفق أشكال هندسية جميلة ، ثم يتم تركيبها مع بعضها البعض بحيث تستخدم في أغراض شتى • منها على سبيل المثال لا الحصر عمل دريزينات الشقق في « حواجز الهواذج » والتي وصفها لنا الرحالة المغربي ابن جبير بقوله : « ولهم أيضا في مراكبهم على الابل قباب تظلمهم بديعة المنظر عجيبة الشكل قد نصبت على محامل من الأعواد يسمونها القشاوات وهي كالتواييت المجوفة • هي لركابها من الرجال والنساء كالأمهدة للأطفال ، تملأ بالفرش الوفيرة ، ويقعد الراكب فيها مستريحا كأنه في مهاد لين فسيح وبازائه معادلة أو معادلته في مثل ذلك من الشقة الأخرى ، أو كيفما أحبا • • • »<sup>(٤٥)</sup> كما استخدم الخشب المخروط أيضا في صناعة ظهور الدكاك ، وغطيان شراب الماء • ولعل مما ساعد على ازدهار هذه الصناعة كثرة استخدام المشربيات في منازل جدة طوال ذلك العصر • وقد كانت الفكرة الأساسية من اتخاذ هذه المشربيا في واجهات البيوت لتلطيف الجو وادخال النسيم العليل ، وتمكين أهل الدار من رؤية من بالخارج دون أن يكون العكس ممكنا<sup>(٤٦)</sup> • كما استخدمت المشربية بما فيها من خارجات

صغيرة مستديرة أو مثمثة لوضع القل لتبريدها<sup>(٤٤)</sup> . هذه المشربيات هي التي مازالت تعرف الى اليوم باسم « الردواشين » ، والتي كائن يستغرق عملها الكثير من الوقت والجهد ، ويمارسها صناع مهرة حاذقون ، أخذوا هذه الصناعة الدقيقة عن آبائهم وأجدادهم ومعلميهم ، والناظر لبعض بيوت جدة القديمة ، سيجد هذه المعالم باقية حتى اليوم تشهد بجمال الصناعة واتقانها<sup>(٤٥)</sup> ، ومما لا شك فيه أن المتطلع اليوم الى مباني جدة الحديثة سيجد حرصا كبيرا من أهلها على العودة الى التراث ، لذلك سيلاحظ أنه مع حداثة البناء وتطور أساليبه المعمارية فهناك اصرار شديد لدى الكثيرين على استخدام هذه المشربيات كطراز اسلامي مميز .

### المشغولات المعدنية :

والى جانب الصناعات السابقة كانت هناك صناعات أخرى ، استمرت بمدينة جدة منذ العصور الاسلامية الاولى والى ما بعد العصر المملوكي الذي تحدد بصدد الحديث عنه ، منها صناعة الحلوى مثل الخواتم والخلاخيل والعقود ، واستخدام الصناع فيها الذهب والمجوهرات والأحجار الكريمة<sup>(٤٦)</sup> ولا غرو أن يكون الصناع في جدة في عصر سلاطين المماليك قد أقبلوا مثل أخوانهم في مصر والشام على صناعة صناديق من الخشب لحفظ المصحف الشريف ، والتي كانت تصفح بالنحاس وتزين بالكتابات والنقوش والفروع النباتية المكففة بالفضة والذهب<sup>(٤٧)</sup> كذلك لا نستبعد أن تكون جدة قد تأثرت بما كان في مصر والشام من اقبال عظيم على صناعة التحف المعدنية ، ولعل الأيام القليلة القادمة تكشف لنا عن وجود تحف معدنية من هذا العصر ، والذي لم ينل بعد حظه من الدراسة ، لنرى مثلما رأينا في مصر والشام من عصر المماليك أبوابا وشماعيد وتنانير وكراسي وصناديق ومقلمات وآنية وغير ذلك مما استعملت فيه مختلف الأساليب الفنية في صناعة المعادن ، من حفر وتكفيت وتصفيح وتخريم ، فضلا عن وجود الأباريق ، والمباخر ، والطاسات ، وأحلاق الأسنان ، والطشوت وكلها كانت معروفة في جدة وبلاد الحجاز ، والتي قد زينت برسوم متنوعة من فروع نباتية دقيقة ، وزهور متفتحة ، وخطوط هندسية متشابكة ومتداخل بعضها في بعض ، بالإضافة الى وجود عدة كتابات على

بعضها يخط النسخ ، بالخط الكوفي تسجل نسبة هذه الأشياء الى أصحابها وبخاصة اذا كانوا من ذوى الجاه أو السلطان (٤٤٨) هذا الى جانب صناعة الأسلحة والدروع والسيوف والنبال ، بالإضافة الى اهتمام أهالى المدينة بصناعة الآلات الخاصة بالصيد مثل الشباك وغيرها (٤٤٩) .

### صناعة الأوانى الفخارية :

من بين الصناعات التى اشتهرت بها جدة كانت صناعة الأوانى الفخارية ، حيث كانت تصنع الأزيار لحفظ الماء وذلك لعدم معرفة الناس فى تلك العصور للحنفيات المعروفة فى عصرنا الحالى ، كما كانت هناك القلاقل أو القلل والى عرفت أيضا باسم « الشراب » ، ولعلها هى نفسها الدوارق التى ذكرها أحد الرحالة المغاربة فى ذلك العصر ، ولكل دورق منها مقبض واحد يعين من يريد الشرب عند الإمساك به ، وهى التى كانت تصنع كذلك من الفخار ، ويوضع فيها الماء ، ثم تعرض للهواء لتبريد الماء حيث يشربه الناس بعد ذلك ، وربما أضف بعضهم اليها بعض المواد المعطرة مثل ماء الورد أو ماء الزهر (٤٥٠) وكنت هذه الأزيار والدوارق والقلاقل على جانب كبير من الأهمية فى حياة الناس اليومية ، حيث لم تكن هناك ثلاجات أو مبردات لعدم معرفة الكهرباء فى ذلك الزمان . كما كانت هذه الأزيار والدوارق والقلاقل مما لا يستغنى عنه فى أى بيت من بيوت جدة ، تمتاز بأنها تصنع من طينة أقرب الى البياض خفيفة .

والى جانب هذه الأنواع السابقة من الأوانى الفخارية كان هناك نوع يستخدم فى المنازل أيضا لكنه كبير الحجم ، بحيث يتسع الواحد منها لبضع لترات من الماء عرف باسم الشراب كذلك . بينما كانت القلاقل الصغيرة تستخدم فى المساجد والخوانيت ، وبحيث تتسع الواحدة منها لما يقرب من زجاجة كبيرة من زجاجات الماء الآن . ومن المرجح أن الأزيار الصغيرة كانت توضع فيها بعض المشروبات السكرية مثلما كان الحال الى وقت قريب ، حيث كان يوضع فيها شراب السوبيا أو الزبيب وتعرض للهواء لتبرد محتوياتها ، ومن المرجح كذلك أن اهل جدة عرفوا ذلك النوع من الدوارق الفخارية وهى التى كانت شائعة فى كثير من مدن الحجاز وبخاصة مكة المكرمة والمدينة المنورة ، حيث كان يسقى بها الماء فى

مكة المكرمة من زمزم ، وفي المسجد النبوي الشريف بالمدينة المنورة توضع فيها المياه لتقديمها لكل من يرغب الارتواء ، والتي أطلق على النوع الصغير منها اسم « المزمزية » نسبة الى ماء زمزم ، فضلا عن بعض الأواني الفخارية الأخرى التي كانت تستخدم في أغراض الطعام والشراب وحفظ بعض الأطعمة (٤٥١) .

### أعمال الحفر على الرخام والجص :

ومن الصناعات الفنية والتي تطلبت مهارة ودقة كانت الأعمال الخاصة بإنزخارف الحجرية التي كانت تزين العمائر كتيجان الأعمدة والمحاريب أو الزخارف الرخامية ، سواء ما كان منها يغطي جدران بعض المساجد على شكل أشرطة من الرسوم بالرخام المختلف الألوان ذات الرسوم النباتية أو الخطية ، أو ما كان منها يستخدم في نوافذ المنازل وبخاصة لدى الموسرين من أهل المدينة . وأهم ما يميز هذه الزخارف هو طبعها الاسلامي بما فيه من فروع نباتية منطلقة في انشاءات وتعاريج متكررة ، وهي انزخارف التي تم تكوينها الاسلامي في العصر العباسي وعلى وجه التحديد في القرن الخامس الهجري ، الحادي عشر للميلاد (٤٥٢) .

أما الزخارف الجصية فقد كان تم صنعها على أيدي كثير من المبدعين من أهل جدة بأشكال جميلة من الطيور وأوراق النباتات وأغصان الأشجار ، أو كتابة بعض الآيات القرآنية ، أو اسم من أسماء الله على سبيل التيمن والبركة ، والتي كانت تزين بها واجهات كثير من المنازل والدور والمساجد والمباني المختلفة ، كذلك كانت تستخدم في كتابة تاريخ انشاء مبنى من المباني، إذ كانت أغلب البيوت في جدة وغيرها من مدن الحجاز تزين أبوابها الرئيسية خاصة بهذه الزينات الفضية من أعمال الجص (٤٥٣) . هذه الأعمال من حفر على الرخام أو عمل تشكيلات فذة بالجص لاقت استحسان ، بل أنها نالت اعجاب كل من زار جدة بوجه عام ومدن الحجاز بوجه خاص طوال العصر الذي نتحدث عنه وهو العصر المملوكي (٤٥٤) .

وينبغي أن نذكر أن عمال البناء قد تفننوا في تزويد مباني جدة وبخاصة المنازل أو على الأقل منازل الأثرياء من أهلها بتلك النافورات الجميلة والتي حلت

محلها المسابح الحديثة ، والمبنية من أحجار الكاشور وهي نوع من الحجر المرجاني الذي كان يقتطع من محاجر كانت تقع على شاطئ البحر ، هذه النفورات كانت تمثل مسطحات مائية في حديقة تلك الدور تساعد على سريان نسمة في ليالى الصيف ، تجدر الإشارة الى أنه في أيامنا الحالية فان أمانة المدينة تعمل على المحافظة على بيوت المدينة القديمة ذات الأهمية العمرانية وتشجيع المباني الحديثة التى تبنى على نفس النمط ، وهكذا ظهرت فى جدة وشوارعها الحديثة بيوت تحمل نفس سمات ذلك العصر (٤٥٥) .

## الحواشي والتعليقات

- ١ — المقریزی : « تقی الدین أحمد بن علی » ، السلول لمعرفة دول الملوك ، القاهرة ١٩٣٤ — ١٩٥٨ م ، ج ١ ، قسم ١ ، ص ٤٤٨ — ٤٥٠ ، ص ٤٥٣ — ٤٥٧ ، السيوطی : « جلال الدین عبد الرحمن » ، تاریخ الخلفاء ، د.م.ت. ، ص ٣٢٨ — ٣٢٩
- ٢ — عن ذلك راجع ، ابن عبد الظاهر : « محیی الدین » تشریف الايام والعصور فی سيرة الملك المنصور ، تحقیق « مراد کامل » ، القاهرة ١٩٦١ ، ص ٤٨ ، القلقشندي « أبو العباس أحمد » ، صبح الاعشى فی صناعة الإنشا ، القاهرة ١٣٣١ هـ / ١٩١٣ ، ج ٤ ، ص ٢٨٩ ، المقریزی ، الذهب المسبوك فی ذكر من حج من الخلفاء والملوك ، تحقیق د. جمال الدین الشیال ، القاهرة ١٩٥٥ م ، ص ٨٧ — ٩٢ ، السيوطی ، حسن المحاضرة فی تاریخ مصر والقاهرة ، القاهرة ١٩٦٧ ، ج ٢ ، ص ٨٨ .
- ٣ — Dopp. (Ph.) : L'Egypte du Commencement du Quanzieme Siecle, le Caire 1950, p. 41.
- ٤ — القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ١٢ ، ص ١٧١ ، ج ١٥ ، ص ٤٦٢ .
- ٥ — المقریزی ، السلوك ، ج ٣ ، قسم ١ ، ص ٩٦ ، ابن تغری بردی : « جمال الدین یوسف أبو المحاسن » ، النجوم الزاهرة فی ملوک مصر والقاهرة ، دار الكتب المصرية ، ١٩٧١ ، ج ١٢ ، ص ١٧١ ، ج ١٥ ، ص ٤٦٢ .
- ٦ — المقریزی ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ١ ، ص ٧٥ — ٧٦ .
- ٧ — المقریزی ، المصدر نفسه ، ج ٤ ، قسم ١ ، ص ٦٠٨ — ٦٠٩ .
- ٨ — السخاوی : « محمد بن عبد الرحمن » کتاب التبر المسبوك فی ذیل السلوك ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة د.م. ، ص ١٨٤ — ١٨٥ .
- ٩ — المقریزی ، الذهب المسبوك ، ص ٨٧ ، ٨٨ ، ابن فهد : « النجم عمر بن فهد » اتحاف الوری بأخبار أم القرى ، تحقیق عبد الکریم علی باز ، الرياض ١٩٨٠ م ، ج ٣ ص ٩٨ ، ابن عبد الظاهر ، الروض الزاهر فی سيرة الملك الظاهر ، تحقیق د. عبد العزيز الخويطر ، الرياض ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م ، ص ٣٥١ — ٣٥٦ .

- ١٠ — الفاسى : « تقى الدين محمد بن أحمد » ، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ، دار الكتب العلمية ، بيروت بدون تاريخ طباعة ، ج ٢ ، ص ٢٠٢ ، العقد الثمين فى تاريخ البلد الأمين ، تحقيق فؤاد سيد ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ ، ج ١ ، ص ٤٦٠ ، المقرئى السلوك ، ج ١ قسم ١ ، ص ٥٩٧ .
- ١١ — التلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ١٠٨ .
- ١٢ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٤ ، ص ٩٩ ، على بن حسين السليمان ، العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك ، القاهرة ، ١٣٩٣ هـ ، ص ٤٦ ، إبراهيم بن حمود المشيخ ، تاريخ أم القرى ومكانة المرأة العلمية فيها ، الطبعة الأولى ، جدة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م ، ص ٢٢ .
- ١٣ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٤ ، ص ١٠٧ ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٢٥٢ .
- ١٤ — عن ذلك راجع ، التجيبى : « أبو القاسم بن يوسف ت ٧٣٠ هـ / ١٣٢٩ م » ، مستفاد الرحلة والاغتراب ، تحقيق عبد الحفيظ منصور ، الدار العربية للكتاب ، تونس ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م ، ص ٢٢٠ .
- ١٥ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٦ ، ص ٥٨ — ٥٩ .
- ١٦ — ابن جبر : « أبو الحسن محمد بن أحمد » ، الرحلة ، نشر دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص ٩٥ ، ابن المجاور : « جمال الدين أبو الفتح يوسف بن يعقوب ابن محمد الشيبانى الدمشقى » ، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المسماة : تاريخ المستبعد ، طبع ليدن ١٩٥١ ، ص ١٣ ، ابن بطوطه : « محمد بن إبراهيم اللوتينى » ، الرحلة ، نشر دار صادر ، بيروت ١٩٦٤ ، ص ٢٣٨ .
- ١٧ — الفاسى ، شفاء الغرام ، ج ١ ، ص م .
- ١٨ — شوقى عبد القوى عثمان ، تجارة المحيط الهندى فى عصر السيادة الإسلامية ، سلسلة عالم الفكر ١٥١ ، الكويت ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م ، ص ٢٠١ — ٢٠٣ .
- ١٩ — التجيبى ، مستفاد الرحلة ، ص ٢١٩ .
- ٢٠ — سعيد عبد الفتاح عاشور ، العصر المماليكى فى مصر والشام ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ١٩٧٦ ، ص ٢٩٦ — ٢٩٧ .
- ٢١ — بامخرمة : « أبو محمد عبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد » ، تاريخ ثغر عدن مع نخب من تواريخ ابن المجاور والجندي والاهل ، طبع مطبعة بريل فى مدينة ليدن المحروسة ، سنة ١٩٣٦ م ، ج ١ ، ص ٥٩ — ٦٤ ، سعيد عاشور ، المرجع السابق ، ص ٢٩٧ .
- ٢٢ — سعيد عاشور ، المرجع نفسه ، ص ٢٩٧ — ٢٩٨ .

- ٢٣ — ابن المجاور ، نفس المصدر ، ص ١٤٣ — ١٤٧ .
- ٢٤ — المصدر السابق ، ص ١٤٦ — ١٤٨ .
- ٢٥ — ابن إياسى : « محمد بن أحمد بن إياس المصرى ت ٩٣٠ هـ / ١٥٢٢ م » ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ — ١٩٨٣ م ، ج ٢ ، ص ١٧٣ .
- ٢٦ — لطفى عبد الوهاب يحيى ، العرب فى العصور القديمة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨ م ، ص ١٥٣ — ٣٢٥ .
- ٢٧ — المسعودى : « أبو الحسن على بن الحسين » ، مروج الذهب ومعادن الجوهر ، القاهرة ، ١٢٨٣ هـ ، ج ١ ، ص ٨٧٠ ، شوقى عثمان ، تجارة المحيط ، ص ٨٧ — ٩٣ ، محمد صالح ضرار ، تاريخ سواكن والبحر الأحمر ، الخرطوم ١٩٨٠ م ص ٩٣ .
- ٢٨ — القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ١٣ ، ص ٣٤٠ — ٣٤١ ، المعينى : « بدر الدين محمود » ، عقد الجمان فى تواريخ أصل الزمان ، عصر سلاطين المماليك ، تحقيق د . محمد محمد أمين ، القاهرة ت ١٩٨٨ م ، ص ٣٠٣ .
- ٢٩ — المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٩٢٩ — ٩٣٠ .
- ٣٠ — Lane-Poole : A Hist. of Egypt in the Middle Ages, London 1968, p. 339.
- ٣١ — ابن فهد ، إتحاف ، ج ٣ ، ص ٣٧٩ .
- Ibid : Op. Cit., p. 340; Dopp : Op. Cit. pp. 41-42.
- ٣٢ — شوقى عثمان ، تجارة المحيط ، ص ٤٤ .
- ٣٣ — ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٢٤٣ — ٢٤٥ .
- ٣٤ — المصدر السابق نفسه ، ص ٢٤٣ .
- ٣٥ — Burkhardt (J.L.), Travels in Arabia; London, 1829, p. 188.
- ٣٦ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٩٦ — ٩٧ .
- ٣٧ — Goitein (S.D) : A Med. Society of the High Middle Ages, New York, 1967, Vol. I, pp. 55. 277-281; حسن بن محمد ربيع ، وثائق الجنيزا كمصدر لدراسة تاريخ الجزيرة ، مصادر تاريخ الجزيرة العربية ، الرياض ١٩٧ م ، ج ٢ ص ١٥ .
- ٣٨ — Burkhardt, Op. Cit. pp. 189-191.
- ٣٩ — ابن الصيرفى : « الخطيب الجوهري على بن داود » ، نزهة النفوس والابدان فى تواريخ الزمان ، تحقيق د . حسن حبشى ، القاهرة ١٩٧٠ م ، ج ١ ، ص ٣٦٢ .
- ٤٠ — المصدر السابق نفسه ج ١ ، ص ٣٦٢ — ٣٦٣ .

- ٤١ — المصدر السابق نفسه ، ج ١ ، ص ٤٠١ — ٤١٤ ، ابن حجر  
العسقلاني ، إنباء الغمر بأنباء العمر ، تحقيق د . حسن حبشي ،  
القاهرة ١٩٦٩ ١٩٧١ م ، ج ١ ، ص ٨٩ .
- ٤٢ — المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٧٠٧ ، ابن فهد ، انخاف  
الورى ، ج ٣ ، ص ٣٦٣ .
- ٤٣ — الفاسي ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٨٧ — ٨٨ .
- ٤٤ — نعيم زكي فهمي ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب  
أواخر العصور الوسطى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ ،  
ص ١٤٧ — ١٥٧ .
- Anglo Pesce : Jiddah, Portnait of an Arabian city, Falcon  
Press, London 1977, p. 67.
- ٤٥ — Heyd, W., Histoire du Commerce du Levant au Moyen  
Age, Leipzig 1925, Tome 11, pp. 34, 428-440.
- ٤٦ — نعيم زكي ، نفسه ، ص ١٩٢ — ١٩٤ ،  
Lane-Poole, A Hist. of Egypt, p. 309.
- ٤٧ — نعيم زكي ، نفسه ، ص ١٨٦ ، Ibid, Op. Cit., p. 350.
- ٤٨ — نوال سراج ششة ، جدة في مطلع القرن العاشر الهجري « السادس  
عشر الميلادي » ، مكة المكرمة ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ٧
- ٤٩ — ابن شاهين الظاهري ، كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق  
والمسالك ، اعتنى بتصحيحه بولس راديس ، طبع باريس ١٨٩٤ م ،  
ص ١٤ .
- ٥٠ — ناصر خسرو سفرنامه ، نقلها للعربية د . يحيى الخشاب بيروت ،  
١٩٧٠ م ، ص ١٢٠ .
- ٥١ — ابن الجاور ، تاريخ المستبصر ، ص ٥١ ،
- ٥٢ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٩٩ ، احمد عمر الزيلعي ، مكة وعلاقاتها  
الخارجية ( ٣٠٤ — ٤٨٧ هـ ) جامعة الرياض د . ت ، ص ١٨٤ ،  
Goitein, Jews and Arabs-their contacts through the  
Ages, New York 1974, p. 115.
- ٥٣ — عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، « الحجازيون في مصر في القرن  
العاشر الهجري السادس عشر الميلادي » مجلة الدارة ، العدد الاول  
— السنة الحادية عشرة ، شوال ١٤٠٥ — يونيو ١٩٨٥ م ، ص ١٤٢ ،  
جهد الجاسر ، بلاد ينبع ، الرياض ، ص ١٢٨ .

- ٥٤ — عن مدلول لفظ التكرارة ، ومناطق تواجدهم في القارة الإفريقية راجع  
بحثنا « التبادل التجارى بين مصر وبلاد التكرور وانعكاساته على أحوال  
مصر المملوكية » ، من كتاب ندوة العرب في إفريقيا الجذور التاريخية  
والواقع المعاصر ، دار الثقافة العربية ، ١٩٨٧ ، ص ٨٥ — ٨٧ .
- ٥٥ — يوسف شلحة ، « رحلة تلميزية إلى الجزيرة العربية » مجلة العرب ،  
ج ٧ ، ٨ ، السنة ٢٤ محرم / صفر ١٤١٠ هـ ، أغسطس / سبتمبر  
١٩٨٩ ، ص ٤٥٤ .
- ٥٦ — مغربى ، اعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة وبعض القرون  
الماضية ، القاهرة ١٩٩٠ ، ج ٣ ، ص ١٨٠ — ١٨١ .
- ٥٧ — Burkhardt, Travels in Arabia, London 1829, p. 45.
- ٥٨ — مغربى ، اعلام الحجاز ، ج ٣ ، ص ٨٩ .
- ٥٩ — المرجع السابق ، ج ٣ ، ص ١٨١ .
- ٦٠ — Burkhardt, Op. Cit., p. 36.
- ٦١ — ابن مهند ، إتحاف المورى ، ج ٤ ، ص ١٩ .
- ٦٢ — Lodovico di Varthema, the Itinerary of Lodovico di  
Varthema of Bologna from 1502 to 1508, Trans,  
by John Winter. Jones, London, 1928, pp. 24-25.
- ٦٣ — على السيد على ، « التبادل التجارى بين مصر وبلاد التكرور ... » ،  
ص ١٠١ — ١١٨ .
- ٦٤ — سعود القويم : « جدة المتحف الحضارى المفتوح » ، المجلة العربية  
العدد ١١٩ ذو الحجة ١٤٠٧ / أغسطس ١٩٨٧ ، ص ٣٧ .
- ٦٥ — Angelo-Pesce, Jiddah, p. 63.
- ٦٦ — سعيد عاشور ، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، القاهرة  
١٩٦٣ ، ص ٨٦ — ٨٧ .
- ٦٧ — Burkhardt, Op. Cit. p. 41.
- ٦٨ — سعود القويم ، جدة المتحف الحضارى ، ص ٣٨ .
- ٦٩ — Burkhardt, Op. Cit. p. 37.
- ٧٠ — مغربى ، اعلام الحجاز ، ج ٣ ، ص ١٨٣ .
- ٧١ — القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٨ ، ص ١١٦ — ١١٧ .
- ٧٢ — Burkhardt, Op. Cit. pp. 186-187.
- ٧٣ — Ibid, pp. 34-41.
- ٧٤ — Ibid, pp. 36-38, 41.

- ٧٥ — Ibid, p. 41.
- ٧٦ — Ibid, p. 32.
- ٧٧ — Ibid, p. 30.
- ٧٨ — ابن الجاور ، تاريخ المستبصر ، ص ١٥ .
- ٧٩ — Burkhardt, Op. Cit. p. 42.
- ٨٠ — الحضراوى « احمد بن محمد » ، الجواهر المعدة فى فضائل جدة ، مخطوط بمكتبة الحرم المكى برقم ٢٧ دهلوى ، ورقة ٢٤ ، مغربى ، اعلام ، ج ٣ ، ص ١٧٢ .
- ٨١ — مغربى ، اعلام الحجاز ، ج ٣ ، ص ١٧٢ — ١٧٤ .
- ٨٢ — الحضراوى ، الجواهر المعدة ، ورقة ٢٤ ، مغربى ، نفسه ، ج ٣ ص ١٤٤ ، Burkhardt, Op. Cit. p. 42.
- ٨٣ — نعيم زكى ، طرق التجارة الدولية ، ص ٢٨٢ .
- ٨٤ — Angelo-Pesce, Jiddah, p. 217.
- ٨٥ — ابن فرج : « عبد القادر احمد بن محمد » ، رسالة السلاح والمعدة فى تاريخ جدة ، تحقيق د . محمد عيسى صالحية ، بيروت ، ١٩٨٣ م ، ص ٦٥ .
- ٨٦ — Angelo-Pesce, Op. Cit. p. 38.
- ٨٧ — Burkhardt, Op. Cit. p. 37.
- ٨٨ — التجيبى ، مستفاد الرحلة ، ص ٢١٧ .
- ٨٩ — نعيم زكى ، طرق التجارة ، ص ٢٨٤ ، Angelo-Pesce, Op. Cit. p. 34.
- ٩٠ — Burkhardt, Op. Cit. p. 31.
- ٩١ — ابن فرج ، رسالة السلاح والمعدة ، ص ٥٩ .
- ٩٢ — Angelo-Pesce, Op. Cit. p. 63.
- ٩٣ — ابن فرج ، رسالة السلاح والمعدة ، ص ٦٢ .
- ٩٤ — المقرئى ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٩٣ — ١٠٦ .
- ٩٥ — Burkhardt, Op. Cit. p. 28.
- ٩٦ — ابن الحاج ، « ابو عبد الله محمد بن محمد العبودى الفاسى ت ٧٣٧ هـ » ، المدخل إلى الشرع الشريف ، القاهرة ١٣٤٨ هـ ، ج ٤ ص ١٨٢ . قاسم عبده قاسم ، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، دار المعارف بالقاهرة ، ١٩٧٩ م ، ص ٥٣ ، على السيد على ، القدس فى العصر المملوكى ، ص ١٨٧ .

- ٩٧ — عبد القدوس الأنصارى ، بين التاريخ والآثار ، جدة ١٩٧٧ م ،  
ص ١٧١ ، مغربى ، اعلام الحجاز ، ج ٣ ، ص ١٦٦ ، ص ٤٣٤ ،  
ملاحح الحياة الاجتماعية فى الحجاز ، ص ١٧٨ — ١٨٠ .
- ٩٨ — ابن الجاور ، تاريخ المستبصر ، ص ٥٢ ، الزيلعى ، مكة وعلاقتها  
الخارجية ، ص ١٧٦ .

٩٩ — Burkhardt, Op. Cit. p. 12; Angelo-Pesce, Op. Cit. p. 31.

- ١٠٠ — سعيد عاشور ، المجتمع المصرى ، ص ٨٧ .
- ١٠١ — قاسم عبده قاسم ، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ،  
دار المعرف ، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ٨٩ .
- ١٠٢ — على السيد على ، القدس فى العصر المملوكى ، القاهرة ١٩٨٦ ،  
ص ٢٠٤ — ٢٠٥ .

١٠٣ — Angelo-Pesce, Op. Cit. p. 32.

١٠٤ — Burkhardt, Op. Cit. pp. 11, 44.

- ١٠٥ — الحضراوى ، الجواهر المعدة ، ورقة ٢٤ ، مغربى ، اعلام الحجاز ،  
ج ٣ ، ص ١٧٤ ، شوقى عثمان ، تجارة المحيط ، ص ٢٠٣ .
- ١٠٦ — مغربى ، نفسه ، ج ٣ ، ص ١٨٢ — ١٨٣ .
- ١٠٧ — على السيد على ، القدس فى العصر المملوكى ، ص ٢٠٦ .

- ١٠٨ — ان الاخوة : « محمد بن احمد القرشى ، ت ٧٢٩ هـ » ، معالم  
القربة فى احكام الحسبة ، نشره روبن ليوى ، كمبردج ، ١٩٣٧ م ،  
ص ٨ .

- ١٠٩ — عن هذه الاسرار ودورها فى الحجاز راجع ، على السيد على ،  
الحياة الثقافية فى الحجاز فى العصر المملوكى ، تحت الطبع .

- ١١٠ — السبكى : « تاج الدين ابو نصر عبد الوهاب ، ت ٧٧١ هـ » ،  
معيد النعم ومبيد النقم ، لندن ١٩٠٨ ، ص ٩٢ ، السخاوى ،  
كتاب القبر المسبوك ، ص ٣٩١ .

- ١١١ — ابن الاخوة ، معالم القربة ، ص ١٠٨ .

١١٢ — Angelo-Pesce, Op. Cit. p. 81.

- ١١٣ — الجزيرى : « عبد القادر بن محمد بن ابراهيم الاضارى » ،  
الدرر المفرائد المنظمة فى اخبار الحاج ، وطريق مكة المكرمة ،  
الرياض ، ١٩٨٣ ، ج ٢ ، ص ٥٢٨ ، ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ،  
ص ٨٩ — ١٠٥ ، ١١٦ — ١٣٨ .

- ١١٤ — نوال شثة ، جدة فى مطلع القرن العاشر ، ص ٣٤ — ٣٥ .

- ١١٥ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٢ ، ص ١٣٧ .
- ١١٦ — ابن الصيرفى « الخطيب الجوهري على بن داود » نزهة النفوس والابدان فى تواريخ الزمان ، تحقيق د. حسن حبشى ، القاهرة ١٩٧٠ ، ج ١ ، ص ١٥٣ .
- ١١٧ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٦ ، ص ٢٠٦ — ٢٠٧ .
- ١١٨ — المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٢٠٦ — ٢١٢ ، ج ٧ ، ص ٨٧ — ٨٨ ، ٢٥١ .
- ١١٩ — ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٢٤٣ — ٢٤٤ .
- ١٢٠ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٦ ، ص ٥٨ — ٥٩ .
- ١٢١ — ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٤٤ — ٤٥ .
- ١٢٢ — السخاوى ، كتاب التبر المسبوك ، ص ١٧٥ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ج ٢ ، ص ٢٥٧ .
- ١٢٣ — المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٩٢٩ ، النجم عمر ابن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٤ ، ص ٨١ — ٨٢ .
- ١٢٤ — نوال ششة ، جدة فى مطلع القرن العاشر ، ص ٤٥ — ٤٦ .
- ١٢٥ — ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٣٣٢ ، ٣٥٩ ، ٣٨١ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٥٨ ، ج ٥ ، ص ١٩٩ ، قطب الدين النهروالى ، الاعلام بأعلام بيت الله الحرام ، القاهرة ١٣٧٤ هـ ، ص ١٦٥ — ١٦٧ ، نعيم زكى ، طرق التجارة الدولية ، ص ١٤٦ .
- ١٢٦ — شوقى عثمان ، تجارة المحيط ، ص ٢١٥ ، Goitein, A. Med. Soc. Vol. I, p. 220.
- ١٢٧ — ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٢٤٣ — ٢٤٤ ، مغربى ، اعلام الحجاز ، ص ٥٥ .
- ١٢٨ — الجزيرى ، الدرر ، ج ١ ، ص ٦٩٥ .
- ١٢٩ — ابن الجار ، تاريخ المستبصر ، ص ١٣ .
- ١٣٠ — ابن سيده : « أبو الحسن بن إسماعيل » ، المخصص ، القاهرة ، المطبعة الاميرية ، ١٣١٦ هـ ، ج ١٢ ، ص ٢٦٤ .
- ١٣١ — ابن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١٤٥ ، الجزيرى ، الدرر الفرائد ، ج ١ ، ص ٦٤٦ .
- ١٣٢ — السخاوى ، كتاب التبر المسبوك ، ص ٧٤ .
- ١٣٣ — الجزيرى ، الدرر الفرائد ، ج ١ ، ص ٦٤٢ ، ٦٤٤ ، ٦٩٥ .
- ١٣٤ — ابن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١٢٥ .

- ١٣٥ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٦ ، ص ١٠٦ — ١٠٧ .
- ١٣٦ — السخاوى ، كتاب التبر المسبوك ، ص ٦٧ ، ٧٤ .
- ١٣٧ — العقد الثمين ، ج ٣ ، ص ١٢١ .
- ١٣٨ — السخاوى ، المصدر نفسه ، ص ٧٤ ، الجزيرى ، الدرر ، ج ١ ، ص ٦٤٢ — ٦٤٤ ، ٦٩٥ .
- ١٣٩ — القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٧٥ . عبد الرحمن محمد فهمى ، النقود العربية ماضيها وحاضرها ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٧٣ .
- ١٤٠ — عائشة عبد الله باقاسى ، بلاد الحجاز فى العصر الأيوبي ، منشورات نادى مكة الثقافى ، ١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م ، ص ٧٦ .
- ١٤١ — ابن الجاور ، تاريخ المستبصر ، ص ٣٧ .
- ١٤٢ — حسنين محمد ربيع . النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين ، القاهرة ١٩٦٤ م ، ص ٩٨ — ٩٩ ، عبد الرحمن فهمى ، النقود العربية ، ص ٧٣ .
- ١٤٣ — القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٨٠ ، الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٣ ، ص ١٢٨ ، ج ٧ ، ص ٤٤٥ ، ابن فهد . إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٤٣٢ ، سعيد عاشور ، العصر المالىكى فى مصر والشام ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٣١٥ — ٣١٦ .
- ١٤٤ — القلقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٣ ، ص ٤٤١ ، سعيد عاشور ، المرجع السابق ، ص ٣١٦ .
- ١٤٥ — المقرئى ، السلوك ، ج ١ ، قسم ١ ص ٥٧٩ .
- ١٤٦ — ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ١١٤ .
- ١٤٧ — المقرئى ، السلوك ، ج ١ ، قسم ٢ ، ص ٧٨٦ ، الجزيرى ، الدرر الفرائد ، ج ١ ، ص ٢٨٧ ، ابن فهد ، نفسه ، ج ٣ ، ص ١٢٣ .
- ١٤٨ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٤ ، ص ١١٧ .
- ١٤٩ — المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ١٣٠ ، ٧١٠ ، السخاوى ، كتاب التبر المسبوك ، ص ٣٢١ — ٣٤٧ .
- ١٥٠ — ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٥١٠ ، ج ٤ ، ص ١٩٥ — ١٩٦ .
- ١٥١ — السخاوى ، المصدر نفسه ، ص ٤٧ .
- ١٥٢ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٦ ، ص ١٦٩ .
- ١٥٣ — المصدر السابق نفسه ، والصفحة ذاتها .

- ١٥٤ — ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٢٥٤ — ٢٥٩ .
- ١٥٥ — رافت محمد النبراوى : « التواريخ غير الهجرية على النقود الإسلامية » العصور ، المجلد الخامس ، الجزء الاول ، ٩١ — ١١٢ ( ١٩٩٠ م ) ، ص ١٠٢ — ١٠٥ .
- ١٥٦ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٦ ، ص ١٢٩ — ١٣٣ .
- ١٥٧ — المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٧٩٣ .
- ١٥٨ — Bovill : The Golden Trade of the Moors, London 1958, pp. 83-84.
- ١٥٩ — المقرئى ، المصدر السابق ، ج ٢ ، قسم ٣ ، ص ٥٤٧ .
- ١٦٠ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ١ ، ص ٢١٠ ، ابن فهد ، إتحاف الورى فى حوادث سنة ٨٤٧ هـ .
- ١٦١ — المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٧١٠ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٥١٧ ، الجزيرى ، الدرر الفرائد ، ج ١ ، ص ٦٩٥ .
- ١٦٢ — القلقشندى ، صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٣٧ .
- ١٦٣ — إتحاف الورى ، ج ٤ ، ص ٢٣٥ — ٢٣٦ .
- ١٦٤ — توفيق إسكندر ، « نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية فى العصر الوسيط » ، المجلة التاريخية المصرية ، العدد السادس ١٩٥٧ م ، ص ٣٨ — ٤٠ ، نقولا زيادة : دمشق فى عصر المماليك ، بيروت ١٩٦٦ م ، ص ١٦٨ .
- ١٦٥ — المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٧٣٦ — ٧٣٧ .
- ١٦٦ — القلقشندى ، صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤١٣ — ٤٣٧ .
- Adler, Jewish Travellers, London, 1930, pp. 24-26.
- ١٦٧ — الفاسى : العقد الثمين ، ج ٢ ، ص ٢٧٣ — ٢٧٥ .
- ١٦٨ — ابن الهائم ، ( الشيخ احمد بن محمد ت ٨١٥ هـ ) ، نزهة النفوس فى بيان حكم التعامل بالفلوس ، تحقيق د . عبد الله بن محمد بن احمد الطربقى ، الرياض ، ١٤١٠ هـ — ١٩٩٠ م ، ص ٥٩ .
- ١٦٩ — المقرئى ، شذور العقود فى ذكر النقود ، دراسة وتحقيق د . محمد عبد الستار عثمان ، القاهرة ١٩٩٠ م ، ص ١٥٣ — ١٥٤ .
- ١٧٠ — المصدر السابق نفسه ، ص ٦٨ ، ابن حجر العسقلانى ، إنباء الغمر بأبناء العمر ، تحقيق د . حسن حبشى ، القاهرة ١٩٧٢ ، ج ٣ ، ص ١٠٠ .

- ١٧١ — ابن الهائم ، نفسه ، ص ٤٠ — ٤١ ، الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٣ ، ٢٩٢ .
- ١٧٢ — عبد اللطيف إبراهيم ، « وثيقة بيع دراسة ونشر وتحقيق » ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد التاسع عشرة الجزء الثانى ، ديسمبر ١٩٥٧ ، ص ١٤٤ ، الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٣ ، ص ٢٩٢ .
- ١٧٣ — ابن الهائم ، نفسه ، ص ٤٠ — ٤١ .
- ١٧٤ — المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٧٩٣ ، الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٣ ، ص ٧٥ .
- ١٧٥ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٣ ، ص ٢٧ — ٢٨ .
- ١٧٦ — المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٧٩٣ ، نعيم زكى ، طرق التجارة الدولية ، ص ٢٧٣ — ٢٧٥ .
- ١٧٧ — Burkhardt, Op. Cit., pp. 38-40.
- ١٧٨ — ابن الأخوة ، معالم القرية ، ص ٥٢ .
- ١٧٩ — الدمشقى : « أبو الفضل جعفر بن على » الإشارة إلى محاسن التجارة ، القاهرة ١٣١٨ هـ ، ص ٣٩ ، ٧١ .
- ١٨٠ — ابن إياس ، بدائع الزور ، ج ٢ ، ص ٢٤٣ .
- ١٨١ — ابن حجر ، إنباء الغمر ، ص ٢ ، ص ٢٧٥ — ٢٧٦ .
- ١٨٢ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٨ ، ص ٣٥٦ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٣٤٧ .
- ١٨٣ — Angelo-Pesce, Op. Cit. p. 219.
- ١٨٤ — ابن فهد ، نفس المصدر ، ج ٤ ، ص ١٦٢ ، Ibid, p. 219.
- ١٨٥ — لطفى عبد الوهاب ، نفسه ، ص ٣٢٠ .
- ١٨٦ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٨٦ — ٨٩ ، ابن سعيد المغربى : « أبو الحسن على بن موسى » ، كتاب الجغرافيا ، حققه ووضع مقدمته وعلق عليه إسماعيل العربى ، بيروت ، ١٩٧٠ م ، ص ١١٦ .
- ١٨٧ — ابن خرداذبة : « أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الخراسانى » ، المسالك والممالك ، ليدن ، ١٨٨٩ م ، ص ١٤٥ — ١٤٨ ، قدامة بن جعفر الكاتب ، نبد من كتاب الخراج وصفة الكتابة ، تشريع كتاب المسالك لابن خرداذبة ، ليدن ، ١٨٨٩ م ، ص ١٩٢ — ١٩٣ .
- ١٨٨ — بامخرمة ، تاريخ ثغر عدن ، ص ٢١٩ .

Angelo Pesce, Op. Cit. p. 66.

- ١٨٩ — لطفى عبد الوهاب ، نفسه ، ص ٣١٤ .
- ١٩٠ — ابن الفقيه : « أبو بكر أحمد بن محمد الهمزاني » ، كتاب البلدان ، لندن ، ١٣٠٢ هـ ، ص ٣٠ ، عبد الله محمد السيف ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية في نجد والحجاز في العصر الأموي ، الرياض ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، حسين على المسري ، تجارة العراق في العصر العباسي ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٧٨ .
- ١٩١ — الهمزاني : « أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب » ، كتاب صفة جزيرة العرب ، تحقيق محمد بن عبد الله بن بلهيد النجدي ، القاهرة ، ١٩٥٣ م ، ص ١٩٧ — ١٩٨ .
- ١٩٢ — المقدسي : « أبو عبد الله محمد بن أحمد » ، احسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، لندن ، ١٩٠٩ م ، ص ٩٧ .
- ١٩٣ — الهمزاني ، صفة جزيرة العرب ، ص ٢٠٠ .
- ١٩٤ — الجاحظ : « أبو عثمان عمر بن محمد » ، التبصر بالتجارة ، نشره وعلق عليه السيد حسن حسني عبد الوهاب ، القاهرة ، ١٩٣٥ م ، ص ٣٩ ، القزويني : « زكريا بن محمد بن محمود » ، آثار البلاد واخبار العباد ، نشر دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٩ م ، ص ٢٩ ، ابن المجاور ، نفسه ، ص ٨٩ .
- ١٩٥ — ابن المجاور ، نفس المصدر ، ص ٨٠٣ .
- ١٩٦ — الفاسي ، العقد الممين ، ج ٤ ، ص ٣٤٩ .
- ١٩٧ — على بن حسين السليمان ، النشاط التجاري في شبه الجزيرة العربية اواخر العصور الوسطى ، رسالة دكتوراه غير منشورة بجامعة القاهرة ، ١٩٥٤ م ، ص ١٥٠ — ١٥١ ، عائشة عبد الله باقاسي ، بلاد الحجاز في العصر الايوبي ، ص ٦٩ .
- ١٩٨ — بامخرمة ، تاريخ ثغر عدن ، ص ٢١٩ ، نعيم زكي ، نفس المرجع ، ص ١٣٨ ، عائشة باقاسي ، نفسه ، ص ٢٧ .
- ٢٠٠ — نعيم زكي ، نفسه ، ص ١٣٧ ، Heyd, Hist. du Commerce, Tome 11, p. 444.
- ٢٠١ — ناصر خسرو ، سفرنامه ، ص ١٢٠ .
- ٢٠٢ — قدامة بن جعفر ، الخراج ، ص ١٨٦ .
- ٢٠٣ — الاصطخري : « أبو اسحاق إبراهيم » المسالك والممالك ، تحقيق محمد جابر عبد العال ، دار القلم ، ١٩٦١ م ، ص ٢٨ ، حسين على المسري ، تجارة العراق ، ص ٣٨٩ — ٣٩٠ .
- ٢٠٤ — المسعودي ، مروج الذهب ، ج ١ ، ص ٣٢٤ .

- ٢٠٥ — راجع ، حسين على المسري ، تجارة العراق ، ص ٢٠٩ .
- ٢٠٦ — ابن المجاور ، نفس المصدر ، ص ٢٦ .
- ٢٠٧ — ابن الأثير : « عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم » ، الكامل في التاريخ ، ليدن ١٨٥١ — ١٨٧٦ م ، ج ٧ ، ص ١٠٠ .
- ٢٠٨ — المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٧٦٨ .
- ٢٠٩ — لطفى عبد الوهاب ، نفسه ، ص ٣١٤ .
- ٢١٠ — محمد محمد التهامي ، « الاصلاحات المملوكية في الاراضي الحجازية » ، الدارة ، العدد ١ شوال ١٤٠٥ هـ — يونيو ١٩٨٥ ، ص ٨٥ .
- ٢١١ — نعيم زكى ، نفسه ، ص ١٢٥ .
- ٢١٢ — ابن حوقل : « أبو القاسم عبيد الله » ، كتاب المسالك والممالك ، ليدن ، ١٨٧٢ م ، ص ٢١ ، Heyd, Op. Cit., 11, p. 446.
- ٢١٣ — القلقشندي ، صبح الأعشى ، ج ٥ ، ص ٢٥٨ ، على السليمان ، النشاط التجاري ، ص ٩٧ — ٩٨ ، Angelo Pesce : Op. Cit., p. 63.
- ٢١٤ — نوال ششة ، جدة في مطلع القرن العاشر ، ص ٢٧ .
- ٢١٥ — التجيبي ، مستفاد الرحلة ، ص ٢١٨ .
- ٢١٦ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٤٠ — ٤١ ، ابن عبد الظاهر ، تشریف الأيام والعصور ، ص ١٧٢ ، المقرئ ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، بولاق ، ١٢٧٠ هـ ، ج ١ ، ص ٢٠٢ — ٢٠٣ ، Dopp : Op. Cit., p. 52.
- ٢١٧ — ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٢٥٩ .
- ٢١٨ — شوقي عثمان ، تجارة المحيط ، ص ٢١٣ .
- ٢١٩ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٤٦ .
- ٢٢٠ — القزويني ، آثار البلاد وأخبار العباد ، ص ١٨ .
- ٢٢١ — ناصر خسرو ، سفرنامه ، ص ١١٩ ، الزيعلي ، مكة وعلاقتها الخارجية ، ص ١٨٠ .
- ٢٢٢ — نعيم زكى ، نفس المرجع ، ص ١٣٤ ، نوال ششة ، جدة في مطلع القرن العاشر ، ص ٢٧ .
- ٢٢٣ — ابن فرج ، رسالة السلاح والعدة ، ص ٥٨ ، Angelo Pesce : Op. Cit., p. 63.
- ٢٢٤ — ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١٩٢ ، نعيم زكى ، طرق التجارة ، ص ١٣٤ ، Ibid, p. 32.

- ٢٢٥ — المقرئزى ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ١ ، ص ٥٠٣ ، ابن تغرى  
بردى ، النجوم الزاهرة ، ج ١٢ ، ص ١٠٩ ، الفاسى ، شفاء  
الغرام ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ ، ابن فهد ، إتحاف الورى ، ج ٣ ،  
ص ١٨٠ .
- ٢٢٦ — The Itinerary of Lodovico di Varthema, p. 40.
- ٢٢٧ — عائشة باقاسى ، بلاد الحجاز فى العصر الأيوبى ، ص ٧٠ .
- ٢٢٨ — Burkhardt, Op. Cit., p. 28.
- ٢٢٩ — نعيم زكى ، طرق التجارة ، ص ٢٤٤ .
- ٢٣٠ — Heyd, Op. Cit., 11, p. 696.
- ١٣١ — المسخاوى ، كتاب التبر المسبوك ، ص ١٩ .
- ٢٣٢ — المقرئزى ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٨٢٣ ، ابن تغرى  
بردى ، النجوم الزاهرة ، ج ٨ ، ص ١٥٢ ، نعيم زكى ، نفس  
المرجع ، ص ١٣٤ — ١٣٥ .
- ٢٣٣ — Felix Fabri, the Wanderings of Felix Fari, 1480-1483,  
London, 1891, Vol. II, pp. 642-693.
- ٢٣٤ — ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٠٧ — ٤٥٨ ، نعيم  
زكى ، طرق التجارة ، ص ١٣٥ .
- ٢٣٥ — الجزيرى ، الدرر الفرائد ، ج ١ ، ص ٧٦٤ ، ابن فهد ، إتحاف  
الورى ، ج ٤ ، ص ١٦١ .
- ٢٣٦ — Angelo Pesce, Op. Cit., p. 66.
- ٢٣٧ — ابن فرج ، السلاح والعدة ، ص ٤٦ .
- ٢٣٨ — ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٢٤٥ .
- ٢٣٩ — المصدر السابق ، ص ٢٤٥ — ٢٥٠ ، محمد صالح ضرار ، تاريخ  
سواكن والبحر الأحمر ، الدار السودانية للكتب ، الخرطوم ،  
١٩٨٠ ، ص ٢٣ — ٧٠ .
- ٢٤٠ — الفاسى ، شفاء الغرام ، ج ٢ ، ص ٢٧٢ ، ريتشارد مورتل .  
» مصادر التمويل الغذائى لإمارة مكة ٣٥٨ / ٩٦٩ هـ — ٩٢٣ /  
١٥١٧ م « ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، المجلد  
الثانى عشر ، العدد الأول ١٩٨٥ ، ص ٢٠٤ .
- ٢٤١ — نعيم زكى ، طرق التجارة ، ص ١٤١ .
- ٢٤٢ — شوقى عثمان ، تجارة المحيط ، ص ٤٤ .
- ٢٤٣ — Burkhardt, Op. cit., p. 28.
- ٢٤٤ — ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٢٥٣ .

- ٢٤٥ — الجزيري ، الدرر المفرائد ، ج ١ ، ص ٢٥٧ ، ريتشارد مورتيل ،  
مصادر التكوين ، ص ٢١٦ ، شوقي عثمان ، تجارة المحيط :  
ص ٨٨ .
- ٢٤٦ — G.S.P. Freeman, the Medieval Hist. of the Coast of  
Tanganyika, Berlin, 1962, p. 326.;  
شوقي عثمان ، تجارة المحيط ، ص ١٦٨ — ١٨٣ .
- ٢٤٧ — ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٢٥٩ .
- ٢٤٨ — Freeman, Op. Cit., pp. 326-330.
- ٢٤٩ — شوقي عثمان ، تجارة المحيط ، ص ١٦٨ — ١٨٣ .
- ٢٥٠ — Angelo Pesce, Op. Cit., pp. 33-36.
- ٢٥١ — الحميري ، الروض المعطار ، ص ٨٧ ، الزيلعي ، مكة وعلاقاتها ،  
ص ١٧٧ .
- ٢٥٢ — الإدريسي : « أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس  
الحمودي الحسني » ، كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ،  
عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٩ ، ج ١ ، ص ١٣٨ — ١٣٩ .
- ٢٥٣ — المقدسي ، أحسن التقاسيم ، ص ٩٧ .
- ٢٥٤ — شوقي عثمان ، تجارة المحيط ، ص ١٧٤ — ١٧٦ .
- ٢٥٥ — ابن فهد ، اتحاف الوري ، ج ٣ ، ص ٥٦٥ .
- ٢٥٦ — يامخرمة ، تاريخ ثغر عدن ، ص ٥٨ ، سعيد عاشور ، العصر  
الماليكي في مصر والشام ، ص ٢٨٥ — ٢٨٦ .
- ٢٥٧ — المقرئ ، الخطط ، ج ٢ ، ص ٢٠٢ ، ابن تفرى بردى ، النجوم  
الزاهرة ، ج ١٤ ، ص ٣٦٢ .
- ٢٥٨ — نعيم زكي ، طرق التجارة ، ص ١٣٦ — ١٣٧ .
- ٢٥٩ — الحميري ، الروض المعطار ، ص ٨٧ ، ابن بطوطة ، الرحلة ،  
ص ٢٤٦ — ٢٤٧ ، Heyd, Op. Cit., 11, p. 446.
- ٢٦٠ — نعيم زكي ، طرق التجارة ، ص ١٣٨ — ١٤٠ .
- Heyd, Op. Cit., 11, pp. 379, 595-596.
- ٢٦١ — نعيم زكي ، نفسه ، ص ١٣٦ — ١٣٧ ، شوقي عثمان ، تجارة  
المحيط ، ص ٦٩ .
- ٢٦٢ — ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٢٥٩ — ٢٦٣ .
- ٢٦٣ — ابن الجاور ، تاريخ المستبصر ، ص ١٤٢ .
- ٢٦٤ — ابن جوقل ، كتاب المسالك ، ص ٣٩ — ٤٠ ، نعيم زكي ، طرق  
التجارة ، ص ١٢١ .
- ٢٦٥ — السيرافي « أبو زيد » ، سلسلة التواريخ ، باريس ، ١٨١١ م ،  
ص ١٣٦ — ١٣٧ .

- ٢٦٦ — هايد ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ،  
«الهيئة المصرية العامة للكتاب» ، ١٩٨٥ ، ج ١ ص ٥٢ .
- ٢٦٧ — العيني : « بدر الدين محمود » ، عقد الجهان في تاريخ الزمان ،  
عصر سلاطين المالك ، تحقيق د . محمد محمد أمين ، الهيئة المصرية  
العامة للكتاب ، ١٩٨٨ ، ص ٣٠٣ .
- ٢٦٨ — القزويني ، آثار البلاد وأخبار العباد ، ص ٨٣ .
- ٢٦٩ — Heyd, Op. Cit., 11, p. 660.
- ٢٧٠ — الدهشتي ، نخبة الدهر في عجائب البر والبحر ، ص ١٥٩ ،  
الإدرسي ، نزهة المشتاق ، ج ١ ، ص ٣٧ — ٣٨ ، نعيم زكي ،  
طرق التجارة ، ص ١٧٤ — ٢٢٦ ، شوقي عثمان ، تجارة  
المحيط ، ص ١٩٢ .
- ٢٧١ — المقرئ ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٨٧٢ .
- ٢٧٢ — شوقي عثمان ، تجارة المحيط ، ص ٧١ — ٧٨ .
- ٢٧٣ — نعيم زكي ، طرق التجارة ، ص ١٦١ — ١٦٤ .
- ٢٧٤ — شوقي عثمان ، نفس المرجع ، ص ٢٢٣ — ٢٣٤ .
- ٢٧٥ — القزويني ، آثار البلاد ، ص ٥٥ .
- ٢٧٦ — نعيم زكي ، نفسه ، ص ٢١٢ — ٢٢٦ ،  
Heyd, Op. Cit., 11, pp. 679-675.
- ٢٧٧ — شوقي عثمان ، نفس المرجع ، ص ٢٦٧ .
- ٢٧٨ — نعيم زكي ، نفسه ، ص ١٩ .
- ٢٧٩ — ابن فهد ، اتحاف الوري ، ج ٣ ، ص ٥٩٣ ،  
Angelo Pesce, Op. Cit., p. 67.
- ٢٨٠ — Ibid, p. 82.
- ٢٨١ — ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٣٧٨ .
- ٢٨٢ — Angelo Pesce, Op. Cit., p. 62.
- ٢٨٣ — شوقي عثمان ، تجارة المحيط ، ص ١٩٢ .
- ٢٨٤ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٨٦ — ٨٧ ، نعيم زكي ، طرق التجارة ،  
ص ٢١٥ — ٢١٩ ، ٢٢٦ .
- ٢٨٥ — الجزيري ، الدرر المفرائد ، ج ١ ، ص ٧٥٥ .
- ٢٨٦ — نعيم زكي ، طرق التجارة ، ص ٢٥١ .
- ٢٨٧ — المرجع السابق نفسه ، ص ٢١٣ — ٢١٤ ، Heyd, Op. Cit., 11, p. 643.
- ٢٨٨ — ك.م. باننيكار ، آسيا والسيطرة الغربية ، ترجمة عبد العزيز  
توفيق جاويد ، دار المعارف بمصر ، د.ت ، ص ٢١ .
- ٢٨٩ — نعيم زكي ، نفسه ، ص ١٧٣ .
- ٢٩٠ — Angelo Pesce, Op. Cit., pp. 216-217.
- ٢٩١ — Ibid, p. 67.

- ٢٩٢ — نعيم زكى ، نفس المرجع ، ص ١٦٨ .  
 ٢٩٣ — المرجع السابق ، ص ١٧٣ .  
 ٢٩٤ — Burkhardt, Op. Cit., p. 28.  
 ٢٩٥ — شوقى عثمان ، تجارة المحيط ، ص ٢١٣ .  
 ٢٩٦ — Angelo Pesce, Op. Cit., p. 66.  
 ٢٩٧ — عائشة باتاسى ، بلاد الحجاز فى العصر الايوبى ، ص ٧٢ .  
 ٢٩٨ — الإدريسي ، نزهة المشتاق ، ص ١٣٥ .  
 ٢٩٩ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٦ ، ص ٦٩ — ٧٠ .  
 ٣٠٠ — المصدر السابق نفسه ، ج ٤ ، ص ١٠٠ — ١٠١ .  
 ٣٠١ — نفس المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٢٠ — ١٢٢ .  
 ٣٠٢ — نفس المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٥ .  
 ٣٠٣ — نفس المصدر ، ج ٤ ، ص ١٣٦ .  
 ٣٠٤ — نفس المصدر ، ج ٤ ، ص ١٣٢ .  
 ٣٠٥ — المقرئى ، الذهب المسبوك فى ذكر من حج من الخلفاء والملوك ،  
 ص ١٠١ ، ١٠٢ .  
 ٣٠٦ — ابن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٣ ، ص ٥٧١ .  
 ٣٠٧ — ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ، ص ٢٧١ — ٢٧٢ .  
 ٣٠٨ — ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٠٣ .  
 ٣٠٩ — ابن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٤ ، ص ١١٥ .  
 ٣١٠ — المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٧٠٧ — ٩٣٠ ، ابن  
 تغرى بردى ، النجوم ، ج ١٤ ، ص ٣٦٧ — ٣٦٩ ، الجزيرى ،  
 الدرر القرائد المنظمة فى اخبار الحاج وطريق مكة المعظم ، ج ١ ،  
 ص ٧١٨ .  
 ٣١١ — بدائع الزهور ، ج ٢ ، ص ١٠٣ .  
 ٣١٢ — المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٨٨٦ .  
 ٣١٣ — النجم عمر بن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٤ ، ص ١٦ .  
 ٣١٤ — المقرئى ، الخطوط ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ ، ابن تغرى بردى ، النجوم ،  
 ج ١٤ ، ص ٨ ، ١٥ ، ٢١ ، سعيد عاشور ، العصر المماليكى ،  
 ص ٤٤٨ — ٤٤٩ .  
 ٣١٥ — المقرئى ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٩٢٨ .  
 ٣١٦ — السخاوى ، كتاب التبر المسبوك فى ذيل السلوك ، ص ٦٧ ، ٢١٩ .  
 ٣١٧ — ابن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٤ ، ص ١٦ ، سعيد عاشور ،  
 العصر المماليكى ، ص ٤٦٨ .  
 ٣١٨ — السخاوى ، كتاب التبر المسبوك ، ص ٣٢١ — ٣٤٧ .

- ٣١٩ — ابن فهد ، اتحاف الوري ، ج ٤ ، ص ١٦ ، سعيد عاشور ،  
العصر المالكي ، ص ٤٦٨ .
- ٣٢٠ — ابن حجر ، انباء الغر ، ج ١ ، ص ٢١١ ، نعيم زكي ، طرق  
التجارة ، ص ٣٠٤ .
- ٣٢١ — القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٤ ، ص ١٣ ،  
S.D. Goitein, Jews and Arabs, p. 115.
- ٣٢٢ — نعيم زكي ، طرق التجارة ، ص ١٣٨ ، ٣١٦ ، قاسم عبده قاسم ،  
« علاقات مصر بعالم البحر الاحمر » من كتاب البحر الاحمر في  
التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ١٤٩  
١٥٠ .
- ٣٢٣ — ابن فهد ، اتحاف الوري ، ج ٤ ، ص ٨٠ — ٨٢ .
- ٣٢٤ — المقرئزي ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٩٢٩ — ٩٣٠ .
- ٣٢٥ — المصدر السابق ، ج ٤ ، قسم ٣ ، ص ١١٩٠ — ١١٩١ ،  
Lane-Poole, A Hist. of Egypt, p. 340.
- ٣٢٦ — المقرئزي ، المصدر السابق ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٩٢٩ .
- ٣٢٧ — المصدر السابق نفسه ، ج ٤ ، قسم ٣ ، ص ١١٩٣ .
- ٣٢٨ — Lane-Poole, Op. Cit. p. 303.
- ٣٢٩ — الجزيري ، الدرر الفرائد ج ١ ، ص ٧١٨ .
- ٣٣٩ — محمد أمين صالح ، « تجارة البحر الاحمر في عصر الماليك  
الجراكسة » ، من كتاب البحر الاحمر في التاريخ والسياسة ،  
ص ١٧٠ — ١٧١
- ٣٣١ — ابن اياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٢٨٧ ، ٣٥٩ .
- ٣٣٢ — نعيم زكي ، طرق التجارة ، ص ٣١٣ — ٣١٤ .
- ٣٣٣ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٢٥٠ — ٢٥١ .
- ٣٣٤ — المقرئزي ، الخطط ، ج ١ ، ص ١٠٦ ، سعيد عاشور ، العصر  
المالكي ، ص ٢٠١ — ٢٠٢ .
- ٣٣٥ — القلقشندي ، صبح الاعشى ، ج ٣ ، ص ٤٦١ ، نعيم زكي ،  
نفسه ، ص ٣١٥ .
- ٣٣٦ — نعيم زكي ، طرق التجارة ، ص ٣١٦ .
- ٣٣٧ — المرجع السابق نفسه ، ٣١٦ ، ٣٢٢ .
- ٣٣٨ — ابن فهد ، اتحاف الوري ، ج ٤ ، ص ٣١ .
- ٣٣٩ — المقرئزي ، السلوك ، ج ٤ ، قسم ٢ ، ص ٨٧٢ — ٨٧٣ .
- ٣٤٠ — الجزيري ، الدرر الفرائد ، ج ١ ، ص ٢٧٣ .
- ٣٤١ — نعيم زكي ، طرق التجارة ، ص ٢٧١ .

- ٣٤٢ — لطفي عبد الوهاب ، العرب في العصور القديمة ، ص ١٠٤ .  
 — ١٠٥ .
- ٣٤٣ — ناصر خسرو ، سفرنامه ، ص ١٢٠ ، ١٢٥ .
- ٣٤٤ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٥٣ ، ٥٤ .
- ٣٤٥ — ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ٢٤٢ — ٢٤٣ .
- ٣٤٦ — الحضراوى ، الجواهر المعدة ، ورقة ٢٣ مخطوط .
- ٣٤٧ — ابن المجاور ، تاريخ المستبصر ، ص ٤٣ — ٤٥ .
- ٣٤٨ — ابن منظور ، لسان العرب ، ج ١٨ ، ص ٢١٧ .
- ٣٤٩ — السهوى : « نور الدين على بن أحمد » ، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ، دار الباز للنشر والتوزيع ، مكة المكرمة ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م ، ج ٢ ، ص ٢١٧ ، ٢٢٤ .
- ٣٥٠ — الإمام الشافعى ، كتاب الامم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ج ٣ ، ص ٢٧ .
- ٣٥١ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٥٣ .
- ٣٥٢ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٤ ، ص ١٢٢ .
- ٣٥٣ — ابن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٤ ، ص ١١٢ .
- ٣٥٤ — يوسف شلحة ، رحلة تميزه ، ص ٤٥٧ .
- ٣٥٥ — الإدريسي ، نزهة المشتاق ، ج ١ ، ص ١٤١ .
- ٣٥٦ — مغربى ، ملامح الحياة الاجتماعية ، ص ٢١٤ — ٢١٦ .
- ٣٥٧ — عاتق البلادى ، معجم قبائل الحجاز ، ص ١٠٧ — ١٠٨ .
- ٣٥٨ — الحتيل : « أحمد بن ابراهيم بن عبد الله » ، كنز الانساب ومجمع الآداب فى الرياض ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م ، ص ١٢٦ — ١٢٩ .
- ٣٥٩ — الزيلعى ، مكة وعلاقاتها الخارجية ، ص ١٨٥ .
- ٣٦٠ — مغربى ، اعلام الحجاز ، ج ٣ ، ص ١٤٩ .
- ٣٦١ — Burkhardt, Op. Cit., p. 30.
- ٣٦٢ — Ibid, pp. 13, 53-54.
- ٣٦٣ — لطفي عبد الوهاب ، نفس المرجع ، ص ٢٢٥ .
- ٣٦٤ — ابن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٤ ، ص ١١٢ .
- ٣٦٥ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٩٩ .
- ٣٦٦ — حسنين ربيع ، وثائق الجنيزا ، ص ٢٢ ، الزيلعى ، نفسه : ص ١٨٥ .
- ٣٦٧ — ياقوت الحموى ، معجم البلدان ، ج ٢ ، ص ٢٩٧ .
- ٣٦٨ — الزيلعى ، نفسه ، ص ١٨٥ — ١٨٦ .
- ٣٦٩ — ريتشارد مورتيل ، نفسه ، ص .

- ٣٧٠ — الزيلعي ، نفسه ، ص ١٨٥ — ١٨٩ .
- ٣٧١ — المقدسي ، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ص ٨٦ ، ابن جبير ، الرحلة ، ص ١٣٦ ، ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ١٣٠ ، الملقشندى ، صبح الأعشى ، ج ٤ ، ص ٢٥٩ .
- ٣٧٢ — ابن فهد ، اتحاف الوري ، ج ٣ ، ص ٢٥٤ ، حاشية ٣ .
- ٣٧٣ — ابن فهد ، نفسه ، ج ٣ ، ص ٢٥٤ — ٢٧١ .
- ٣٧٤ — الزيلعي ، مكة وعلاقاتها الخارجية ، ص ١٨٦ .
- ٣٧٥ — أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ، ص ٨٦ .
- ٣٧٦ — الزيلعي ، نفس المرجع ، ص ١٨٥ — ١٨٦ .
- ٣٧٧ — السخاوى ، كتاب التبر المسبوك ، ص ١٠١ .
- ٣٧٨ — ابن المجاور ، نفسه ، ص ٤١ .
- ٣٧٩ — المصدر السابق ، نفسه ، ص ٣٩ — ٤٠ .
- ٣٨٠ — الفاسى ، العقد الثمين ، ج ٢ ، ص ٢٢٧ — ٢٢٨ .
- ٣٨١ — المصدر السابق ، والصفحات ذاتها ، مغربى .
- ٣٨٢ — مغربى ، أعلام الحجاز ، ج ٣ ، ص ١٤٢ — ١٤٣ .
- ٣٨٣ — لطفى عبد الوهاب يحيى ، العرب في العصور القديمة ، ص ٣٢٥ .
- ٣٨٤ — المرجع السابق ، ص ١٥٣ — ١٥٥ ، ص ٣٢٥ .
- ٣٨٥ — المرجع السابق نفسه ، ص ٣٣٠ .
- ٣٨٦ — هايد ، تاريخ الشجاعة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى ، مراجعة وتقديم عز الدين فوده ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٥ م ، الجزء الأول ، ص ٥٢ .
- ٣٨٧ — نعيم زكى ، طرق التجارة الدولية ، ص ١٦١ — ١٦٨ .
- ٣٨٨ — محمد صالح ضرار ، تاريخ سواكن والبحر الأحمر ، ص ١٨٦ .
- ٣٨٩ — ابن جبير ، الرحلة ، ج ٧ ، ص ٤٧ .
- ٣٩٠ — المسعودى ، مروج الذهب ، ج ١ ، ص ٣٦ ، الزيلعي ، مكة وعلاقاتها الخارجية ، ص ١٧٤ .
- ٣٩١ — آدم مثر ، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجرى ، ترجمة محمد عبد المهادى أبو ريدة ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ج ٢ ، ص ٤٢٨ .
- ٣٩٢ — الإدريسي ، نزهة المشتاق ، ج ١ ، ص ٥٧ .
- ٣٩٣ — Angelo Pesce, Jiddah, p. 63.
- ٣٩٤ — التجيبى ، مستفاد الرحلة ، ص ٢٠٧ — ٢٠٨ .
- ٣٩٥ — Burkhardt, Travels in Arabia, p. 34.
- ٣٩٦ — الإدريسي ، نزهة المشتاق ج ١ ، ص ١٣٦ ، ١٣٧ .
- ٣٩٧ — التجيبى ، مستفاد الرحلة ، ص ٢٠٨ .

- ٣٩٨ — المصدر السابق نفسه ، ص ٢٠٨ .
- ٣٩٩ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٤٧ ، نعيم زكى ، طرق التجارة ، ص ١٦٩ — ١٧٠ ، محمد صالح ضرار ، تاريخ سواكن ، ص ١٨٣ .
- ٤٠٠ — ابن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٤ ، ص ١٩٢ ، حاشية ٢ .
- ٤٠١ — شوقى عبد القوى عثمان ، تجارة المحيط الهندى ، ص ١٥١ — ١٥٢ .
- ٤٠٢ — نوال سراج شثسة ، جدة فى مطلع القرن العاشر ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ ، Angelo Pesce, Op. Cit., p. 31 .
- ٤٠٣ — النجم عمر بن فهد ، اتحاف الورى ، ج ٤ ، ص ١٧٨ .
- ٤٠٤ — ابن على ، يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد بن على ، غاية الامانى فى اخبار القطر اليمانى ، تحقيق د . سعيد عاشور ، القاهرة ١٩٦٨ م ، القسم الثانى ، ص ٦٣٠ — ٦٣١ ، ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ٣٠٧ — ٣٦٢ .
- ٤٠٥ — ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١١٦ — ١٢٤ .
- ٤٠٦ — ابن على ، غاية الامانى ، القسم الثانى ، ص ٦٣٥ .
- ٤٠٧ — ابن إياس ، بدائع الزهور ، ج ٤ ، ص ١١٦ — ١٢٤ .
- ٤٠٨ — ابن على ، غاية الامانى ، القسم الثانى ، ص ٦٤٠ .
- ٤٠٩ — الإدريسى ، نزهة المشتاق ، ص ١٣٨ — ١٤٠ .
- ٤١٠ — ابن المجاور ، تاريخ المستبصر ، ص ٤٢ — ٤٣ .
- ٤١١ — نعيم زكى ، طرق التجارة ، ص ٢٣٨ — ٢٣٩ .
- ٤١٢ — Burkhardt, Op. Cit. p. 43 .
- ٤١٣ — ابن المجاور ، تاريخ المستبصر ، ص ١٣ ، ٢٢ ، ٣٢ ، ٩٧ ، الزيلعى مكة وعلاقاتها الخارجية ، ص ١٩٠ .
- ٤١٤ — الزيلعى ، نفس المرجع ، ص ١٨٩ .
- ٤١٥ — احمد فاروق ، دباغه الجلد ، مجلة العرب ، السنة العاشرة ، الجزء السابع ، والثامن ، ص ٥٣٨ .
- ٤١٦ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٥٣ .
- ٤١٧ — الزيلعى ، نفس المرجع ، ص ١٨٥ — ١٨٦ .
- ٤١٨ — ابن المجاور ، تاريخ المستبصر ، ص ١٣ .
- ٤١٩ — المصدر السابق نفسه ، ص ١٤٢ — ١٤٣ ، الزيلعى ، نفس المرجع ، ص ١٩١ .
- ٤٢٠ — مغربى ، اعلام المجلة ، ج ٣ ، ص ١٦٥ .

- ٤٢١ — التجيبي ، مستفاد الرحلة ، ص ١٨ — ٢١٩ .
- ٤٢٢ — ابن المجاور ، نفس المصدر ، ص ٤٣ .
- ٤٢٣ — المصدر السابق نفسه ، ص ٢٠ .
- ٤٢٤ — احمد فاروق ، دباغة الجلود ، ص ٥٤٥ .
- ٤٢٥ — المرجع السابق نفسه ، والصفحة ذاتها ، الزيلعي ، مكة وعلاقتها  
ص ١٩٠ .
- ٤٢٦ — ابن المجاور ، نفس المصدر ، ص ١٣ .
- ٤٢٧ — المصدر السابق نفسه ، والصفحة ذاتها .
- ٤٢٨ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٩٨ .
- ٤٢٩ — المقرئزي ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، بولاق ١٢٧٠ هـ ،  
ج ١ ، ص ٩٢ — ١٠٦ .
- ٤٣٠ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٩٨ — ٩٩ .
- ٤٣١ — S.D. Goitein, A Med. Soc., California, 1967, Vol. I, p. 100.
- ٤٣٢ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٥٢ — ٥٣ .
- ٤٣٣ — التجيبي ، مستفاد الرحلة ، ص ٢١٨ .
- ٤٣٤ — ابن المجاور ، تأريخ المستبصر ، ص ٥١ — ٥٢ .
- ٤٣٥ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ٤٧ .
- ٤٣٦ — الزيلعي ، مكة وعلاقتها ، ص ١٨٩ .
- ٤٣٧ — مغربي ، ملامح الحياة الاجتماعية ، ص ٢١٤ — ٢١٦ .
- ٤٣٨ — Goitein, Op. Cit. Vol. I, p. 100.
- ٤٣٩ — الإدريسي ، نزهة المشتاق ، ص ١٣٧ .
- ٤٤٠ — مغربي ، ملامح الحياة الاجتماعية ، ص ٢٠٥ .
- ٤٤١ — Angelo Pesce, Jiddah, p. 37.
- ٤٤٢ — ابن جبير ، الرحلة ، ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، مغربي ، المرجع السابق  
والصفحة ذاتها .
- ٤٤٣ — سعيد عاشور ، المجتمع المصري ، ص ١١٣ ، حاشية ١ .
- ٤٤٤ — زكي محمد حسن ، فنون الإسلام ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٤٧٠ .
- ٤٤٥ — مغربي ، ملامح الحياة الاجتماعية ، ص ٢٠٨ — ٢٠٩ .
- ٤٤٦ — سليمان عبد الغنى مالكي ، مرافق الحج والخدمات المدنية في الاراضي  
الإسلامية المقدسة منذ السنة الثامنة للهجرة حتى سقوط الخلافة  
العباسية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة

- ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ، ص ١٠٠ ، عائشة عبد الله باقاسى ، بلاد  
الحجاز فى العصر الأيوبى ، ص ٧٥ .
- ٤٤٧ — زكى محمد حسن ، فنون الإسلام .
- ٤٤٨ — المرجع السابق نفسه ، ص ٥٥١ — ٥٥٦ .
- ٤٤٩ — أحمد إبراهيم الشريف ، مكة والمدينة فى الجاهلية وعهد  
الرسول ﷺ ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ٣٧٨ .
- ٤٥٠ — ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ١٣٨ .
- ٤٥١ — محمد على مغربى ، ملامح الحياة الاجتماعية ، ص ٢١٢ .
- ٤٥٢ — زكى محمد حسن ، فنون الإسلام ، ص ٦٢٢ .
- ٤٥٣ — محمد على مغربى ، نفس المرجع السابق ، ص ٢١٠ .
- ٤٥٣ — محمد على مغربى ، نفس المرجع السابق ، ص ٢١٠ .
- ٤٥٤ — ابن بطوطة ، الرحلة ، ص ١٣٨ — ١٤٠ .
- ٤٥٥ — محمد سعيد فارس ، وحمزة إبراهيم عامر : «جدة القديمة والحديثة»  
أبحاث من ندوة المدينة العربية خصائصها وتراثها الحضارى  
الإسلامى ، واشنطن ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م ، ص ١٨٣ — ١٨٥ .

## قائمة المصادر والمراجع

### أولا : المصادر العربية :

- ١ — ابن الأثير : « عز الدين أبو الحسن علي بن أبي الكرم » ، الكامل في التاريخ ١٢ جزء ، طبع ليدن ١٨٥١ — ١٨٧٦ م .
- ٢ — ابن الأخوة : « محمد بن أحمد القرشي » ، معالم القرية في أحكام الحسبة ، نشره روبن ليوى ، كمبردج ١٩٣٧ م .
- ٣ — الإدريسي : « أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس الحسنى » ، كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ، عالم الكتب ١٩٨٩ م .
- ٤ — الإصطخرى : « أبو اسحاق إبراهيم » ، المسالك والممالك ، تحقيق محمد جابر عبد العال ، دار القلم ، ١٩٦١ م .
- ٥ — ابن إياس : « محمد بن أحمد بن إياس المصرى » ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ٥ أجزاء ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٨٢ — ١٩٨٤ م .
- ٦ — ابن بطوطة : « محمد بن إبراهيم اللواتى » ، رحلة ابن بطوطة ، نشر دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٤ م .
- ٧ — التجيبي : « أبو القاسم بن يوسف » ، مستفاد الرحلة والافتراق تحقيق عبد الحفيظ منصور ، الدار العربية للكتاب ، تونس ١٩٧٥ م .
- ٨ — ابن تفرى بردى : « جمال الدين يوسف أبو المحاسن » ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ١٦ جزء ، دار الكتب المصرية ، ١٩٧١ م .
- ٩ — الجاحظ : « أبو عثمان عمر بن محمد » ، التبصر بالتجارة ، نشره وعلق عليه السيد حسن حسنى عبد الوهاب ، القاهرة ، ١٩٣٥ م .
- ١٠ — ابن جبير : « أبو الحسن محمد بن أحمد » ، الرحلة ، نشر دار صادر ، بيروت ١٩٦٤ م .
- ١١ — الجزيرى : « عبد القادر بن محمد بن إبراهيم الأنصارى » ، الدرر الفرائد المنتظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المكرمة ٦ أجزاء ، الرياض ١٩٨٣ م .
- ١٢ — ابن الحاج : « أبو عبد الله محمد بن محمد العبودى الفاسى » ، المدخل إلى الشرع الشريف ، القاهرة ١٣٨٤ هـ .
- ١٣ — الحضراوى : « أحمد بن محمد » ، الجواهر المعدة في فضائل جدة ، مخطوط بمكتبة الحرم المكى ، برقم ٢٧ دهلوى .

- ١٤ — **أبن حجر العسقلانى** ، إنباء الفهر ، بأبناء العمر ، تحقيق د . حسن حبشى ، القاهرة ١٩٦٩ — ١٩٧٢ م .
- ١٥ — **أبن حوقل** : « **أبو القاسم عبيد الله** » ، كتاب المسالك والممالك ، لندن ، ١٨٧٢ م .
- ١٦ — **أبن خرداذبه** : « **أبو القاسم عبيد الله بن عبد الله بن أحمد الخرساني** » ، المسالك والممالك ، لندن ، ١٨٨٩ م .
- ١٧ — **الدمشقى** : « **أبو الفضل جعفر بن على** » ، الإشارة إلى محاسن التجارة ، القاهرة ١٣١٨ هـ .
- ١٨ — **المسبكى** « **تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب** » ، معيد النعم ومبيد النقم ، لندن ، ١٩٠٨ م .
- ١٩ — **المسكاوى** : « **محمد بن عبد الرحمن** » ، كتاب التبر المسبوك في ذيل السلوك ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية د . ت .
- ٢٠ — **أبن سعيد المغربى** : « **أبو الحسن على بن موسى** » ، كتاب الجغرافيا ، حققه ووضع مقدمته وعلق عليه إسماعيل العربى ، بيروت ١٩٧٠ م .
- ٢١ — **السمهودى** : « **نور الدين على بن أحمد** » ، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى ، دار الباز للنشر والتوزيع ، مكة المكرمة ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٥ م .
- ٢٢ — **أبن سيده** : « **أبو الحسن بن إسماعيل** » ، المخصص ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٣١٦ هـ .
- ٢٣ — **السيرافى** : « **أبو زيد** » ، سلسلة التواريخ ، باريس ١٨١١ م .
- ٢٤ — **السيوطى** : « **جلال الدين عبد الرحمن** » ، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، جزءان ، القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٢٥ — **السيوطى** : تاريخ الخلفاء ، بدون تاريخ طباعة ومكان طبع .
- ٢٦ — **الإمام الشافعى** : كتاب الام ، طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ٥ أجزاء ، ١٩٨٥ م .
- ٢٧ — **أبن شاهين** : « **غرس الدين خليل** » ، كتاب زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك ، اعتنى بتصحيحه بولس راديس ، طبع باريس ، ١٨٩٤ م .
- ٢٨ — **أبن الصيرفى** : « **الخطيب الجوهري على بن داود** » ، نزهة النفوس والأبدان في تاريخ الزمان ، تحقيق د . حسن حبشى ، القاهرة ١٩٧٠ — ١٩٧٢ م .

- ٢٩ — ابن عبد الظاهر : « يحيى الدين أبو الفضل عبد الله السعدى » ،  
تشریف الايام والعصور فى سيرة الملك المنصور ، تحقيق مراد كامل  
القاهرة ١٩٦١ .
- ٣٠ — ابن عبد الظاهر : الروض الزاهر سيرة الملك الظاهر ، تحقيق .  
د . عبد العزيز الخويطر ، الرياض ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م .
- ٣١ — ابن على : « يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد » ، غاية الامانى  
فى أخبار القطر اليمانى ، تحقيق د . سعيد عاشور ، القسم  
الثانى ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .
- ٣٢ — العيني : « بدر الدين محمود » ، عقد الجهان فى تاريخ اهل الزمان ،  
عصر سلاطين المماليك ، تحقيق د . محمد محمد امين . القاهرة  
١٩٨٨ م .
- ٣٣ — الفاسى : « تقي الدين محمد بن أحمد » ، العقد الثمين فى تاريخ  
البلد الامين ، تحقيق فؤاد سيد ٨ اجزاء ، مطبعة السنة المحمدية ،  
القاهرة ١٣٨٤ هـ .
- ٣٤ — الفاسى : شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام ، دار الكتب العلمية  
جزءان ، بيروت ، بدون تاريخ طبع .
- ٣٥ — ابن عروج : « عبد القادر أحمد بن محمد بن فرج » ، رسالة السلاح  
والمعدة فى تاريخ جدة ، تحقيق محمد عيسى صالحية ، بيروت ،  
١٩٨٣ م .
- ٣٦ — ابن الفقيه : « أبو بكر أحمد بن محمد الهمدانى » ، كتاب البلدان ،  
ليدن ، ١٣٠٢ هـ .
- ٣٧ — ابن فهد : « النجم عمر » ، إتحاف الورى بأخبار أم القرى ٤ اجزاء ،  
تحقيق عبد الكريم على باز ، الرياض ، ١٩٨٠ م .
- ٣٨ — قدامة بن جعفر الكاتب ، نبذ من كتاب الخراج وصناعة الكتابة ،  
نشر مع المسالك لابن خرداذبة ، ليذن ، ١٨٨٩ م .
- ٣٩ — القزوينى : « زكريا بن محمد بن محمود » ، آثار البلاد واخبار  
العباد ، نشر دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٩ م .
- ٤٠ — القلشندي : « أبو المباس أحمد » ، صبح الاعشى فى صناعة  
الإنشا ١٤ جزء ، القاهرة ١٣٣١ هـ / ١٩١٣ م .
- ٤١ — ابن الجساور : « جمال الدين أبو الفتح يوسف بن يعقوب بن محمد  
الشييبانى الدمشقى » ، صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز  
المسماة ، تاريخ المستبصر ، طبع ليذن ، ١٩٥١ م .

- ٤٢ — **بامخرمة** : « أبو محمد عبد الله بن أحمد » ، تاريخ ثغر عدن مع نخب من تواريخ ابن المجاور والجندي والاهول ، طبع بريل في مدينة ليدن المحروسة ، سنة ١٩٣٦ م .
- ٤٣ — **المسعودي** : « أبو الحسن علي بن الحسين » ، روج الذهب ومعادن الجواهر ، القاهرة ، ١٢٨٣ هـ .
- ٤٤ — **المقدسي** « أبو عبد الله محمد بن أحمد » ، احسن التقاسيم في معرفة الاقاليم ، ليدن ، ١٩٠٩ م .
- ٤٥ — **المقريزي** : « تقي الدين أحمد بن علي » ، السلوك لمعرفة دول الملوك أجزاء ١ — ٢ ستة أقسام . تحقيق د. محمد مصطفى زيادة . طبع القاهرة ١٩٤٢ — ١٩٧١ م ، وأجزاء ٣ — ٤ في ستة أقسام . تحقيق د. سعيد عبد الفتاح عاشور ، القاهرة ، ١٩٧٠ — ١٩٧٢ م .
- ٤٦ — **المقريزي** : الخطط المقريزية — المسماة بالمواعظ والاعتبار . ٣ أجزاء طبع بولاق ، ١٢٧٠ هـ .
- ٤٧ — **المقريزي** : الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك . تحقيق د. جمال الدين الشيال ، القاهرة ١٩٥٥ م .
- ٤٨ — **المقريزي** : شذور العنود في ذكر النقوق ، دراسة وتحقيق د. محمد عبد الستار عثمان ، القاهرة ١٩٩٠ م .
- ٤٩ — **ابن منظور** : « جمال الدين أبو الفضل محمد » ، لسان العرب . تحقيق يوسف خياط ، بيروت ، بدون تاريخ طبع .
- ٥٠ — **ناصر خسرو** : سفرنامه ، نقلها للعربية ، د. يحيى الخشاب ، بيروت ، ١٩٧٠ م .
- ٥١ — **النهر والى** : « قطب الدين » ، الاعلام بأعلام بيت الله الحرام . القاهرة ١٣٧٤ هـ .
- ٥٢ — **ابن الهائم** : « الشيخ أحمد بن محمد » ، نزهة النفس في بيان حكم التعامل بالفلوس ، تحقيق د. محمد بن أحمد الطريفي ، الرياض . ١٤١٠ هـ .
- ٥٣ — **الوهداني** : « أبو محمد الحسن بن أحمد بن يعقوب » ، كتاب صفة جزيرة العرب ، تحقيق محمد بن عبد الله بن بلهيد النجدي ، القاهرة ١٩٥٣ م .

ثانيا : المراجع العربية والمترجمة :

- ٥٤ — آدم ميتز ، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجرى ، ترجمة محمد عبد الهادى أبو ريدة ، القاهرة ، ١٩٤٨ م .
- ٥٥ — إبراهيم بن حمد المشيقح ، تاريخ أم القرى ومكانة المرأة العلمية فيها ، الطبعة الأولى ، جدة ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .
- ٥٦ — أحمد فاروق ، « دباغة الجلود وتجاريتها عند العرب في مسنهل الإسلام » ، العرب ، ص ٧ ، ٨ ، السنة العاشرة محرم / صفر ١٣٩٦ هـ .
- ٥٧ — أحمد عمر الزيلعى ، مكة وعلاقاتها الخارجية « ٣٠١ — ٤٨٧ هـ » ، الناشر عمارة شئون المكتبة ، جامعة الرياض د . ت
- ٥٨ — بانيكار . ك . م ، آسيا والسيطرة الغربية ، ترجمة عبد العزيز جاويد ، دار المعارف بمصر ، د . ت .
- ٥٩ — توفيق أسكندر ، « نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العصر الوسيط » المجلة التاريخية المصرية ، العدد السادس ، ١٩٥٧ م
- ٦٠ — حسنين محمد ربيع ، النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .
- ٦١ — حسين على المسرى : وثائق الجنيزا كمصدر لدراسة تاريخ الجزيرة مصادر تاريخ الجزيرة العربية ، الرياض ، ١٩٧٧ م ، تاريخ العراق في العصر العباسى ، الكويت ، ١٩٨٢ .
- ٦٢ — حمد بن إبراهيم بن عبد الله الحقييل ، كنز الأنساب ومجمع الآداب ، الرياض ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- ٦٣ — رافت محمد النبراوى : « التواريخ غير الهجرية على النقود الإسلامية » ، العصور ، المجلد الخامس ، الجزء الأول ، ١٩٩٠ م .
- ٦٤ — سعيد عبد الفتاح عاشور ، المجتمع المحرى في عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ، ١٩٦٣ م .
- ٦٥ — سعيد عبد الفتاح عاشور ، العصر المماليكى في مصر والشام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٦ م
- ٦٦ — سعود القويم ، « جدة التحف الحضارى المفتوح » ، المجلة العربية ، العدد ١١٩ ، ذو الحجة ١٤٠٧ هـ / أغسطس ١٩٨٧ م .
- ٦٧ — شوقى عبد القوى عثمان ، تجارة المحيط الهندى في عصر السيادة الإسلامية ، ١٥٩ عالم الفكر ، الكويت ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

- ٦٨ — عائشة عبدالله باتاسى ، بلاد الحجاز فى العصر الايوبى ، منشورات نادى مكة الثقافى ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- ٦٩ — عاتق غيث البلادى ، معجم معالم الحجاز ، دار مكة للنشر والتوزيع ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- ٧٠ — عبد الرحمن محمد فهى : النقود العربية ماضيها وحاضرها ، القاهرة . ١٩٦٤ م
- ٧١ — عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، « الحجازيون فى مصر فى القرن العاشر الهجرى السادس عشر الميلادى » الدارة ، المعداد الاول . السنة الحادية عشرة ، شوال ١٤٠٥ — يونيو ١٩٨٥ م .
- ٧٢ — عبد القدوس الاتصارى ، بين التاريخ والآثار ، جدة ، ١٩٧٧ م .
- ٧٣ — عبد الله محمد السيف ، الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى نجد والحجاز فى العصر الاموى ، الرياض ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- ٧٤ — عبد اللطيف إبراهيم ، « وثيقة بيع دراسة ونشر وتحقيق » مجلة كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ١٩ . ج ٢ ، ديسمبر . ١٩٥٧ م .
- ٧٥ — على بن حسين السليمان ، النشاط التجارى فى شبه الجزيرة العربية العربية اواخر العصور الوسطى ، رسالة دكتوراه غير منشورة بجامعة القاهرة ١٩٥٤ م .
- ٧٦ — على بن حسين السليمان ، العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك ، القاهرة ١٣٩٣ هـ .
- ٧٧ — على السيد على ، القدس فى العصر المملوكى ، القاهرة . ١٩٨٦ م .
- ٧٨ — على السيد على : « التبادل التجارى بين مصر وبلاد التكرور وانعكاساته على احوال مصر المملوكين » ، من كتاب ندوة العرب فى إفريقيا الجذور التاريخية والواقع المعاصر ، دار الثقافة العربية . ١٩٨٧ م .
- ٧٩ — قاسم عبده قاسم ، دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ م .
- ٨٠ — قاسم عبده قاسم : « علاقات مصر بمالم البحر الاحمر فى عصر سلاطين المماليك الجراكسة » من كتاب البحر الاحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة ، القاهرة ١٩٧٩ م .
- ٨١ — لطفى عبد الوهاب يحيى ، العرب فى العصور القديمة . دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ م .

- ٨٢ — محمد أمين صالح ، « تجارة البحر الاحمر في عصر المماليك الجراكسة »  
من كتاب البحر الاحمر في التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة .  
القاهرة ، ١٩٧٩ م .
- ٨٣ -- محمد سعيد فارس ، وحمة ابراهيم عامر : « جدة القديمة والحديثة  
أبحاث من ندوة المدينة العربية ، خصائصها وتراثها الحضارى  
الاسلامى ، واشنطن ، ١٩٨٣ م .
- ٨٤ — محمد صالح ضرار ، تاريخ سواكن والبحر الاحمر ، الخرطوم .  
١٩٨٠ م .
- ٨٥ — محمد على مغربى : اعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة  
وبعض القرون الماضية ، القاهرة ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
- ٨٦ — محمد محمد التهامى ، «الأصلاحت المملوكية ، فى الأراضى الحجازية» .  
الدارة ، العدد ١ شوال ١٤٠٥ هـ / يونيو ١٩٨٥ م .
- ٨٧ — نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والمغرب  
أواخر العصور الوسطى ، الهيئة المصرية العامة ، ١٩٧٣ م .
- ٨٨ — نقولا زيادة ، الشق فى عصر المماليك : بيروت ، ١٩٦٦ م .
- ٨٩ -- نوال سراج شنشنة ، جدة فى مطلع القرن العاشر الهجرى ، السادس  
عشر الميلادى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- ٩٠ — هايد ، تاريخ التجارة فى الشرق الادنى فى العصور الوسطى .  
مراجعة عز الدين فودة ، الهيئة المصرية العامة ، ١٩٨٥ م .
- ٩١ — يوسف شـلحة ، « رحلة تاييزية الى الجزيرة العربية » ، مجلة  
العرب ، ص ٧ ، ٨ ، السنة ٢٤ محرم / صفر ١٤١٠ هـ ، اغسطس  
— سبتمبر ١٩٨٩ .

ثانيا : المصادر والمراجع الأجنبية :

- Adler : Jewish Travellers, London, 1980. — ١٢
- Angelo Pesce : Jiddah, Portrait of an Arabian City, — ١٣  
Falcon Press, London, 1977.
- Burkhardt, J.L. : Travels in Arabia, London, 1829. — ١٤
- Bovill : The Golden Trade of the Moors, London, 1958. — ١٥
- Dopp. (Ph.) : L'Egypte du Commencement du — ١٦  
Quanzieme Siecle, Le Caire, 1950.
- Goitein, S.D. : A Med. Society of the High Middle — ١٧  
Ages, Vol. I, New York, 1967.
- : Jews and Arabs their Contacts through — ١٨  
the Ages, New York, 1974.
- Heyd, W. : Hist du Commerce du Levant au Moyen — ١٩  
Age, Tome 11, Leipzg, 1925.
- Lodovico di Varthema, the Itinerary of Lodovico di — ١٠٠  
Varthema of Bologna from 1502 to 1508, Trans by  
John Winter Jones, London, 1928.
- Stanely Lane-Poole, A Hist. of Egypt in the Middle — ١٠١  
Ages, London, 1961.

رقم الايداع بدار الكتب ٩٦٣٥ / ١٩٩١  
ترقيم دولى ٢ - ٢٥٢٣ - ٥٥ - ٩٧٧

المطبعة التجارية الحديثة  
٢٢ شارع إدريس راغب - الظاهر  
ت : ٩٠٣٣٦٤